الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسييروالعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستربعنوان:

مساهمة أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة مطاحن بني هارون- فرجيوة-

إعداد الطلبة		الأستاذ المشرف
1	بن ناصر رميسة	تريش حسينة
2	زعيتر عائشة	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
باي مريم	رئيسا
تريش حسينة	مشرفا ومقررا
بولعجين فايزة	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أله وصحبه ومن والاه، وبعد

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل ما ساعدنا ووجهنا ولم تبخل علينا بالنصح اللازم والإرشاد لإنجاز هذه المدكرة الأستاذة

الفاضلة " تريش حسينة "

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة المحترمين الذين رافقونا في حياتنا الدارسية .

جزاكم الله عنا كل خير.

إهداء

(وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

الحمد لله عند البدء وعند الختام، فما تناهى درب، ولا ختم جهد، ولا تم سعي إلا بفضله.

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات، لكني فعلتها ونلتها.

أهدي وبكل حب بحث تخرجي:

إلى نفسي الطموحة أولا، إلى نفسي العظيمة القوية التي تحملت كل العثرات وأكملت رغم الصعوبات، التي ابتذت بطموح وانتهت بنجاح.

إلى من كان دعائها سر نجاحي، إلى التي كانت لي نورا في عتمتي إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا "أمي العزيزة"

إلى من أحمل اسمه بكل عز وافتخار، إلى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي أبدا، إلى من بدل الغالي والنفيس واستمدت منه قوتي واعتزازي بذاتي "أبي العزيز"

إلى من قال فيهم المؤنسات الغاليات إلى من كانوا سندا وعونا لي في هذا الطريق إلى أصحاب الشدائد والأزمات إلى من أفاضوني بنصائحهم المخلصة لأخواتي الغاليات "فريال، مريم، خولة، أمينة".

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى من شددت عضدي بهم وكانوا لي ينابيع أرتوي منها إلى خيرت أيامي وصفوتها إلى قرة عيني لإخواني الغاليين "أدم، أمجد".

إلى المؤنسة الغالية ابنة أختي: "جنى".

إلى الذين رزقني الله بهم وكانوا موضع الاتكاء في كل عثراتي لأعرف من خلالهم طعم الحياة إلى إخوتي "فرحات، السعيد".

أهديكم هذا الإنجاز وثمرت نجاحي الذي لطالما تمنيته ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول ثمراته بفضله سبحانه وتعالى فالحمد لله على ما وهبني وأن يجعلني مباركة وأن يعينني أين ماكنت، فالحمد لله حبا وامتنانا على البدء والختام.

رميسة

إهداء

"من قال أنا لها نالها"

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات، لكني فعلتها ونلتها.

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، الذي بفضله ها أنا اليوم أنظر إلى حلما طال انتظاره، وقد أصبح واقعا أفتخر به.

أهدي وبكل حب بحث تخرجي:

إلى نفسي العظيمة أولا، إلى نفسي القوية التي ثابرت على الصمود رغم العثرات والسقوط إلى ماحل الطريق من صعوبات وخيبات، ها أنا اليوم أتيت بها رغما عنها، ها أنا اليوم أجني حصاد تعبي، فاحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه.

إلى ملاكي الطاهر، وقوتي بعد الله، داعمتي الأولى والأبدية، إلى اليد الخفية التي أزالت عن طريقي الأشواك، ومن تحملت كل لحظة ألم مررت بها وساندتني وسهرت ليالي طويلة من أجل راحتي واستيقظت فجرا للدعاء لي "أمي الحبيبة".

إلى الرجل العظيم الذي أخرج أجمل ما في داخلي وشجعني للوصول إلى طموحاتي، إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل "أبي العزيز"

إلى من ساندوني بكل حب وقت ضعفي وأزاحوا عن طريقي كل المتاعب ممهدين لي الطريق، زارعين عين الثقة والإصرار بداخلي، إلى السند والكتف الذي أستند عليه دائما إلى إخواني الغاليين "حسام، عنتر، يوسف، أدم".

إلى الكتف الذي لا يميل والظل الذي أحتمي به إلى القلب النابض بصدق الحب والمشاعر إلى العمود الثابت في الحياة إلى التي أمنت بي وبقدراتي أختي حبيبتي "أحلام"

أهديكم هذا الإنجاز المتواضع وثمرت نجاحي الذي لطالما تمنيته ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار جهدي وأرفع قبعتي بكل فخر، فالحمدالله ماكنت لأفعل لولا توفيق من الله.

عائشة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية مساهمة أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، ولهذا الغرض فقد تضمنت الدراسة جزء نظري، تطرقنا فيه إلى الإحاطة بالمفاهيم الأساسية لكل من المراجعة التحليلية وتقييم الأداء المالي وربط العلاقة بينهما، وجزء تطبيقي كان عبارة عن دراسة حالة مطاحن بني هارون بفرجيوة (ولاية ميلة).

وقد تم التوصل إلى أن أساليب المراجعة التحليلية بشقيها التقليدية والحديثة تساهم بدور كبير في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، لما تقدمه من مؤشرات مالية للوضعية الحالية للمؤسسة، وكذا من اشارات تحذيرية في حال تعرض المؤسسة لوضعية مالية حرجة يمكن ان تعرقل سيرورة عملها.

الكلمات المفتاحية :المراجعة التحليلية، تقييم الأداء المالي، النسب المالية، معيار المراجعة الدولي رقم 520، معيار المراجعة الجزائري رقم 520.

Abstract:

This study aimed to find out how analytical auditing methods contribute to evaluating the financial performance of economic institutions. For this purpose, the study included a theoretical part, in which we addressed the basic concepts of both analytical auditing and financial performance evaluation and linking the relationship between them, and an applied part, which was a case study of mills "Beni Haroun" in Ferdjioua (Mila).

The study concluded that analytical auditing methods, both traditional and modern, contribute a major role in evaluating the financial performance and forecasting the financial position of the economic institution, because of the financial indicators they provide of the current position of the institution, as well as warning signals in the event that the institution is exposed to a critical financial situation that could hamper the process of its work.

Keywords: analytical audit, financial performance evaluation, financial ratios, International Auditing Standard No. 520, Algerian Auditing Standard No. 520.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
بسملة	**I**
شكر	**II**
إهداء	**III**
ملخص	**VI**
فهرس المحتويات	**VIII**
قائمة الجداول	**XII**
قائمة الأشكال	**XV**
قائمة الملاحق	**XV**
قائمة المختصرات	**XV**
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار العام للمراجعة التحليلية	
تمهيد:	**2**
المبحث الأول: ماهية المراجعة التحليلية	**3**
المطلب الأول: مفهوم المراجعة التحليلية	3
المطلب الثاني: أهداف وأهمية المراجعة التحليلية	**7**
المطلب الثالث: أنواع المراجعة التحليلية	10
المبحث الثاني: الإطار العملي للمراجعة التحليلية	**13**
المطلب الأول: مقومات استخدام المراجعة التحليلية	13
المطلب الثاني: خطوات استخدام المراجعة التحليلية	15
المطلب الثالث: صعوبات ومزايا تطبيق الإجراءات التحليلية:	17
خلاصة الفصل	**19**

الفصل الثاني: دور أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي	
تمهيد	**22**
المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي	**23**
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	23
المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي	25
المطلب الثالث: مراحل وخطوات تقييم الأداء المالي	27
المبحث الثاني: استخدامات أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي	**30**
المطلب الأول: استخدام أساليب المراجعة التحليلية التقليدية في تقييم الأداء المالي	30
المطلب الثاني: استخدام أساليب المراجعة التحليلية الحديثة في تقييم الأداء المالي	46
خلاصة الفصل	**50**
الفصل الثالث: دور أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لدى مؤسسة مطاحن بني هارون_ فرجيوة	
تمهيد:	**52**
المبحث الأول: لمحة عامة حول مطاحن بني هارون – فرجيوة.	**53**
المطلب الأول: نشأة وتطور مطاحن بني هارون _ فرجيوة _	53
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمطاحن بني هارون _فرجيوة.	56
المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية للمؤسسة ومهامها	63
المبحث الثاني: استخدام أساليب المراجعة التحليلية لتقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بني هارون_ فرجيوة_	**64**
المطلب الأول: استخدام أساليب المراجعة التحليلية التقليدية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة	64
المطلب الثاني: استخدام أساليب المراجعة التحليلية الحديثة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة	81
خلاصة الفصل	**87**

خاتمة	**90**
قائمة المراجع	**93**
الملاحق	**101**

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	الإجراءات التحليلية التي تتضمن المقارنات.	13
(1-2)	الحالات الممكنة لرأس المال العامل.	35-36
(2-2)	الحالات الممكنة لاحتياجات رأس المال العامل.	37
(3-2)	الحالات الممكنة للخزينة.	38
(4-2)	نسب السيولة المالية.	41-42
(5-2)	نسب النشاط.	42-43
(6-2)	نسب المردودية.	44
(7-2)	نسب المديونية.	45
(1-3)	منتجات مؤسسة مطاحن بني هارون-فرجيوة.	59
(2-3)	الميزانية المختصرة لسنة 2019.	64
(3-3)	الميزانية المختصرة لسنة 2020.	65
(4-3)	الميزانية المختصرة لسنة 2021.	66
(5-3)	الميزانية المختصرة لسنة 2022.	67
(6-3)	الميزانية المختصرة لسنة 2023.	68
(7-3)	رأس المال العامل من أعلى الميزانية.	69
(8-3)	رأس المال العامل من أسفل الميزانية.	70
(9-3)	رأس المال العامل الخاص.	70
(10-3)	رأس المال العامل الإجمالي.	71
(11-3)	رأس المال العامل الخارجي.	72
(12-3)	احتياجات رأس المال العامل.	73
(13-3)	الخزينة الصافية.	74

(14-3)	نسب السيولة المالية.	75
(15-3)	نسب النشاط.	76
(16-3)	نسب المردودية.	78
(17-3)	نسب المديونية.	79
(18-3)	تطور المبيعات الشهرية من 2017إلى 2023.	81
(19-3)	تطور رقم الأعمال السنوي للسنوات (2017-2023).	83
(20-3)	الانحرافات بين المبيعات الفعلية والمقدرة للرباعي الأول من سنة 2024.	85
(21-3)	الانحراف بين المبيعات الفعلية والمقدرة لسنة 2023.	86

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	متغيرات الدراسة.	هـ
(2-1)	أنواع المراجعة التحليلية.	10
(3-1)	خطوات استخدام المراجعة التحليلية.	16
(1-2)	مراحل تقييم الأداء المالي.	28
(1-3)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن بني هارون _ فرجيوة_	55
(2-3)	مراحل العملية الإنتاجية.	58
(3-3)	التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2019.	64
(4-3)	التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2020.	65
(5-3)	التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2021.	66
(6-3)	التمثيل البياني لميزانية المختصرة لسنة 2022.	67
(7-3)	التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2023.	68
(8_3)	تطور المبيعات الشهرية من سنة 2017إلى سنة 2023.	82
(9-3)	تطور رقم الأعمال السنوي (2017-2023).	83
(10-3)	معادلة خط الاتجاه العام للمبيعات الشهرية.	84
(11-3)	المبيعات الفعلية والمقدرة للرباعي الأول من سنة 2024.	85

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	الأصول المالية لسنة 2019-2020.	100
2	الخصوم المالية لسنة 2019-2020.	101
3	جدول حساب النتائج لسنة 2019-2020.	102
4	الأصول المالية لسنة 2021-2022.	103
5	الخصوم المالية لسنة 2021-2022.	104
6	جدول حساب النتائج لسنة 2021-2022.	105
7	الأصول المالية لسنة 2023.	106
8	الخصوم المالية لسنة 2023.	107
9	جدول حساب النتائج لسنة 2023.	108
10	المبيعات لسنة 2017.	109
11	المبيعات لسنة 2018.	110
12	المبيعات لسنة 2019.	111
13	المبيعات لسنة 2020.	112
14	المبيعات لسنة 2021.	113
15	المبيعات لسنة 2022.	114
16	المبيعات لسنة 2023.	115
17	المبيعات لسنة 2024.	116

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

(IFAC)	الاتحاد الدولي للمحاسبين.
(ISA)	معايير التدقيق.
IAS	معايير المحاسبة الدولية.
(FRNG)	رأس المال العامل.
(BFR)	احتياجات رأس المال العامل.
(TN)	الخزينة الصافية.
(SLR)	الانحدار الخطي البسيط.
(MLR)	الانحدار الخطي المتعدد.

مقدمة

تمهيد

شهد العالم في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين عدة فضائح مالية ضربت الاقتصاد العالمي منها الفضائح المالية لكل من شركة(worldcom) للاتصالات، وكذا شركة(Enron) للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كان من أهم أثارها أنها أجبرت المؤسسات على إعطاء الضمانات الكافية لتعامليها ولمستخدمي بياناتها المالية حول صدق وضعيتها المالية وضمان بقائها واستمراريتها، لقد أعقب انهيارات الشركات المذكورة أعلاه والتي تعد شركات عالمية عملاقة البحث والتحري عن الأسباب الحقيقية التي كانت وراء هذه الانهيارات وقد أسفرت التحقيقات إلى إتباع بعض المؤسسات لطرق محاسبية احتيالية وغير صادقة بتواطؤ مع بعض مكاتب المراجعة المعروفة على غرار مكتب (Artur Andersen)والذي ارتبط اسمه بهذه الفضائح المالية حيث أبدى هذا الأخير رأيا فنيا محايدا عن عدالة القوائم المالية المقدمة من قبل الإدارة وهو ما ألقى اللوم على دور مهنة المراجعة في تقييم الأداء المالي لهذه الشركات والإبلاغ عنه، الأمر الذي أدى بالمنظمات المهنية المسؤولة عن المهنة مراجعة الأسس والأساليب المستخدمة من قبل المراجعين للحصول على أدلة إثبات أكثر فعالية وضمان تقييم أدق للأداء المالي للشركات محل المراجعة، وكذا الإبلاغ عنه.

إن من أهم ما نادت به المنظمات المهنية الدولية المسؤولة عن تنظيم مهنة المراجعة هو توحيد الممارسة المهنية باعتماد معايير المراجعة الدولية، وفي هذا الصدد فقد خصص الاتحاد الدولي للمحاسبين معيارا متعلقا بأحد الأساليب الحديثة نسبيا في مجال المراجعة، وهو معيار المراجعة الدولي رقم (520)، والذي تضمن مجموعة من الأساليب التي تهدف إلى تقييم أدق للأداء المالي للمؤسسات، والتحكم أكثر في مخاطر المراجعة، والجزائر هي الأخرى، على غرار بعض الدول العربية، فقد قامت بإصدار مجموعة من المعايير المحلية، من بينها معيار المراجعة الجزائري رقم (520)، والمتعلق بالمراجعة التحليلية سنة2017، وذلك كخطوة منها لمواكبة التطورات الحاصلة في المعايير المالية.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما تقدم، يمكننا إبراز إشكالية هذه الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة؟

التساؤلات الفرعية:

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة التالية:

- كيف تساهم أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة؟
- كيف تساهم الأساليب التقليدية للمراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة؟

- هل تساهم الأساليب الحديثة للمراجعة التحليلية في التنبؤ بالأداء المستقبلي للمؤسسة محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية أعلاه تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

تساهم أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة، لما تم تقدمه من مؤشرات مالية للوضعية الحالية، وكذا من إشارات تحذيرية في تعرض المؤسسة لوضعية مالية حرجة يمكن أن تعرقل سيرورة عملها.

وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- تساهم الأساليب التقليدية للمراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة، من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وكذا إجراء المقارنات لتطور هذه المؤشرات.
- تساهم الأساليب الحديثة للمراجعة التحليلية في التنبؤ بالأداء المستقبلي للمؤسسة محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية استخدام أساليب المراجعة التحليلية بشقيها التقليدية والحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وذلك باعتبارها من أهم الأساليب التي نادت بها المنظمات الدولية (كالاتحاد الدولي للمحاسبين)، لما تتضمنه هذه الأساليب من مؤشرات من شأنها الوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بأدائها المستقبلي، ونظرا لكونها أساليب تقوم على إجراء المقارنات وتحليل المؤشرات المالية، فهي تعد جرس إنذار وعامل أساسي ينذر بوجود بنود غير عادية أو انحرافات في الأداء المالي، مما يمكن من لفت انتباه كل من المراجعين الماليين وكذا المؤسسات للاستجابة لها في الوقت الملائم.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إلقاء الضوء على أساليب المراجعة التحليلية باعتبارها أحد الأساليب الحديثة التي خصص لها الاتحاد الدولي للمحاسبين معيار المراجعة الدولي رقم 520، وواكبته الجزائر بإصدار معيار التدقيق الجزائري رقم (520)، سنة 2017.
- الوقوف على كيفية الاستفادة من أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- التعرف على الأسس والقواعد اللازمة لاستخدام أساليب المراجعة التحليلية في التنبؤ بالأداء المستقبلي للمؤسسة الاقتصادية.

مبررات اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- الاهتمام الشخصي للطالبتين بالموضوع، كونه يرتبط بمجال التخصص مالية المؤسسة.
- الرغبة في الاطلاع على كيفية استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- كون موضوع الدراسة من المواضيع الحديثة نسبيا.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** تركز هذه الدراسة على أساليب المراجعة التحليلية الاقتصادية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على حالة مؤسسة مطاحن بني هارون فرجيوة.
- **الحدود الزمانية:** مضمون ونتائج الدراسة المرتبطة بالزمن الذي أجريت فيه (تم الانتهاء من اعداد الدراسة في ماي 2024)، وفيما يخص دراسة الحالة فتم الاعتماد على معطيات لخمس سنوات (من 2017 إلى غاية أفريل2024).

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة، هو عدم إيجاد مراجع حسابات يستخدم الأساليب التحليلية لإجراء الدراسة التطبيقية للوقوف على كيفية استخدامها، لهذا قمنا باختيار مؤسسة اقتصادية وعمدنا إلى تطبيق هذه الأساليب على بياناتها المالية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لإبراز أهم المفاهيم المرتبطة بالموضوع والإلمام بها في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي للدراسة فنعتمد فيه على منهج دراسة حالة، وذلك بهدف الوقوف على كيفية مساهمة أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة بني هارون بفرجيوة (ولاية ميلة).

الدراسات السابقة:

بغية الاستفادة مما توصلت إليه الدراسات السابقة مما يخدم موضوع دراستنا، سنعرض بعض الدراسات السابقة بما يخدم موضوع دراستنا، سنعرض بعض الدراسات التي حاولت الربط بين الإجراءات التحليلية ومخاطر التدقيق _في حدود اطلاع وعلم الطالبتين _مرتبة زمنيا على النحو التالي:

1_ عميروش إيمان، مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي (دراسة مقارنة بين كل من الجزائر وفرنسا)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص مالية محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2017/2016.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى استخدام الإجراءات التحليلية من قبل مراجع الحسابات في كل من الجزائر وفرنسا، وقد استخدمت في كل من الجزائر وفرنسا، وقد استخدمت الطالبة استمارة استبيان، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي عدم استخدام مراجع الحسابات في الجزائر لأساليب الإجراءات التحليلية في تقييم المخاطر، وهذا راجع لوجود معوقات أثناء ممارسة المهنة تحد من تطبيقه لهذه الإجراءات.

2_ كردودي سهام، دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات دراسة حالة مركب تكرير الملح لوطاية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا الاعلام والاتصال، جامعة خيضر، بسكرة، 2015.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء مدقق الحسابات في ظروف ظهرت فيها الحاجة إلى استغلال تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وقد قامت الطالبة بإجراء دراسة ميدانية بمركب الملح _لوطاية بسكرة_ وخلصت الدراسة إلى أن أساليب المراجعة التحليلية تساهم في إعطاء تحذيرات مهمة حول وجود التلاعب في القوائم المالية واكتشاف الأخطاء الجوهرية.

3_ بولحبال فريد، دور أساليب المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة (دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة عين مليلة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2010.

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية مساهمة أساليب المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن استخدام أسلوب تحليل النسب المالية في عملية المراجعة يؤدي إلى تخفيض مخاطر المراجعة والوصول إلى إبداء رأي فني محايد عن مدى دلالة وصدق القوائم المالية بدرجة عالية من التأكد والموثوقية، وهو ما يؤدي إلى تحسين أداء عملية المراجعة.

من خلال ما تم عرضه من دراسات سابقة، فإن هذه الدراسة تقوم بالتركيز على متغيرين هما أساليب المراجعة التحليلية وتقييم الأداء المالي، وربط العلاقة بينهما للوقوف على كيفية مساهمة أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بني هارون فرجيوة(ولاية ميلة)، في حين أن الدراسات السابقة المعروضة تطرقت إلى متغير واحد وهو الإجراءات التحليلية وقامت بربط العلاقة مع متغيرات أخرى(التحكم في مخاطر التدقيق، تحسين أداء المراجعة).

متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات هذه الدراسة فيما يلي:

- المتغير المستقل: أساليب المراجعة التحليلية.

- المتغير التابع: الأداء المالي.

والشكل الموالي يلخص ذلك.

الشكل رقم (1-1): متغيرات الدراسة

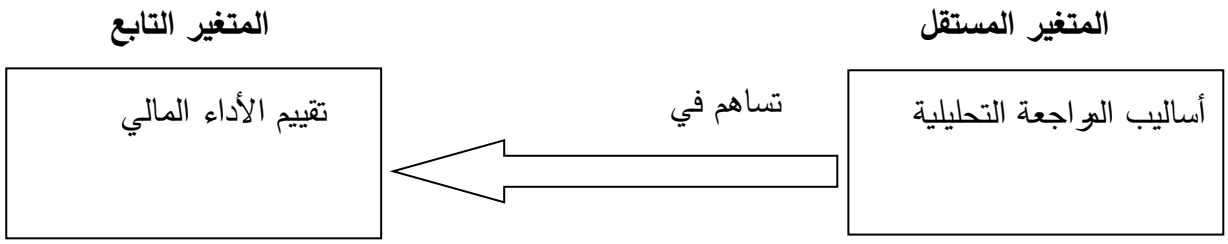

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

هيكل الدراسة:

بغية الإلمام بجميع الجوانب المهمة المرتبطة بالموضوع، وكذا الإجابة على تساؤلات البحث وبلوغ أهدافه، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة.

يتضمن الفصل الأول الإطار العام للمراجعة التحليلية، ثم التطرق من خلاله إلى ماهية المراجعة التحليلية (مفهومها، أسبابها، أهدافها، أهميتها، أنواعها، خطوات استخدامها).

أما الفصل الثاني فيتضمن تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث تطرقنا إلى ماهية تقييم الأداء المالي (مفهومه، خصائصه، أنواعه، أهميته، مراحله ...إلخ)، كما تطرقنا إلى مختلف أساليب المراجعة التحليلية القديمة والحديثة في تقييم الأداء المالي.

بالنسبة للفصل الثالث فهو عبارة عن دراسة حالة مؤسسة مطاحن بني هارون بفرجيوة (ولاية ميلة)، بحيث قمنا بعملية إسقاط لأساليب المراجعة التحليلية على حالة هذه المؤسسة بغرض تقييم أدائها المالي، بالإضافة إلى التنبؤ بأدائها المستقبلي من خلال تطبيق بعض النماذج الخاصة، ومنه الخروج بنتيجة توضح لنا الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

الفصل الأول:
الإطار العام للمراجعة التحليلية

تمهيد:

تعتبر المراجعة من الوظائف المهمة في مؤسسة فهي تمكن من إعطاء صورة حقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة حيث تستخدم عملية المراجعة في وسائل عديدة تمكن من إنجاز مهامه بصورة جيدة ، ومن بين هذه الوسائل المراجعة التحليلية قد تم الاعتراف بها مهنيا من قبل الإتحاد الدولي للمحاسبيين ومن خلال إصدار المعايير الدولية للمراجعة كما تعتبر من الوسائل الحديثة المستخدمة التي تساعد في تحسين عملية المراجعة من خلال استخدام أدوات ونماذج متطورة تساعد على اكتشاف الأخطاء ،كما أن المراجعة التحليلية تمكن المراجع من الوصول إلى الأهداف التي تم تصديرها .

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية المراجعة التحليلية.

المبحث الثاني: الإطار العملي للمراجعة التحليلية.

المبحث الأول: ماهية المراجعة التحليلية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم الأساسية حول المراجعة التحليلية، من خلال إبراز مفهومها ومراحلها، تطورها وكذا أهداف استخدامها.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة التحليلية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التطور الذي عرفته المراجعة التحليلية وأهم النقاط والأسباب التي مرت بها:

أولا: التطور التاريخي للمراجعة التحليلية:

شهدت المراجعة التحليلية تطورات عديدة منذ ظهورها وهذا من أجل الالتحاق بالتطور الحاصل في مهنة المراجعة، وسوف نقوم بتقديم أهم التطورات التي مرت عليها المراجعة التحليلية في النقاط التالية:

المراجعة التحليلية ليست بالحديثة فقد كانت في القدم تعرف بمصطلح "**المراجعة الانتقادية** "التي يقصد بها إلقاء نظرة خاطفة وسريعة على المستندات والسجلات وهذه لا يستطيع القيام بها إلا المراجع ذو الخبرة العالية، لأنه من خلال الخبرة التي يتمتع بها يمكنه التعرف على الأمور الشاذة وغير العادية فيقوم بالتركيز عليها وفحصها وافيا، ثم تطورات أساليب المراجعة التحليلية، وأصبح المراجع يقوم بإجراء بعض المقارنات من خلال استخدام النسب المالية والتحليل الأفقي للقوائم المالية، بالإضافة الى الأساليب السابقة تستخدم أساليب كمية مثل أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد وكامل هذه الأساليب المستخدمة من أجل اكتشاف بعض الفروق الجوهرية والأخطاء والغش إن وجد.[1]

في سنة 1972قام المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين بإصدار المعيار رقم "54"والذي تضمن ضرورة استخدام المراجعة التحليلية كأداة مساعدة في التخطيط لعملية المراجعة، وأيضا كمصدر للحصول على المعلومات ،أما في سنة 1978 أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين المعيار رقم "23" بعنوان **إجراءات المراجعة التحليلية** في التعرف على كافة المشكلات المتوقعة والتي يمكن إخضاعها لاختبارات المراجعة ، وتتضمن التوصية كذلك تعديل المعيار الثالث من معايير العمل الميداني والذي بمقتضاه يتم الحصول على أدلة الإثبات من خلال مجموعة من إجراءات المراجعة وهي :

- اختبارات التفاصيل للعمليات والأرصدة.

[1] صحراوي فارس، **استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، بسكرة، الجزائر ،2022/2021، ص 20-21.

-إجراءات المراجعة التحليلية للمعلومات المالية.[1]

وفي سنة 1988 تطور مفهوم المراجعة التحليلية من خلال إصدار المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين بإصدار التوصية رقم "56"تحت عنوان "**الإجراءات التحليلية** "، وقد نصت هذه النشرة على أن هذه الإجراءات هي عملية لتقييم المعلومات المالية وغير المالية.[2]

وفي سنة 1998 قام الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بإصدار أيضا المعيار الدولي رقم "520"والذي يتضمن ضرورة تطبيق المراجع للإجراءات التحليلية في جميع مراحل المراجعة، وذلك لأنها تساعده على التخطيط لعملية المراجعة وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراء المراجعة وكذلك تخفيض مخاطر الاكتشاف.[3]

ومن خلال ما تم التطرق عليه نستنتج أن التطور الذي عرفته المراجعة التحليلية هو من بين الأساليب المعتمدة من قبل المراجع في عملية المراجعة ،ففي الماضي كان يستخدم المراجع الأساليب التقليدية المتمثلة في تحليل اتجاه والنسب المالية من أجل إيجاد العلاقات الشاذة وغير العادية ،إلى أدوات متطورة وأكثر تعقيدا تعتمد على دراسة اتجاه متغير ومحدد بدلالة متغير أو عدة متغيرات أخرى ، لكن حاليا تم إضافة أساليب حديثة إحصائية تتمثل في الانحدار الخطي البسيط والمتعدد السلاسل الزمنية بالإضافة الى الشبكات الاصطناعية وهذه الأساليب تسمح بمقارنة البيانات المالية للمؤسسة وما هو متوقع أو متنبئ به من طرف المراجع ، حيث في السابق كان استخدام أساليب المراجعة التحليلية غير إجباري على المراجع أما في الوقت الحاضر أجبرت معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبيين تطبيق أساليب المراجعة في مختلف مراحل عملية المراجعة.

ثانيا: مفهوم المراجعة التحليلية

سوف نقوم في هذا المطلب بتعريف المراجعة التحليلية، من خلال التطرق إلى أهم التعاريف التي أشار إليها الباحثون في هدا المجال وفي الأخير الخروج بتعريف شامل لها.

لقد تم التطرق إلى مفهوم المراجعة التحليلية في عدة جوانب، فقد تم تعريفها في أدبيات المحاسبة بمصطلحات مختلفة منها:

المراجعة القياسية: تنطلق عن المقاييس العامة التي يعتمد عليها المراجع لتوقع حالة المؤسسة تحت المراجعة، حيث يضع برنامج المراجعة استنادا لذلك.

---

[1] علي محمد موسى، **إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع**، المجلة الجامعة، ليبيا، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني،2013، ص313-314.

[2] عميروش إيمان، **مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2016 /2017، ص10.

[3] علاء جود الباز، **مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة،2015، ص31.

مراجعة الكفاءة: نظر لاهتمامها بتحديد مستوى كفاءة المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، أو تقييم وضع المؤسسة من خلال نشاطها السابق، إضافة الى قيامها بتقييم أداء المؤسسة ومستوياتها الإدارية ولذلك سميت مراجعة الكفاءة.[1]

لقد عرفها المعيار الدولي للمراجعة، رقم"520"على أنها: تحليل النسب والمؤشرات المهمة والبحث عن التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة، أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبئ بها كما تتضمن المراجعة التحليلية دراسة العلاقات بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة.[2]

كما يمكن تعريف المراجعة التحليلية على انها أدلة إثبات إضافية ولا يحصل عليهما طرف خارجي بل تلك التي يحصل عليها بمجهوده وهي عملية تحليل البيانات الشركة ومقارنتها مع بيانات الشركة أخرى ومحاولة إيجاد علاقة بينهما لغرض تحديد البيانات التي تتطلب تركيز أكثر لغرض التأكد من صحتها.[3]

كما عرفت المراجعة التحليلية "بأنها نوع من اختيارات التحقق الأساسية للبيانات والمعلومات المالية التي يتم أداءها عن طريق دراسة ومقارنة بين البيانات".[4]

كما عرفها أيضا المعيار رقم56(SAS)على أنها: "تقييم للمعلومات المالية التي يتم من خلالها دراسة العلاقات الممكنة بين البيانات المالية وبعضها البعض وبينها وبين البيانات لغير المالية حيث يتم من خلالها مقارنة القيم المسجلة بالدفاتر مع توقعات المراجع".[5]

كما تم تعريف الإجراءات التحليلية على أنها: "أساليب وتقنيات متنوعة تساعد في التحقيق من صحة أرصدة الحسابات والعمليات المالية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية، اكتشاف وتحليل نماذج مختلفة تحدد الأرصدة الصعبة والمساعدة في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة".[6]

---

[1] صحراوي فارس، زعرور نعيمة، **استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين عملية التدقيق**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، بسكرة، الجزائر ، المجلد (08)، العدد1، جوان2021، ص168.

[2] بو لحبال فريد، **استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين أداء المراجعة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2009 / 2010، ص20.

[3] خميس حسين سبع، محمود سامي محمود، **أثر إجراءات التدقيق التحليلية في تحسين جودة كل من عملية التدقيق والمخرجات المحاسبية**، مجلة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد الأول، العدد13 ،2023، ص78.

[4] سارة محمد يرمه محمد، عبد الر حمن عادل خليل، أسعد مبارك حسين، **دور المراجعة التحليلية في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية**، مجلة العلوم الاقتصادية، عماد البحث العملي، جامعة النيلين، السودان، العدد17، مجلد الثاني،2016، ص140.

[5] بقدور فاطمة الزهراء، **دور مدقق الحسابات في استخدام إجراءات المراجعة التحليلية لتقييم**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، الوادي، المجلد (06)، العدد (02)،2022، ص16.

[6] Alaa fareed Abdulahad, ANALYTICAL PROCEDURES AND THEIR EFFECT ON THE QUALITY OF THE AUDIT PROCESS/A CASE STUDY IN THE STATE COMPANY FOR PETROCHEMICAL INDUSTRIES, IRAQ, P35.

وعرفت أيضا بأنها: "تحليل العلاقات بين بنود القوائم المالية وغير المالية لفترة معينة وكذلك مقارنتها مع المعلومات المالية وغير المالية لفترات أخرى وذلك من أجل تحديد مدى التجانس بين المعلومات وأية فروقات أو تذبذبات أو علاقات غير متوقعة ومن ثم الخروج بنتيجة معينة عن هذه الاختبارات.[1]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المراجعة التحليلية هي عبارة عن مجموعة من الاختبارات المعاصرة والجوهرية التي يجريها المراجع على البيانات المالية وغير المالية وذلك من خلال دراسة العلاقة بين عدد من بنود القوائم المالية أو لغرض التنبؤ بأرصدة تلك البنود للوصول إلى أدلة مقنعة حول صحة ومصداقية البيانات المعدة من طرف الإدارة كما أن المراجعة التحليلية تمكن المراجع من اكتشاف الأخطاء الجوهرية.

ثالثا: أسباب استخدام المراجعة التحليلية:

إن أسباب استخدام المراجعة التحليلية عديدة يتمثل أهمها فيما يلي:[2]

❖**المساهمة في فهم طبيعة أعمال المؤسسة وتحديد مناطق الخطورة:** لكي يقوم المراجع بالتخطيط السليم لعملية المراجعة وتقديم مخاطر المراجعة الكاملة عليه أن يتفهم طبيعة المؤسسة واختياره لمعاونيه وتوقيت إجراء المراجعة

❖**اكتشاف أعمال الغش والتزوير:** قديما كان اكتشاف الغش والتزوير من طرف المراجع في جد ذاتها غير أن هذه الناحية قد أصبحت ثانوية لهدفه الرئيسي المتمثل في إبداء الرأي فني محايد من خلال إثبات شرعية وصدق الحسابات.

❖**المساهمة في تقدير قدرة المؤسسة على الاستمرار كمشروع:** وهي عند تقدير المراجع لمستوى مخاطر المراجعة عليه يقوم بدراسة وتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار كمشروع على الأقل في المستقبل القريب ومن أهم الوسائل التي تعتبر مفيدة في هذا المجال هي إجراءات التحليلية.

❖ **المساعدة في التعرف على مجالات الأخطاء المحتملة في القوائم المالية:** وهذا عندما يجد المراجع اختلافات جوهرية متوقعة بين البيانات المالية لسنة الجارية (محل المراجعة) والبيانات الأخرى المستخدمة في عملية المقارنة مثل بيانات السنة السابقة التي تمت مراجعتها فإن هذه الاختلافات يشار إليها بالتقلبات غير عادية.

❖**تقليل الاختبارات الأساسية:** وهي عندما لا يجد المراجع تقلبات غير العادية في حسابات معينة فإن معنى ذلك أن احتمال وجود أخطاء مادية أو تلاعب يكون منخفض وبذلك توفر المراجعة التحليلية دليل قوي على

---

[1] فاطمة فزع هداب، ليلى عبد جاسم، **أهمية استخدام الإجراءات في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية**، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، بغداد، العدد (121)، المجلد (26)، 2020، ص492.

[2] مريم الزين جبريل محمد مضوي، **المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع، الجزء الأول،2021، ص14-15

عدالة وسلامة أرصدة الحسابات التي تم فحصها بهذه الوسيلة مما جعل المراجع يقلل من الاختبارات التفصيلية التي يجريها على أرصدة تلك الحسابات.

تخفيض مخاطر الاكتشاف: يمكن القول إن الهدف العام من استخدام المراجعة التحليلية هو تخفيض تلك المخاطر.[1]

المطلب الثاني: أهداف وأهمية المراجعة التحليلية

أولا: أهداف المراجعة التحليلية

من خلال ما تطرقنا له سابقا يتضح لنا أن المراجعة التحليلية من أهم الإجراءات التي يتم الاعتماد عليها في جميع مراحل عملية المراجعة حيث يتم استخدام المراجعة التحليلية لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:[2]

1_تحديد العناصر المهمة للمؤسسة: وذلك بسبب طبيعتها أو بسبب مظهرها وتطورها، حيث يتمكن المراجع الذي يقوم باستخدام أساليب المراجعة التحليلية منها:

❖إن استخدام أساليب المراجعة التحليلية تساعد في اكتشاف التغيرات الهيكلية، والأحداث الفريد أو الاستثنائية.

❖تساعد المراجعة التحليلية المراجع من خلال استخدام النسب المالية، من مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى التي ينتمي إلى نفس القطاع.

2_التحقق من انتظام ومصداقية بعض العناصر المكونة للحسابات: إن استخدام أساليب المراجعة التحليلية في عملية المراجعة تسمح بالتحقق من بعض الحسابات ذات الطابع المستقر نظرياكما أن هذه العملية تساعد على جمع أدلة الأثبات كأداة موضوعية.

3_التحقق من انتساق الحسابات الموجودة في القوائم المالية: تظهر على وجه الخصوص عند طلب التعديلات أو إعادة التصنيف في الحسابات الخاضعة للرقابة وتظهر هذه العملية في المرحلة النهائية من راجعة الحسابات

كما تطرق الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار الدولي رقم520 تحت عنوان الإجراءات التحليلية إلى أن استخدام أساليب المراجعة التحليلية تساعد في تحقيق مجموعة من الأغراض منها:[3]

✓مساعدة المراجع في تخطيط، وتوقيت ومدى إجراء المراجعة.

---

[1] مريم الزين جبريل محمد مضوي، مرجع سبق ذكره، ص14-15.

[2] صحراوي فارس، مرجع سبق ذكره، ص25-26.

[3] علي محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص319.

✓كإجراءات جوهرية عندما يكون استخدامها ذات تأثير وفعالية أكثر من الاختبارات التفصيلية بتخفيض مخاطر الاكتشاف.

✓إعطاء نظرة شاملة للبيانات المالية عند مرحلة الفحص النهائي لعمليات المراجعة.

كما أن استخدام المراجعة التحليلية من قبل مكتب المراجعة يساعده على تحقيق أهداف والتي تتضح فيما يلي:[1]

✓فهم عمليات العمل وتحديد المجالات التي توجد فيها المخاطر.

✓تقييم مدى اختبار مختلف العمليات والأرصدة.

✓تحديد مختلف المجالات التي تستلزم تدقيق إضافي.

✓المراجعة الاجمالية الشاملة للمعلومات المالية.

✓فعالة في كشف الأخطاء التي تتطلب التعديل.

من خلال ما تم التطرق له نستنتج أن المراجعة التحليلية تستخدم طول عملية المراجعة مجموعة من الأهداف نبرزها كما يلي:[2]

✓ تعتبر الإجراءات التحليلية وسيلة إثبات حول مدى صدق القوائم المالية، كما تهدف إلى استخدام الأدوات الكمية والنسب المالية من أجل تحديد الانحرافات والمساهمة في توقيع العمليات المالية للمراجع.

✓تهدف المراجعة التحليلية من إمكان المراجع من إبداء رأيه حول البيانات المالية.

✓تهدف المراجعة التحليلية في تحديد المجالات التي تستلزم مراجعة إضافية بالإضافة إلى فهم المؤسسة محل المراجعة.

ثانيا: أهمية المراجعة التحليلية:

تبرز أهمية استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة كما يلي:[3]

- تساعد المراجع اكتشاف الأخطاء الجوهرية، وتقييم نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة.
- تساعد المراجعة التحليلية المؤسسة من اكتشاف العراقيل والمشاكل داخل المؤسسة من أجل معالجتها.
- المراجعة التحليلية تساعد المراجع على معرفة قدرة المؤسسة على الاستمرارية أولا.

[1] الحمود التركي راجي، **المراجعة التحليلية ومدى استعمالها من قبل مدققي الحسابات**، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، قطر، العدد (02)،1991، ص258.

[2] لقليطي الأخضر، **دراسات في المالية والمحاسبة**، دار حميثرا للنشر والترجمة، الأردن، الطبعة الأولى،2018، ص72.

[3] صحراوي فارس، زعرور نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص169.

- مساعدة المراجع في تحديد اتجاه عملية المراجعة عند تصميمه للبرنامج، وذلك من خلال مقارنة القيم المتوقعة بالقيم الحقيقية بالقيم الحقيقية الموجودة في القوائم المالية.

ترجع أهمية استخدام المراجعة التحليلية بسبب وجود عدة أطراف مستفيدة من نتائجها وهم كالتالي:[1]

1_المراجعة التحليلية برنامج مراجعة الحسابات: يقوم مراجع الحسابات كما هو معروف بإعادة النظر في حسابات المشروع بهدف إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ومدى قدرتها على تصوير واقع المشروع بشكل صحيح، وباستخدام المراجعة التحليلية يمكن لمراجع الحسابات أن يحدد اتجاهات عملية المراجعة عند تصميمه لبرنامج المراجعة وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية في القوائم المالية، وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية المعروفة.

2_المراجعة التحليلية ومستخدمي القوائم المالية: بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية فإن مراجع الحسابات مطالب من قبل المجتمع المالي المؤلف من المساهمين والمستثمرين وحتى الجهات الإدارية المشرفة العليا بضرورة القيام بإجراءات المراجعة التحليلية وذلك لعدة أسباب:

❖عدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية.

❖إزياد شدة المنافسة بين المؤسسات.

❖فشل الرقابة الداخلية.

3_المراجعة التحليلية وإدارة المؤسسة: إن مهنة الإدارة في تسير ورقابة النشاط الاقتصادي للمؤسسة ازدادت تعقيدا نتيجة لعوامل كثيرة مما أدى إلى زيادة أهمية المراجعة التحليلية:

❖اتساع حجم المؤسسة.

❖ازدياد شدة المنافسة بين المؤسسات.

❖رفع مستوى الكفاءة والفعالية في المؤسسة.

4_المراجعة التحليلية وموقف أصحاب المهنة: إن المراجعة التحليلية من وجهة نظر أصحاب المهنة هي إيجاد بعض المؤشرات التي يمكن أن تدل على وجود بعض الثغرات والقصور في أنظمة الرقابة الداخلية مما يساعد في وضع برنامج المراجعة بشكل مناسب، لكن أصحاب المهنة لا يفضلون عند القيام بالمراجعة التحليلية الأخذ بالمفهوم الشامل للرقابة الداخلية وتقييم الأداء باستخدام المؤشرات الشاملة.

5_المراجعة التحليلية وموقف أجهزة الرقابة الحكومية: إن القيام بالمراجعة التحليلية وتقييم الكفاءة والفاعلية هي أكثر أهمية في القطاع الحكومي بجانبيه الإداري والاقتصادي من القطاع الخاص.

---

[1] نيفين عبد الله أبو سمهدانة، **مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2006، ص27-28.

المطلب الثالث: أنواع المراجعة التحليلية

تتنوع الإجراءات التحليلية حسب أنواع البيانات التي يقوم المراجع بمقارنتها وهنا يتمثل الجانب الأهم في استخدام المراجعة التحليلية في اختيار النوع الأكثر ملائمة حيث يوجد خمسة أنواع رئيسية في الإجراءات التحليلية:

الشكل رقم (1-2): أنواع المراجعة التحليلية

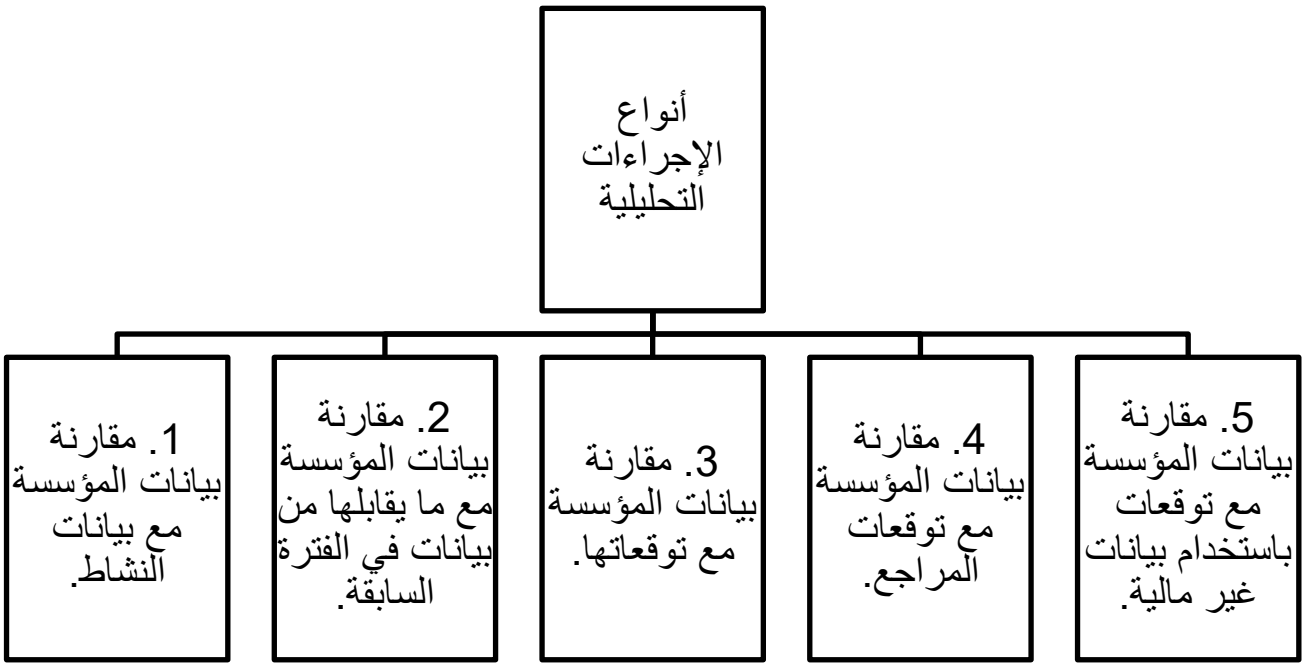

مصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: صحراوي فارس، **استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، بسكرة،2022/2021، ص 40.

1. مقارنة بيانات المؤسسة مع بيانات النشاط:

إن عملية مقارنة البيانات المتحصل عليها من خلال المراجعة التحليلية مع بيانات النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة تمكن المراجع من الحصول على معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة وكدلك معرفة المركز المالي بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى في نفس النشاط، وتتمثل أهم منافع المقارنة مع نشاط في أنها تساعد في تفهم أعمال المؤسسة وأنها تقدم مؤشرات على احتمال وجود الفشل المالي.[1]

[1] كردودي سهام، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تسير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا الاعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ،2015/2014، ص24-25.

كما أن هدا النوع يتيح للمراج ما يلي:[1]

- الحكم على الخصائص الاقتصادية للمؤسسة مقارنة بالمؤسسات المثيلة.
- تقديم المقترحات لإدارة المؤسسة عندما تكون هناك انحرافات تمثل فروقات جوهرية.
- اكتشاف أي صعوبات مالية تتعرض لها المؤسسة.
- اكتشاف أي أخطاء غير عادية في الحسابات والأرصدة.

2. مقارنة بيانات المؤسسة مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة:

تتنوع صور الإجراءات التحليلية التي تيم فيها مقارنة بيانات المؤسسة مع ما يقابلها في فترة أو فترات سابقة وفيما يلي بعض الأمثلة المتعارف عليها:[2]

أ. **مقارنة رصيد السنة الحالية مع ما يقابله في السنة السابقة:** يقوم المراجع بإدراج أرصدة ميزان المراجعة التي تم تسويتها في العام الماضي في عمود منفصل بورقة عمل وأرصدة ميزان المراجعة الخاصة بالسنة الحالية في عمود أخر، وهنا يمكن للمراجع أن يقارن بسهولة أرصدة السنة الحالية مع أرصدة السنوات السابقة في بداية عملية المراجعة، وذلك لتحديد الأرصدة التي يجب أن يعطيها اهتماما أكبر بسبب وجود ثغرات كبيرة في تلك الأرصدة.

ب. **مقارنة تفصيل رصيد إجمالي رصيد مع ما يقابلها في السنة السابقة:** يمكن للمراجع هنا أن يقارن إجمالي رصيد وفقا لفترة زمنية أو فترة ما من الزمن، فيمكن أن تقارن الإجماليات الشهرية في السنة الحالية والسنة السابقة أو مقارنة إجمالي رصيد في نهاية الفترة الحالية مع نهاية الفترة السابقة، وهنا يمكن للمدقق أن يحدد الأرصدة التي تتطلب فحصا إضافيا.

ج. **حسابات النسب المئوية والنسب المالية للعلاقات ومقارنتها مع السنوات السابقة:** وهذا النوع أفضل من النوعين السابقين، ويرجع ذلك لوجود عيب في مقارنة الإجماليات أول التفاصيل مع ما يقابلها السنوات السابقة، حيث لا يتم أخد النمو أو النقص في نشاط عمل الجهة بالاعتبار، فعن طريق حساب النسبة المالية ومقارنتها مع السنوات السابقة، يمكن التغلب على ذلك العيب، وبذلك يستطيع المراجع أن يتوصل إلى نتائج أدق عند المقارنات في الإجراءات التحليلية.

3. مقارنة بيانات المؤسسة مع توقعاتها:

[1] ألفين أرينز، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض،2002، ص257.

[2] ساري حامد العبدلي، **أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق من قبل المراقبين الماليين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت،2011، ص38-39.

تقوم معظم المؤسسات بإعداد موازنات تقديرية عن النتائج التشغيل أو الفترات المحاسبية ثم مقارنتها مع البيانات الفعلية، فقد يشير إجراء الفحص للجوانب الهامة التي توجد بها فروق بين الموازنة والنتائج الفعلية، الى وجودة انحرافات والعكس صحيح، ويمكن للإدارة أن تقوم بإدخال تعديلات على البيانات المالية والحالية حتى تتوافق مع الموازنات التقديرية، وعند قيام المراجع بالفحص لن يجد أية اختلافات رغم وجود انحرافات في القوائم المالية، وحتى يتوصل المراجع إلى اكتشاف تلك التحريفات يجب أن يتناقش مع الإدارة حول طريقة إعداد الموازنة، مع تنفيد خطوات المراجعة بتقدير خطر.

كما يوجد هناك أغراض يجب الاهتمام بها في حالة مقارنة بيانات العميل مع الموازنات:

- يجب أن يقيم المراجع مدى واقعية الموازنة.
- يوجد إمكانية لقيام أفراد العميل بتعديل المعلومات المالية الحالية حتى تتوافق مع الموازنة.[1]

4. مقارنة بيانات المؤسسة مع توقعات المراجع:

في هذا النوع من الإجراءات التحليلية يقوم المراجع بعملية حسابية للتوصل إلى القيم المتوقعة لبعض الأرصدة في القوائم المالية، والتي تكون مبنية على بعض الاتجاهات التاريخية لتلك الأرصدة، ثم يقوم بمقارنة نتائج هذه الإجراءات مع بيانات المراجع، وبعد ذلك تتحدد الأرصدة التي تتطلب من المراجع القيام بفحصها وجمع كافة أدلة الإثبات الخاصة.[2]

5. مقارنة بيانات المؤسسة مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية:

عندما يكون لمراجع الحسابات معلومات غير مالية مناسبة لأغراض المقارنة أو لأغراض توقع المعلومات المالية للوحدات الاقتصادية، فإنه يقوم باستخدام كافة المعلومات سواء كانت المالية أو غير المالية للوحدات الاقتصادي، لبناء توقعاته للحسابات المقيدة في الدفاتر، ويعتمد استخدام البيانات غير المالية على مدى دقة البيانات ومثال ذلك عندما يقوم مراجع الحسابات بمراجعة حسابات أحد الفنادق إذ يستطيع أن يحدد عدد الغرف في الفندق، ومعدل استخدام الغرفة الواحدة، وباستخدام هده المعلومات يستطيع الوصول إلى إجمالي الإيرادات.[3]

ويمكن تلخيص الإجراءات التحليلية التي تتضمن المقارنات في الجدول التالي:

---

[1] يارا سعيد مصطفى هندية، **مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في شركات التدقيق وأثرها على تطوير جودة التدقيق في فلسطين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2019، ص32-33.

[2] رويخة عادل، **مدى قدرة مراجعي الحسابات على اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر ،2017/2016، ص66.

[3] رويخة عادل، مرجع سبق ذكره، ص66.

الجدول رقم (1-1): يوضح الإجراءات التحليلية التي تتضمن المقارنات:

الإجراءات التحليلية	الأمثلة
▪ مقارنة المعلومات المالية الحالية مع المعلومات المرتبطة بالسنوات السابقة. ▪ مقارنة المعلومات المالية الحالية مع البيانات المتوقعة. ▪ مقارنة المعلومات المالية الحالية مع معلومات الصناعة أو القطاع. ▪ مقارنة المعلومات المالية الحالية مع المعلومات غير المالية. ▪ مقارنة المعلومات المالية الحالية مع العلاقات المعروفة أو القابلة للتنبؤ.	▪ مقارنة مرتبة العاملين للسنة الحالية مع مرتباتهم في السنة السابقة. ▪ مقارنة تكلفة المبيعات الفعلية مع التكلفة المقررة بالموازنة. ▪ مقارنة نسبة مجمل ربح العميل مع متوسط الصناعات. ▪ مقارنة عدد ساعات العمل مع مصروف العمالة. ▪ مقارنة مصروف العمولة لموظفي البيع مع المبيعات المسجلة مضروبة في معدل العمولة.

المصدر: رويخة عادل، **مدى قدرة مراجعي الحسابات على اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2016/2017ص67.

المبحث الثاني: الإطار العملي للمراجعة التحليلية

للقيام بتنفيذ عملية المراجعة لابد على المراجع أن يتبنى الإجراءات التحليلية من أجل استخدمها في عملية فحصه للقوائم المالية، وذلك باعتماد على مجموعة من الأغراض والعوامل، وإتباع جملة من الخطوات مع تجاوز مختلف المشاكل التي تصادفه عند أداء مهمته.

المطلب الأول: مقومات استخدام المراجعة التحليلية

إن تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة يحقق الكثير من الأغراض والعوامل التي تمكن المراجع من الوصول إلى رأي سليم حول مدى عدالة ومصداقية القوائم المالية من خلال أهمية تطبيقها في مختلف مراحل تنفيذ مهمته.

أولا: أغراض المراجعة التحليلية:

تستخدم الإجراءات التحليلية العديد من أغراض نذكر أهمها فيما يلي:[1]

- مساعدة المراجع في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى نطاق إجراء المراجعة.
- كإجراءات تحقيق جوهرية عندما يكون استعمالها ذا تأثير وفاعلية أكثر من الاختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الاكتشاف لتأكيدات خاصة للقوائم المالية.
- تفهم مجال عمل العميل ونشاط الذي يمارسه.
- تقدير قدرة المنشأة محل المراجعة على الاستمرار.
- الإشارة إلى تحريفات ممكنة في القوائم المالية.
- تخفيض الاختبارات التفصيلية.

كما يمكن إبراز مجموعة من الأغراض المراجعة التحليلية وفقا معيار التدقيق الدولي (520) تتمثل في يلي:[2]

- كإجراءات لتقييم الخطر والتوصل إلى فهم للمنشأة وبيئتها.
- كفحص شامل للقوائم المالية في مرحلة الفحص الختامية للمراجعة.
- إجراءات تدقيق جوهرية.
- إجراءات لتكوين الاستنتاج الكلي حول البيانات المالية.

ثانيا: العوامل المؤثرة في مدى الاعتماد على المراجعة التحليلية:

يستند تطبيق المراجعة التحليلية على التوقع بأن العلاقة بين المعلومات الموجودة تسير على نفس الاتجاه في حالة غياب ظروف تدل على العكس، إن وجود هذه العلاقات يوفر أدلة إثبات على اكتمال ودقة وصحة المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي. ومع ذلك فإن الثقة بنتائج المراجعة التحليلية سوف يغتمد على تقدير المراجع للمخاطرة التي تكمن في أن المراجعة التحليلية قد تحدد العلاقات كما هي متوقعة، بينما في الواقع توجد بيانات خاطئة، ومن العوامل المهمة التي ذكرها المعيار الدولي رقم 12 والتي تؤثر على مدى اعتماد المراجع نتائج المراجعة التحليلية كما يلي:[3]

[1] علاء جود الباز، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] عبد الوهاب موسى الجعلي محمد، **دور المراجعة التحليلية في التقليل من ممارسة المحاسبة الخلاقة**، أماراباك، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد (08)، العدد (24)،2017، ص46.

[3] كردودي سهام، مرجع سبق ذكره، ص28-29.

1. **الهدف من المراجعة التحليلية:** يكمن الدور الكبير للمراجعة التحليلية في تحديد طبيعة وتوقيت إجراءات المراجعة الأخرى، في حين أن الإجراءات التي يتم تطبيقها في مرحلة المراجعة النهائية تساعد في تأييد الأدلة وتعزيز النتائج التي تم التوصل إليها من المصادر الأخرى.
2. **الأهمية النسبية للبند مقارنة بالقوائم المالية ككل:** إذا كانت الأهمية النسبية للبند عالية فلابد من الاعتماد على أمور أخرى من أجل الخروج بنتيجة عن البند موضع المراجعة، فعلى سبيل المثال، في حالة كون رصيد المخزون ذو أهمية نسبية، فإن المراجع سوف يعتمد فقط على المراجعة التحليلية لبعض بنود الدخل والمصاريف عندما لا تكون ذات أهمية نسبية بمفردها، مع مراعاة اقتصاديات المعلومات وبتعبير بسيط يجب أن تكون منفعة المعلومات أكثر من التكلفة المضحى بها، وهذا ما يفرض تطبيق مبدأ الأهمية النسبية.
3. **نتائج إجراءات المراجعة الأخرى الموجهة مباشرة لنفس أهداف التدقيق:** أي الأخذ بعين الاعتبار نتائج الإجراءات الأخرى المطبقة على نفس البند أو النشاط ومعرفة مدى انسجامها مع نتائج الإجراءات التحليلية.
4. **دقة التنبؤ بالنتائج المتوقعة من تطبيق المراجعة التحليلية:** وهذا يعني مدى التوافق بين نتائج المراجعة التحليلية والنتائج المتوقعة من هذه الإجراءات، وهذا يعتمد على طبيعة البند موضع المراجعة، على سبيل المثال يتوقع المراجع عادة ثبات أكبر عند مقارنة حدود مجمل الربح بين فترة وأخرى، من مقارنة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث أو الإعلانات.
5. **تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة:** حيث كلما زادت تقديرات هذه المخاطر نقل درجة الاعتماد على المراجعة التحليلية، ويتم ذلك بالتركيز على المراجعة التحليلية.
6. **معرفة المراجع لطبيعة عمل العميل والظروف المحيطة به:** فقد لا يعتمد المراجع على نتائج المراجعة التحليلية في بعض الحالات، وذلك في ضوء معرفته لطبيعة عمل العميل والظروف المحيطة به، فمعرفة المراجع لطبيعة وظروف عمل العميل قد تجعل من الاعتماد على المراجعة التحليلية تتم بشكل قليل، فمثلا قد يتبين للمراجع أن المؤسسة قد مرت بظروف صعبة خلال السنة نتيجة لإضراب العمال عن العمل، وهذا ينفي التساؤلات التي قد تثيرها نتائج المراجعة التحليلية.

المطلب الثاني: خطوات استخدام المراجعة التحليلية

في سبيل تحقيق الأهداف المنتظرة من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية، يجب على المراجع إتباع مجموعة من الخطوات أثناء المراجعة وهي كالتالي:

الشكل رقم (1-3): خطوات استخدام المراجعة التحليلية.

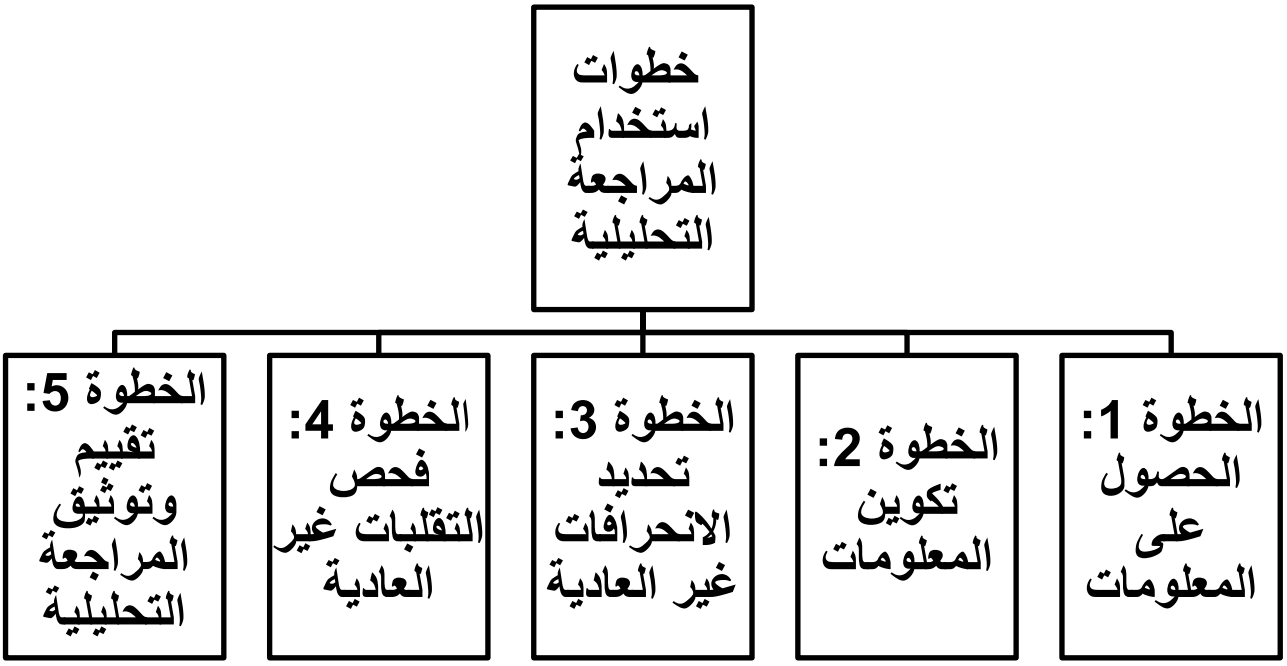

المصدر: نيفين عبد الله أبو سمهدانة، **مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط أداء عملية المراجعة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2006، ص29.

الخطوة1:الحصول على المعلومات: يقوم المراجع في هذه الخطوة بالحصول على المعلومات سواء من داخل المؤسسة أو خارجها، خاصة المعلومات والبيانات المالية وغير المالية، فالمعلومات والبيانات التي يسعى المراجع للحصول عليها قد تتمثل في تلك التي خضعت لعملية المراجعة مسبقا أو سواء كانت معلومات اقتصادية أو صناعية أو غير ذلك، وإن توفر المعلومات والبيانات عن المؤسسة محل عملية المراجعة يعتبر أمرا ضروريا للقيام بالإجراءات التحليلية بكفاءة وفاعلية، ومن المهم جدا التأكد من موثوقية المعلومات المتوفرة لديه إذ تتأثر موثوقية البيانات بمصدرها وطبيعتها.[1]

الخطوة2: تكوين التوقعات: إن عملية تطوير التوقعات بشكل دقيق ومناسب هي أهم خطوة للاستخدام الفعال للإجراءات التحليلية، ويعبر التوقع عن التنبؤ بالمبلغ المسجل، ويمكن أن يكون هذا التنبؤ عبارة عن مبلغ محدد أو نسبة أو اتجاه او قيمة مقربة اعتمادا على الدقة المطلوبة، ويقوم المراجع بتطوير هذه التوقعات من خلال تحديد العلاقات المعقولة التي من المتوقع أن توجد بناء على معرفته للوحدة الاقتصادية، طبيعة نشاطها، الاتجاهات أو حسابات أخرى.[2]

[1] سارة راجي ناجي الزبيدي، **أهمية استخدام الإجراءات التحليلية خلال مراحل عملية التدقيق (معيار التدقيق520)**، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، العراق، المجلد (02)، العدد (71)،1997، ص174.

[2] سارة راجي ناجي الزبيدي، **مدى التزام مراقبي الحسابات العراقيين بإجراءات المراجعة في عملية التدقيق وفق معيار المراجعة الدولي 520**، مجلة الغازي كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد (02)، العدد (18)،2022، ص837.

الخطوة3: تحديد الانحرافات غير العادية: في الواقع أن تتبع الفروق الجوهرية يعتبر أهم ناحية من نواحي المراجعة التحليلية، وذلك لأن هذا التتبع يتيح الفرصة لكشف الأخطاء أو التلاعب، ولهذا السبب يعتبر أن المراجع فشل في بذل العناية المهنية الواجبة إذا لم يقم بفحص سبب التقلبات الجوهرية التي كشفت عنها المراجعة التحليلية، بمعنى أخر تحديد ما إذا كانت الانحرافات تمثل تقلبات غير عادية، وتحدث هذه المرحلة من عملية المراجعة التحليلية عندما يقوم المراجع بمقارنة القيمة التي يتوقعها مع القيمة المسجلة.[1]

وقد جاء المعيار الدولي رقم "520"عن تصميم وأداء إجراءات المراجعة التحليلية، على المراجع تحديد مقدار الفرق من المتوقع الذي يمكن قبوله بدون مزيد البحث، ويتأثر هذا الأمر بشكل رئيسي بالأهمية النسبية والاتفاق على المستوى المطلوب من التأكد.[2]

الخطوة4: فحص التقلبات غير العادية: يقوم المراجع بفحص التقلبات غير العادية عن طريق مناقشة المسؤولين بالمنشأة عن أسباب هذه التقلبات، ويجب على المراجع عدم الاكتفاء بذلك بل يجب العمل للحصول على دليل إثبات إضافي يدعم ذلك، وعند تقديم أدلة الإثبات الناتجة عن المراجعة التحليلية يراعي المراجع دقة تطبيق الأساليب الفنية للمراجعة التحليلية، وطبيعة وكفاءة اختبارات المراجعة الأخرى، والتي تتكون من اختبارات الالتزام بالإجراءات الرقابية، واختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة، فإذا كانت اختبارات المراجعة الأخرى على درجة عالية من الكفاءة ولم تكشف عن وجود أخطاء غير عادية فإنه يمكن الحكم على دليل الإثبات المتحصل عليه بأنه معقول.[3]

الخطوة5: تقييم وتوثيق المراجعة التحليلية: في هذه المرحلة يقوم المراجع بتقييم الأثر المتوقع لتلك الفروقات على ملاءمة وصحة القوائم المالية في ضوء التفسيرات التي حصل عليها من الإدارة، وإذا كانت الإدارة غير قادرة على تقديم تفسير مقنع لأسبابها، وإذا فشلت الإدارة في دعم هذا التفسير فإنه عليه في هذه الحالة أن يفترض وجود احتمال كبير بوجود خطأ أو غش، وعليه في هذه الحالة أن يقوم بتصميم إجراءات تحليلية أخرى تكون ملائمة لتحديد ما إذا كانت هذه الأخطاء أو الغش موجودة فعلا أو لا.[4]

المطلب الثالث: صعوبات ومزايا تطبيق الإجراءات التحليلية:

نقوم من خلال هذا المطلب بإبراز أهم الصعوبات ومزايا الإجراءات التحليلية نذكر منها:

---

[1] كردودي سهام، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2] الاتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وأخلاقيات المهنة**، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2008، ص462.

[3] محمد أكرم أبو شرخ، **أثر استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة كأداة للرقابة على الأداء واكتشاف الانحرافات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، غزة،2012، ص27.

[4] سارة راجي ناجي الزبيدي، **مدى التزام مراقبي الحسابات العراقي بإجراءات المراجعة التحليلية في عملية التدقيق وفق معيار المراجعة520**، مرجع سبق ذكره، ص837-838.

أولا: صعوبات استخدام الإجراءات التحليلية

هناك مجموعة من الإجراءات التحليلية التي تعرقل استخدام المراجع للمراجعة التحليلية عند قيامه بعملية المراجعة، إلا أن هذه الصعوبات لا تقلل من أهمية استخدام المراجعة التحليلية، هنا يجب على المراجع بذل مجهود مضاعف من أجل تجاوز هذه العراقيل، ويمكن توضيح بعض هذه الصعوبات في النقاط التالية:[1]

- أهداف إجراءات المراجعة التحليلية ومدى الاعتماد عليها.
- طبيعة المؤسسة ومدى توفر المعلومات المالية والتوقعات.
- مدى ملائمة المعلومات المتوفرة ومدى توفر المعلومات غير مالية.
- طول المدة فالإجراءات التحليلية تحتاج لوقت طويل.
- توسع أعمال المؤسسة وكبر حجمها.
- عدم كفاية خبرة المراجع وضعف كفاءته، حيث يجب عليه ان يكون على دراية تامة بجميع الأساليب التحليلية وكيفية استخدامها.
- التغير المستمر للسياسات المحاسبية، حيث يمكن للمؤسسة ان تغير في طريقة امتلاك الأصول المادية أو طرق تقييم المخزون.
- عدم فهم المراجع للأدوات التحليلية المستخدمة في عملية الفحص، وبالتالي استخدام أدوات غير مناسبة لا تلبي أغراض التحليل.
- عدم القدرة على إجراء المقارنات، وذلك بسبب حدوث أزمات اقتصادية خلال سنة او سنوات سابقة.
- ضعف نظام الرقابة وأنظمتها المحاسبية، مما يضطر المراجع على توسيع نطاق البحث والاستعانة باختبارات أخرى.
- عدم توفر البيانات المالية وغير المالية اللازمة للقيام بالإجراءات التحليلية في الوقت المناسب، مما يستوجب على المراجع البحث عن المعلومات من مصادر خارجية.

بالإضافة إلى هذا فقد توصلت عدة دراسات إلى وجود الكثير من المعوقات التي تؤثر في أدوات الإجراءات التحليلية يمكن إدراجها كالتالي:[2]

- وجود أزمات اقتصادية خلال السنة أو السنوات سابقة وهذا ما يحد من إجراء المقارنات.

---

[1] أحمد عبد الرحمن المخادمة، حاكم الرشيد، **أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة الكرك، الأردن، المجلد (03)، العدد (04)،2007، ص487.

[2] عميروش ايمان، مرجع سبق ذكره، ص24.

- تغيير الشركة المستمر لسياستها المحاسبية والتسويقية والإنتاجية.
- طبيعة وخصائص الشركة وتوسيع أو تقليص حجم أعمالها.
- عدم قابلية المعلومات المتاحة للمقارنة والتكلفة العالية للحصول على البيانات المالية الضرورية للمقارنة.
- نقص القدرة التنبؤية للإجراءات التحليلية مقابل الدقة في المراجعة، وحاجة المراجع إلى التدريب.

ثانيا: مزايا استخدام الإجراءات التحليلية:

للإجراءات التحليلية عدة مزايا نذكر أهمها:[1]

- يمد التحليل المالي مراقب الحسابات بمزيد من المعلومات والبيانات عن نشاط الجهات الخاضعة للمراجعة في ضوء ما ينتهي إليه نشاطها الفعلي، المر الذي يهيأ له الفرصة لمقارنة هذه البيانات والنتائج مع التقديرات المرسومة.
- تتيح النسب والمؤشرات التي تقدمها الإجراءات التحليلية في دراسة العلاقات بين عناصر المركز المالي للجهة الخاضعة للرقابة ولمراقب الحسابات وتقويم مدى توازن الثقل النسبي لمصادر الموارد المختلفة في تمويل أوجه الاستخدام ومن ثم مدى انسجام ذلك مع أغراض تلك الجهة وأهدافها.
- تقييم كفاءة الإدارة التنفيذية في أي مستوى إداري من مستوياتها.
- مراقبة الخطط والبرامج ومستوى كفاءتها في ضوء نتائج ومؤشرات التنفيذ ودراسة أسباب الانحرافات التي تكشف عن ضعف التخطيط مما يساعد على تصحيح مسارات التخطيط وإزالة المعوقات.
- المراجعة التحليلية ذات تأثير وفعالية كإجراءات جوهرية عند استعمالها في الاختبارات التفصيلية وتخفيض مخاطر الاكتشاف.
- تخفيض حجم عينة المراجعة واكتشاف الأخطاء في القوائم المالية.
- التنبؤ ببعض أرصدة الحسابات المالية.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل توصلنا إلى أن الإجراءات التحليلية هي من أهم الأساليب المستخدمة من طرف المراجع، لذلك فقد اهتمت المنظمات المهنية الدولية بهذا الأسلوب وقد خصصت له معيار المراجعة الدولي IAS (520).

[1] علاء جواد الباز، مرجع سبق ذكره، ص33-34.

إن الإجراءات التحليلية تمكن مراجع الحسابات من التعرف على العلاقات العادية والانحرافات وعن ما هو موجود فعلا، كما تساعده على مطابقة التوقعات التي يضعها بناءً على خبرته المهنية، أو التوقعات الموضوعة مع ما هو محقق فعلا، كما أن استخدام الإجراءات التحليلية يساعده على تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة، فهي من أقل أنواع المراجعة تكلفة، بالإضافة إلى ذلك تسمح لنا بالتعرف على وضعية المؤسسة مقارنة مع السنوات السابقة وأيضا إلى مقارنة أداءها مع المؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس القطاع، كما أن الإجراءات التحليلية خلال مرحلة التخطيط تسمح بتحديد طبيعة ونطاق وتوقيت الإجراءات المستخدمة من طرف المراجع وكذا اكتشاف مختلف الثغرات الموجودة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، أما خلال عملية المراجعة فهي تستخدم من أجل التعرف على مخاطر الأحكام الجوهرية، وأخيرا فإنها تستخدم خلال المرحلة النهائية من أجل الحكم على سلامة القوائم المالية ومدى استمرارية المؤسسة.

الفصل الثاني:
دور أساليب المراجعة التحليلية تقييم الأداء المالي.

تمهيد:

في ظل الرهانات المطروحة أمام المؤسسة الاقتصادية من انفتاح للأسواق وزيادة التزاحم التنافسي، وباعتبارها جزء أساسي في تفعيل الاقتصاد الوطني، صار من الضروري تقييمها للتأكد من كفاءة كل العوامل التي تدعم قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة والتي تبقيها محافظة على مكانتها في السوق الوطني، وهذا ما يقودنا على الحديث على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حيث يعد اكثر المفاهيم سعة وشمولا، وهذا التنوع في تعريفه يعود للتطور الدائم الذي تعرفه المؤسسات الاقتصادية وكذا المقاييس والمعايير التي يعرف بها الأداء المالي.

وباعتبار أن المراجعة التحليلية تقوم على تحليل البيانات المالية وغير المالية بشكل يجعلها أكثر جودة وفعالية في عملية تقييم الأداء المالي، كما أن بأساليبها المختلفة تساعد في تقييم مدى كفاءة المؤسسات الاقتصادية في استغلال الموارد المتاحة والقدرة على التعامل مع البيئة الخارجية والداخلية المحيطة بها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تساعد في اكتشاف الثغرات الموجودة في الدفاتر والقوائم المالية لذلك سوف نتطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية لتقييم الأداء المالي وكذا مختلف أساليب المراجعة التحليلية.

وسوف نتناول في هذا الفصل مبحثين هما كالتالي:

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.

المبحث الثاني: استخدامات أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم التعاريف المشار إليها من قبل الباحثون فيما يتعلق بتقييم الأداء المالي، وكذلك سوف نتطرق إلى أهم عوامل وخطوات التي يجب إتباعها أثناء عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي:

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدة سابقة أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستنبط معدلاتها وفقا لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات.[1]

كما يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: مجموعة من الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإدارية والإنتاجية والتقنية والتسويقية والتخطيط...،خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات من النوعية والكمية والجودة المطلوبة وتبيان مدى قدرتها في تطور كفاءتها في السنوات المقبلة، إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثلية عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها إتباع الأساليب الأكثر إنتاجا وتطور في مجل عملها.[2]

كما يعرف أيضا بأنه: قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمصرف (الأصول، الخصوم، حقوق المساهمين، النشاط التشغيلي...) من أجل الوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر وبالتالي فإنه يحدد قوة مركزها المالي.[3]

ويعرف أيضا تقييم الأداء المالي بأنه: عبارة عن مراجعة لما تم إنجازه بالاعتماد على مختلف معايير العمل، فمن خلال التقييم يتم وضع معايير لتقييم الأداء المالي من واقع الخطط والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة

[1] سامر محمد حسين، **مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الاعمال، بالجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2019، ص20.

[2] خنفري خيضر، **دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد (27)،2017، ص58.

[3] ابتهال أحمد حسين العزاني، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية**، مجلة جامعة البيضاء، المجلد (05)، العدد (05)، جامعة عدن، اليمن، ديسمبر 2023، ص36.

الاقتصادية، والتي تستند عللا استراتيجيات تقييم الأداء كموجه ومراقب وضابط لجهود العامل ين في كافة المستويات الإدارية من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.[1]

وبمعنى أخر تقييم الأداء المالي هو وسيلة لتزويد إدارة الشركة بالتغذية الراجعة التي تسترشدها في صياغة استراتيجيتها والنهوض بمستوى أدائها، من أجل تطويره بخطط مستقبلية، وبالتالي تزويدها بوثائق داعمة للقرارات المتعلقة بالأمور المالية.[2]

يعرف تقييم الأداء المالي بأنه: قياس أداء أنشطة المؤسسة الاقتصادية المجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويميه واحدة بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى نتائج أعلاه واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل، أو تشخيص بوضعية المؤسسة لمعرفة مدى استغلالها لمواردها المتاحة، واكتشاف الثغرات باستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف المسطرة ومقارنتها بما حقق فعلا.[3]

ويعرف أيضا عموما على أنه " عملية تقييم بموجبها يتم إعطاء نظرة على الأرقام المحققة أو تغيير للأرقام بدلالة أو الحكم عن هذه النتائج المحصلة استنادا على مبادئ وفرضيات النظرية المالية أو المقارنة بالسلوك السابق".[4]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن عملية تقييم الأداء المالي عملية جد مهمة وحساسة للمؤسسة، نظرا للدور الكبير الذي تساهم فيه عبر تقييم النتائج الفعلية المحققة مع النتائج المخططة والمحددة مسبقا، كما يحدد الانحرافات ويكشف عنها من أجل اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة بهدف تصحيحها وتقديمها مسبقا مما يساهم في تحقيق أهدافها، ويعزز من فرص استمرارية المؤسسة وبالتالي الوصول إلى الأهداف المسطرة.

ثانيا: خصائص تقييم الأداء المالي

يتسم تقييم الأداء المالي بمجموعة من الخصائص نذكر منها:[5]

- ✓ يعتبر تقييم الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية.

---

[1] مشعل جهري المطيري، **تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**، مذكرة مقدمة لنيل شاهدة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط،2010–2011، ص11.

[2] مرجع نفسه، ص12.

[3] هلايلي إسلام، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الا قتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شاهدة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020/2019، ص109.

[4] رمضاني زينب مومني، **إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شاهدة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2019/2018، ص23.

[5] صفية بومصباح، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08)، العدد (02)، برج بوعريريج، الجزائر، ديسمبر 2021، ص221.

- ✓ الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل عن سابقه.
- ✓ الأداء المالي أداة تدرك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف.
- ✓ الأداء المالي وسيلة لجذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة.
- ✓ الأداء المالي ألية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.
- ✓ مراعاة مبدأ التكلفة والعائد أي لابد أن يحقق نظام تقييم الأداء المالي عائد أكبر من التكلفة، حيث تتصف عملية تقييم الأداء المالي بالمرونة أي أن تكون المؤشرات المستخدمة مناسبة لنشاط المؤسسة.

ثالثا: أنواع تقييم الأداء المالي:

هناك عدة من الأنواع لتقييم الأداء المالي نذكر أهمها فيما يلي:[1]

أ- **تقييم الأداء المخطط:** يتمثل هذا النوع من التقييم في معرفة المدى الذي توصلت له المؤسسة في تحقيق أهدافها المخطط لها ويتم ذلك بالمقارنة بين السياسات المخطط والنتائج التي تم تحقيقها:

ب-**تقييم الأداء الفعلي:** ويتمثل هذا النوع من التقييم في عملية تقييم فعالية وكفاءة المؤسسة في أداء أنشطتها.

ت-**تقييم الأداء المعياري:** ويتم ذلك عن طريق مقارنة جميع الأنشطة المحققة للمؤسسة فعليا مع هو مخطط له.

ث-**تقييم الأداء العام:** وهو تقييم أداء جميع الأنشطة في الوحدات الاقتصادية بشكل شامل ويتم ذلك باستخدام المؤشرات والنسب المالية لقياس مستوى كل نشاط مع المقارنة بينها مع وضع التقويم المناسب للانحرافات في الخطط المرسومة لكل نشاط.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

أولا: أهمية تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء المالي أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية، نظرا لندرة الموارد وعدم كفايتها لمقابلة الاحتياجات الكبيرة المتنافس عليها بغرض الحصول على أقصى العوائد من هذه الموارد لدى أصبحت مسألة ضرورية وملحة في الجوانب المختلفة في الحياة الاقتصادية وتتمثل أهميته في:[2]

---

[1] أبوراوي عيسى قبقب، **تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام نموذج دوبونت(DUPONT)**، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، ليبيا، المجلد(08)، العدد(15)، ()،2020، ص258.

[2] حجاج نفيسة، **أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2017/2016، ص18-19.

- ✓ يساعد تقييم الأداء المالي على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.
- ✓ يساعد تقييم الداء المالي على إيجاد نوع المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة، مما يؤدي إلى تتحسين أدائها ومساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.
- ✓ يجمع تقييم الأداء المالي بين الكفاءة والفعالية في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والاستمرار.
- ✓ يوفر تقييم الأداء المالي السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر بالإضافة إلى توزيع الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة بهدف حمايتها من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار.
- ✓ يظهر تقييم الأداء المالي مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والمال.

كما تكمن أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في جوانب ومستويات عدة ومختلفة في جوانب ومستويات عدة ومختلفة يمكن إبرازها على النحو التالي:[1]

- ✓ حث الإدارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات.
- ✓ يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المؤسسة بما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيها.
- ✓ ترتبط أهمية تقييم الأداء ارتباطا وثيقا بالتخطيط على كافة مستويات المؤسسة، حيث أن تقييم الأداء المالي يؤدي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.
- ✓ يبين تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية قدرتها على تنفيذ ما هو مخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدفة والكشف عن الانحرافات اقتراح المعالجة اللازمة لها مم يعزز فرص بقاء المؤسسة واستمراريتها في العمل.
- ✓ يساعد تقييم الأداء المالي على معرفة إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤسسات الأخرى.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي

[1] عامر حاج دحو، **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018/2017، ص157-158.

تسعى المؤسسات من خلال تقييم أدائها المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:[1]

- ✓ متابعة مدى تنفيذ المؤسسة لأهدافها المالية المحددة، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن الأداء المالي من جهة، ومن جهة أحرى بالاعتماد على الخطة المالية المحددة من طرف المؤسسة.
- ✓ الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة المالي، وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تجنب الأخطاء مستقبلا.
- ✓ تقييم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة المالي للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، وتساهم في اتخاد مختلف القرارات وخاصة المالية منها.
- ✓ يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة المالي وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.
- ✓ يساعد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وخاصة المستثمر في إجراء عملية التحليل ومقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.
- ✓ معرفة هل حجم الاستثمار في أصول المؤسسة أو في فقراتها الرئيسية مناسبا ومتوازيا مع النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات، أو أن الاستثمار يزيد أو يقلل عن مستوى النشاط الفعلي.
- ✓ التأكد من استخدام واستغلال الموارد المتاحة والمتوفرة تحت تصرف المؤسسة أفضل استخدام وفق الأهداف المخططة.

المطلب الثالث: مراحل وخطوات تقييم الأداء المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم خطوات ومراحل تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نذكر أهمها كما يلي:

أولا: مراحل تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

[1] جودي محمد رمزي، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة، بسكرة، الجزائر ،2015/2014، ص93-94.

الشكل رقم (2-1): مراحل تقييم الأداء المالي.

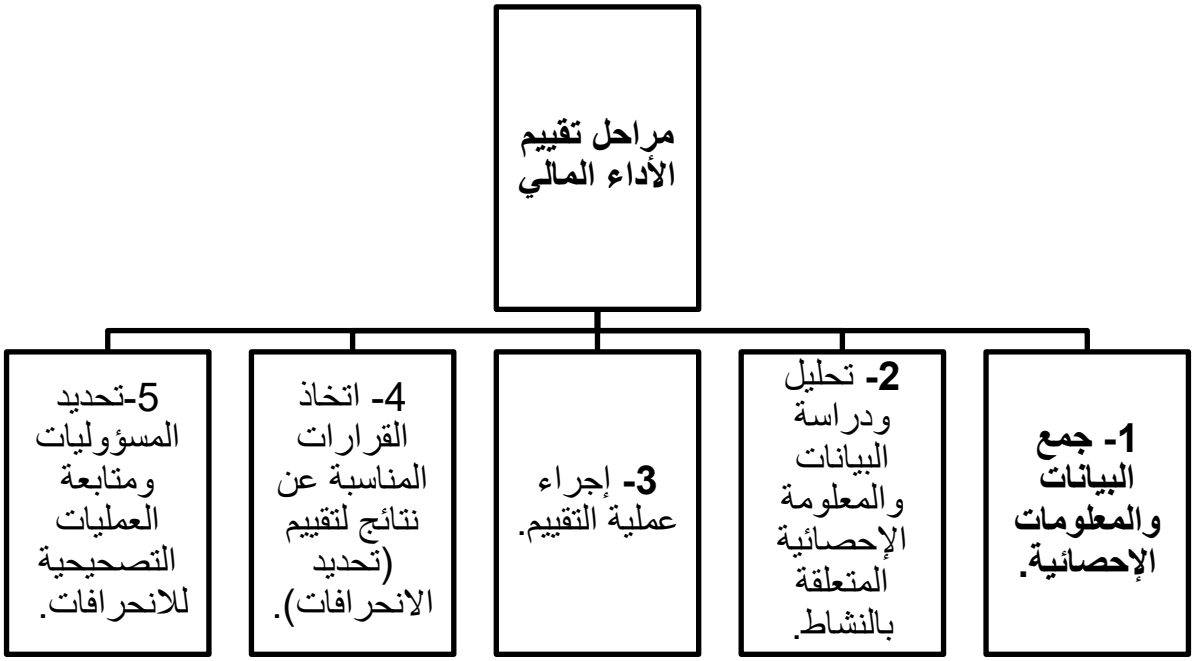

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: سليم عماري، **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص36.

تمر عملية تقييم الأداء المالي بعدة مراحل نوجزها فيما يلي: [1]

1. **جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:** تتطلب عملية تقييم الأداء المالي في توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة من القوائم المالية، متمثلة في جدول الميزانية وجدول حساب النتائج، قائمة التدفق النقدي والقوائم الأخرى والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة.
2. **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالنشاط:** للوقوف على مدى دقة وصلاحية المعلومات والبيانات التي تدخل في حساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي، يتعين توفير مستوى من الموثوقية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية هذه البيانات.

[1] سليم عماري، **دور تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي لشركات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص36-37.

3. **إجراء عملية التقييم:** باستخدام المعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة، وذلك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه، على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للمؤسسة.
4. **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم (تحديد الانحرافات):** وذلك بمقارنة نتائج تقييم الأداء المالي مع الأهداف المخططة للمؤسسة، وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد تم حصرها، وتحديد أسبابها، وأن الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات قد اتخذت، وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط المؤسسة نحو الأفضل في المستقبل.
5. **تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** تتم متابعة تصحيح الانحرافات من خلال تزويد الجهات المسؤولة داخل المؤسسات والإدارات المختلفة بنتائج التقييم التي تحققت عن عمليات التقييم، للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

ثانيا: خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:[1]

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث ان من خطوات الأداء المالي والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة في تقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، ونسب الرفع المالي، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف في الأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأُثرها على المؤسسة للتعامل معها ومعالجتها.

[1] الطاهر جغدير، **أثر الإدخال البورصي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شاهدة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2017/2016، ص60.

المبحث الثاني: استخدامات أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي

عند قيام المراجع بمراجعة حسابات مؤسسة ما يستعمل أساليب المراجعة التحليلية لتمكنه من اكتشاف الأخطاء وأي تلاعبات موجودة وهذه الأساليب تنقسم بدورها إلى نوعين: أساليب قديمة وأساليب حديثة نبرزها فيما يلي:

المطلب الأول: استخدامات أساليب المراجعة التحليلية التقليدية في تقييم الأداء المالي

يتم استخدام عدة طرق لأداء إجراءات الفحص التحليلي وذلك من خلال عدة مستويات:

أولا: أسلوب التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي أحد الأساليب الفنية التي يستخدمها المراجع أثناء عملية المراجعة من أجل إجراء المقارنات وتحديد العناصر الهامة التي تتطلب منه عناية خاصة، كما يستخدم بهدف معرفة وتقييم أداء المؤسسة محل المراجعة.

1. تعريف التحليل المالي:

هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يمكن من شأنها إيجاد مجموعة من العلاقات والمقارنات والقيم المالية التي تتضمنها القوائم المالية وتأخذ تلك العلاقات والمقارنات بين بيانات عنصر معين لفترتين أو أكثر.[1]

يعرف كذلك على أنه: "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة مان بهدف الحصول على المعلومات مناسبة في عملية اتخاد القرارات، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع سيكون عليه الوضع في المستقبل".[2]

وعرف أيضا بأن: "التحليل المالي هو استخدام البيانات المالية من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها، وكذلك لتقييم الأداء المالي المستقبلي، كما يعتبر أداة للإدارة المالية من أجل تقييم الوضع المالي

[1] مهند جعفر حسن حبيب، **أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية**، مجلة البديل الاقتصادية، السودان، المجلد (07)، العدد (02)،2020، ص56.

[2] عميروش إيمان، مرجع سبق ذكره، ص26.

والأداء التشغيلي للمؤسسة التجارية أو الاقتصادية، والتنبؤ بوضعيتها. وبعبارة أخرى هو عبارة عن وسيلة لفحص المخاطر والعائد المتوقع".[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نتوصل إلى خصائص التحليل المالي تتمثل فيما يلي:[2]

- يعتبر التحليل المالي أداة تهدف إلى تقييم أداء المؤسسة في المستقبل بناء على أدائها في الماضي والحاضر.
- يمكن التحليل المالي من توضيح مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها.
- تعتبر القوائم المالية المراجع الأساسي للتحليل المالي كونها تحتوي على المعلومات متنوعة لأغراض مختلفة.
- يؤدي التحليل المالي إلى إبراز العلاقات المختلفة بين العناصر المكونة للقوائم المالية.
- يهدف التحليل المالي إلى خدمة مختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة وفي الوقت المناسب.
- تختلف جوانب التحليل المالي حسب الجهة المستخدمة له والهدف الذي تسعى إليه.
- يمكن التحليل المالي من التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة إلى الفشل المالي وعدم استمرارها في المستقبل.

2. أهمية التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي الخطوة الرئيسة والأولى في عملية التخطيط المالي للمؤسسة فهو نقطة الارتكاز التي تساعد المدير المالي من وضع الخطط المالية وقبل أن يتمكن المدير المالي من وضع الخطط المالية من القيام بعملية التحليل المالي والذي يمكن من بيان وتحديد القرارات الحالية للمؤسسة، كما يستخدم كوسيلة لتقييم أداء المؤسسة ككل والحكم على مركزها المالي وإدارتها بحيث تظهر جوانب القوة وجوانب الضعف فيها إن أهمية التحليل المالي يساعد في تحقيق الأغراض التالية:[3]

- الإسهام في إعداد الخطط والرقابة وزيادة فاعليتها، وتساهم في الوقوف على مدى الكفاءة في التنفيذ، وتحديد المسؤولية عن الاختلافات المخططات الفعلية.
- يسهم التحليل المالي في الكشف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية للوحدة الاقتصادية ومركزها المالي.

[1] أمينة بن جدو، **بناء نموذج لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية (إسقاط تجربة البنوك الأمريكية على البنوك الجزائرية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الإدارة البنكية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر،2022/2021، ص17.

[2] عميروش إيمان، مرجع سبق ذكره، ص26-27.

[3] هاذي أحمد محمد الصياد، **أهمية التحليل كنظام للمعلومات في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات المالية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير فرع نقود مالية، جامعة الجزائر، الجزائر،2010، ص88-89-90.

- لتحليل المالي أهمية خاصة في اختيار الإنجازات السابقة، حيث يوضح عما إذا كانت الأمور تسير في الاتجاه الصحيح من عدمه وذلك عن طريق تحليل قائمة الدخل.
- التعرف على مدى قوة المركزة الملي والائتماني للوحدة، والقدرة الاستثمارية لديها، ومعرفة استثمارها من خلال تحقيقها لنمو أنشطتها وعملياتها.
- معرفة وقياس كفاءة عمليات الوحدة المختلفة، وعملياتها داخل الصناعة التي تنتمي إليها، ومعرفة وضعها الإنتاجي والتسويقي والمالي، وتقدير حصتها السوقية ومكانتها التنافسية.
- يساعد في تقييم الأداء سواء كان التقييم شاملا للوحدة كلها أو لجانب معين فيها كتحليل السيولة، أو تقييم الربحية، أو تقييم التوازن المالي، أو مقدرة الوحدة على تسديد التزاماتها المالية.
- يساعد في تحديد القدرة الائتمانية، القدرة الإدارية، الهيكل المالي الأمثل، حجم المبيعات المناسب، قيمة الوحدة الصافية، هيكل التكاليف، تقييم أداء الإدارة العليا، وتحديد مجالات استخدام الأموال ومصدرها.
- إمداد متخذي القرارات بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة اعتمادا على مخرجات النظام المحاسبي للوحدة.
- يساعد في توقع مستقبل الوحدة الاقتصادية من خلال معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة. وحتى معرفة الإجراءات المناسبة التي تحول دون إشهار إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة.
- دراسة العلاقات بين بنود المعلومات المالية التي يوفرها النظام المحاسبي بقصد استنباط مؤشرات كمية مالية وغير مالية يعبر عنها في صورة نسب، أو اتجاهات، أو معايير، أو معادلات توفر المعلومات المالية المناسبة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات.

3. أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقيق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي توفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة، ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:[1]

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي.
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.

[1] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2009/2008، ص4.

- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- الحكم على كفاءة الإدارة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لأتخاد القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.

بالإضافة إلى هذا فإن أهداف التحليل المالي كثيرة تتنوع وفقا لتنوع الهدف من إجراء التحليل ومن أهم هذه الأهداف نجد:[1]

- توفير المعلومات اللازمة لإعداد الخطط المستقبلية.
- إعطاء مؤشرات واضحة لنجاح النشاط الذي تمارسه المؤسسة.
- تحديد المشكلات المالية والممارسات السلبية لتصحيح المسار.
- دعم الإدارة المالية والإدارة العليا في تحديد أهدافها القصيرة والطويلة المدى.
- الوقوف على حقيقة الوضع المالي لمؤسسة ومدى كفاءتها ماليا.
- متابعة الأخطار المالية التي تواجه المنشأة، بسبب السياسة المستخدمة في التمويل.
- معرفة معدل نجاح المنشأة في تحقيق الأهداف والأرباح الخاصة بها.
- مقارنة الوضع المالي الخاص بالمنشأة مع وضع المؤسسات التي تعمل بالقطاع نفسه.

ثانيا: الإجراءات التحليلية الوصفية غير الكمية:

سيتم تبيان إجراءات المراجعة التحليلية الوصفية غير الكمية والتي تنقسم بدورها إلى عدة أنواع وهي كما يلي:[2]

1. **الاستفسار:** أي توجيه جملة من الأسئلة إلى شخص تكون لديه معلومات حول طبيعة نشاط المؤسسة، وتشمل هذه المعلومات النواحي المالية المحاسبية.
2. **التوقعات من نتائج المراجعة السابقة:** كالأخطاء التي تم اكتشافها خلال عملية المراجعة السابقة بالإضافة إلى مقابلة المراجع السابق قصد تحديد النقاط التي يمكن أن تسبب عراقيل وصعوبات لعملية المراجعة الحالية.

[1] سميرة خالد علي الدباس، **التحليل المالي وأنواعه وأهميته للمؤسسات**، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد رقم (05)، العدد (50)،2022، ص1429.

[2] عبد الستار عبد المجيد الجبار الكبيسي، **تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة البتراء، العدد (02)،2008، ص8-9.

3. **مراجعة المعلومات الخارجية (غير كمية):** وذلك من خلال الاطلاع على الكتب العلمية وأدلة المحاسبة والتدقيق الدولية، وعلى القوانين والتشريعات الحكومية، أو أي تشريعات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير على عمل المؤسسة والتقارير السنوية، وما صدر من السوق المالي عن المؤسسة وموضوع المراجعة والمؤسسات المماثلة لها.
4. **مراجعة المعلومات الداخلية (غير الكمية):** وهذا من خلال مراجعة النظام الداخلي للمؤسسة وعقدها التأسيسي، وكذلك مراجعة محاضر مجلس الإدارة ووقائع اجتماعات الهيئة العامة والاطلاع على ملفات الموظفين، بالإضافة إلى التعرف على السياسات المتبعة في تسويق وتوزيع المنتجات وكذا العقود المبرمة والتي يمكن أن تؤثر على عملية المراجعة مثل اتفاقيات القروض والعقود طويلة الأجل.

ثالثا: الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة:

يعتبر أسلوب المقارنات البسيطة من أكثر الأساليب استخداما من طرف المراجع من خلال تنفيذ عملية المراجعة، ومن هذه الأساليب نذكر منها:

❖ **التحليل الأفقي:**

هو التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء المالي خلال فترتين زمنيتين وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو فقرات قائمة المركز المالي أو بنود أو فقرات قائمة الدخل، وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الخاصة في كل فقرة زيادة أو نقصان، وبمعنى أخر التحليل هو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت فعلا، ويعرف هذا النوع أيضا بتحليل الاتجاهات، كما يمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حالة النسب المالية، حيث يمكن مقارنة نسبة ما بمثيلتها المعدة عن فترة زمنية سابقة أو فترات سابقة، مما يتيح تتبع حركة هذه النسبة زمنيا ويساعد في اتخاد القرارات المناسبة، وهو بهده الصورة من المقارنة يمكن أن يكون أسلوب أعمق في تقييم الأداء الإداري أكثر من عملية الاقتصار على النسب الخاصة بفترة زمنية واحدة، وبشكل عام فإن التحليل الأفقي يساعد في:

- ✓ اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود الحسابات الختامية موضوع الدراسة عبر الزمن.
- ✓ يقيم إنجازات ونشاط المنشأة في ضوء هذا السلوك ومن تم اتخاد القرارات المناسبة يعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها.

ورغم المزايا العديدة التي يقدمها التحليل الأفقي، إلا أنه يأخذ عليه ما يلي:

- ✓ احتمال بروز تغيرات أقل الفقرات أهمية نظرا لسرعة تبدلها عادة قياسا بالفقرات الكبيرة والمهمة.
- ✓ اعتمادها على فترة الأساس التي ربما لا تمثل مدة اعتيادية من حياة المنشأة كمقياس للتبدلات اللاحقة.[1]

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان،2011، ص64-65.

❖ **التحليل الرأسي:**

يعني التحليل الرأسي دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها، كما يمكن أيضا استخدام هذا التحليل لتحليل قائمة الدخل حيث تنسب كل عناصر قائمة الدخل إلى المبيعات أو صافي المبيعات في نفس القائمة كأن تنسب تكلفة المبيعات إلى قيمة المبيعات، ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا ولا يصبح هذا التحليل مفيد إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة، لذلك نجذ أن استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشرا جيدا على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة.[1]

رابعا: الموازنات المالية:

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ولقد استعملت ثلاث توازنات من طرف المحللين وهي كالتالي:

رأس المال العاملFRNG:

يعتبر راس المال العامل الصافي من أهم مؤشرات التوازن المالي ويمثل الفائض الذي تحققه المؤسسة من الأموال الدائمة بعد تغطية الأصول الثابتة أي هو هامش الأمان الذي تحققه المؤسسة بعد تمويل دورة الاستثمار والذي يمكن توجيهه لتمويل دورة الاستغلال.[2]

ويمكن حساب رأس المال العامل الصافي بطريقتين من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كما يلي:[3]

- **من أعلى الميزانية:** الأموال الدائمة –الأصول الثابتة.
- **من أسفل الميزانية:** الأصول المتداولة –الخصوم المتداولة.

جدول رقم (2– 1): الحالات الممكنة لرأس المال العامل:

	الحالات الممكنة
FRNG>0	هذا يعني أن الأصول الثابتة تمول بالأموال الدائمة فيتحقق لها هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل، كما يحدث توازن في الهيكل المالي للمؤسسة، وهو ما يدل على قدرة المؤسسة على الوفاء.

[1] منير شاكر محمد، وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان،2008، ص39.

[2] خوري نبيل، **مالية المؤسسة**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، تخصص مالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2021/2020، ص39.

[3] بوسته رميصاء، **التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، الجزائر،2017، ص74–75–76.

	أما في أسفل الميزانية فيعني ذلك أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويتبقى فائض مالي هامش أمان وهو رأس المال العامل.
FRNG=0	وفي هذه الحالة فإن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط، والمؤسسة تستطيع أن تواجه القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز، وهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل وتترجم هذه الوضعية الحالة الصعبة للمؤسسة.
FRNG<0	في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، أما في أسفل الميزانية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات قصيرة الأجل، لكن هذه الوضعية لا تتيح أي هامش كضمان لمواجهة الصعوبات أي عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي خطورة الوضعية المالية للمؤسسة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: بوسته رميصاء، **التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، الجزائر، 2017، ص76.

بالإضافة إلى راس المال العامل الصافي FRNG، له عدة أنواع نذكر منها ما يلي: [1]

أ_ رأس المال العامل الخاص: يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية لمساهمين للأصول غير جارية، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض طويلة الأجل ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

رأس المال العامل الخاص= الأصول الخاصة _الأصول غير الجارية.

أو:

رأس المال العامل الخاص= الأصول الجارية _مجموع الديون.

ب_ رأس المال العامل الخارجي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، ولا ينظر للديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال. ويكتب من خلال المعادلة التالية:

رأس المال العامل الخارجي= إجمالي الديون.

أو:

رأس المال العامل الخارجي= الأصول المتداولة _الأموال الخاصة.

[1] حولي محمد، **التحليل المالي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2020/2019، ص37.

ج_ رأس المال العامل الإجمالي: يقصد به مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو الأقل والتي تشمل كل من قيم الاستغلال والقيم غير محققة والقيم الجاهزة. ويكتب من خلال المعادلة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول الجارية.

أو:

رأس المال العامل الإجمالي= قيم الاستغلال+ القيم القابلة للتحقق+ القيم الجاهزة.

احتياج رأس المال العاملBFR :

هو عبارة عن الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال، حيث أن منح أجال طويلة للعملاء وقبول أجال قصيرة لتسديد الموردين، إضافة إلى بطيء دوران المخزون، يتولد عن كل ذلك احتياج مالي للاستغلال يستلزم البحث عن مصادر أخرى لتمويله. وينقسم إلى قسمين: احتياج رأس المال العامل للاستغلال واحتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال ويتم حسابه كما يلي:[1]

- **الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي:** (الأصول الجارية- خزينة الأصول) – (الخصوم الجارية –خزينة الخصوم)

الجدول رقم (2-2): الحالات الممكنة لاحتياجات رأس المال العامل:

	الحالات الممكنة
BFR=0	يعني أن احتياجات الدورة تساوي موارد الدورة أي كل الموارد المتاحة في الأجل القصير تغطي الاحتياجات أي حالة التوازن بالنسبة للمؤسسة وهي حالة عابرة.
BFR>0	معناه أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة فالمؤسسة في حاجة إلى رأس المال وإيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.
BFR<0	معناه أن احتياجات الدورة أقل من مواردها أي أن الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض والمؤسسة لديها سيولة لا تحتاج إلى رأس مال عامل موجب لكن يجب توفيره لمواجهة الأخطار غير المعتبرة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: بسدات كريمة، **التسيير المالي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022/2021، ص47.

[1] بسدات كريمة، **التسيير المالي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022/2021، ص45-46-47.

الخزينة TN: هي عبارة عن اجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية، وهي الفرق بين رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل، ويتم حسابها بطريقتين كما يلي:[1]

- **الخزينة:** القيم الجاهزة – السلفات المصرفية.
- **الخزينة:** رأس المال العامل –احتياجات رأس المال العامل.

الجدول رقم (2-3): الحالات الممكنة للحزينة:

	الحالات الممكنة
TN=0	تسمى هذه الحالة بالخزينة الصفرية، أي أن أمام وضعية مثلى، إن الوصول إلى هذه الحالة باستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عد التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون تأثير على الربحية.
TN>0	في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها غير الجارية لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة ضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء المواد الأولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.
TN<0	المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في اجالها وهذا يطرح مشكلا متماثلا في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تتطلب بحقوقها لدى الغير، أو تقترض من البنوك او تتنازل على البعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: ساجي فاطمة، **التحليل المالي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017/2016، ص29.

خامسا: أسلوب النسب المالية

يعتبر التحليل المالي بواسطة النسب المالية الأسلوب الأكثر شمولا وعمقا في التعبير عن مدى العلاقات التي تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية.

1_ مفهوم النسب المالية: تعرف النسب المالية كما يلي:

[1] ساجي فاطمة، **التحليل المالي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017/2016، ص27-28-29.

النسب المالية هي عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي، توفر مقياسا للعلاقة بين بندين من بنود القوائم المالية.[1]

تعتبر النسب المالية من أدوات وأساليب التحليل المالي التي تطهر العلاقة بين بنود الميزانية، أو بنود قائمة الدخل أو غيرها من القوائم المالية، كما أنها عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة والضعف في الجوانب المالية للمؤسسة مع مراعاة ربط أكبر عدد ممكن من النسب مع بعضها البعض لاتخاذ القرار المناسب.[2]

وتعرف أيضا على أنها مجموعة من النسب تهتم بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة وتحليل قدرة الإدارة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة في تاريخ استحقاقها.[3]

مما سبق نستطيع القول بأن النسب المالية هي النسبة التي تقيس العلاقة بين متغيرين من عناصر الميزانية المالية.

2_ أهمية النسب المالية:

تتمتع النسب المالية بعدة مميزات، مما يجعل مجل استعمالها واسع كما هو الحال في تقييم الأداء المالي، فقد عرفت الأدوار التي تقوم بها عدة تطورات، حيث ينظر إلى التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات التي تكون أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل، وتظهر أهمية النسب المالية في النقاط التالية:[4]

- تحليل العلاقات بين القوائم المالية واستخدام المقاييس الكمية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال إيجاد العلاقة بين ينود قوائمها المالية.
- تحديد أداة نشاط أو عنصر معين، عن طريق إيجاد علاقة بين متغيرين أو أكثر، مما ينتج عنه أرقام معينة تأخذ شكل نسبة أو معدل معين.
- التعرف على القيمة الداخلية للمؤسسة في إنجاز أنشطتها المختلفة، وكذلك للمقارنة على مستوى الصناعة، وهي في العموم مؤشرات متعلقة بمختلف العمليات.

---

[1] لوصيف كميلية، **التحليل المالي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020/2019، ص22.

[2] منير عوادي، **استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2020/2019، ص94.

[3] **المرجع نفسه**، ص95.

[4] باصور رضوان، **دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2018/2017، ص49-50.

- تساعد في تقوية عملية التقييم من خلال التعرف على أهم نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة.
- يمنح أسلوب النسب مرونة كافية للمهتم بتقييم الأداء المالي للمؤسسة من أجل اختيار النسب التي تتناسب مع وجهة نظره، ويعتبرها معيار للقياس.
- يفتح أسلوب النسب المجال لتوظيف خبرة وكفاءة المحلل المالي في تفسير المؤشرات التي يشكلها.

3_ مزايا النسب المالية:

يتميز التحليل بالنسب المالية بعدة مزايا أهمها:[1]

- إمكانية حسابها بيسر وسهولة.
- نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير والمقارنة.
- القدرة التنبؤية للنسب، بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاد إجراءات وقائية.
- تفسير القوائم المالية لأغراض الاستثمار والاقتراض وقياس الوضع المالي للمؤسسة.
- تحديد مواطن الضعف في القوائم المالية.

4_ أسس التحليل بالنسب المالية:

هناك عدة من الأسس التي يتوجب إتباعها عند استخدام النسب المالية وذلك لضبط عملية التحليل وإبقائها ضمن الإطار الذي يحقق الغاية المرجوة منها، ومن أهم هذه الأسس:[2]

- التحديد الواضح لأهداف التحليل.
- تركيب النسبة المالية بطريقة منطقية.
- التفسير السليم للنسب المالية.

5_ أصناف النسب المالية:

غالبا ما يتم تصنيف النسب المالية إلى مجموعات متعددة وذلك بالاعتماد على أسس مختلفة فمنهم من يبوبها على أساس المصدر، ومنهم من يبوبها على أساس الهدف من التحليل والأخر على أساس الأجوبة النسبية التي يمكن أن تجيب عنها كل نسبة وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم التصنيفات الشائعة:

أ- نسب السيولة المالية:

[1] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص223.

[2] بولحبال فريد، مرجع سبق ذكره، ص76.

تشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى نقدية، وتستخدم النقدية بدورها إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره، والهدف الرئيسي من تحليل هذه النسب هو الحكم على مقدرة المؤسسة على مقابلة حقوقها مع التزاماتها الجارية. [1]

وتتضمن هذه المجموعة على عدة أنواع من النسب ندكر أهمها:

الجدول رقم (2-4): نسب السيولة المالية.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية÷ الخصوم الجارية	توضح هذه النسبة مدى تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل)، بمعنى أخر تبين عدد مرات قابلية أصول المؤسسة الجارية على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، ومن الأحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد فإن هذا بمعنى أن الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل).
نسبة السيولة المختصرة	(الأصول الجارية – المخزونات) ÷الخصوم الجارية	نلاحظ من النسبة أعلاه أنه تم استبعاد المخزون نظرا لكونه يمثل جزء كبير من الأصول الجارية، بالإضافة إلى صعوبة تحويله إلى سيولة في وقت قصير بالقياس مع عناصر أخرى، أي توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية بعد طرح المخزون (مقدرة المؤسسة على توفير السيولة اللازمة دون اللجوء إلى بيع المخزون لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل)، ومن

[1] بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008، ص80.

		المستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة بين 30%و50%حسب المحللين الماليين.
نسبة السيولة الفورية (الجاهزة)	خزينة الأصول ÷ الخصوم الجارية	توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة علة مواجهة التزاماتها المستحقة قصيرة الأجل باستخدام النقديات دون اللجوء إلى الأصول الجارية الأخرى (عدد مرات قابلية النقديات على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل)، ويستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة بين 20%و30%.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: بنية محمد، **التحليل المالي**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي1945، قالمة، 2019/2018، ص19-20.

ب_ نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات، أي تقييس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن تم قدرتها في الاستخدام لهذه الموجودات.[1]

ويمكن تقسيم هذه النسب إلى عدة أنواع نبرزها كما يلي:

الجدول رقم (2-5): نسب النشاط.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
معدل دوران الأصول	رقم الأعمال÷ مجموع الأصول	وتقيس هذه النسبة مدى استغلال مجموع الموجودات على اختلاف أنواعها في توليد المبيعات، وليس هناك معدل نمطي لجميع المنشأة، فهو يختلف من صناعة إلى أخرى، ويمكن مقارنة معدل المنشأة مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، فإذا وجد أن معدل المنشأة أعلى فإن ذلك يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول، والاستغلال الكبير لهذه الأصول وفي حالة انخفاضه يعتبره دليل على عدم

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)**، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006، ص36.

		استغلال الأصول أي أن هناك زيادة في الأصول لا ضرورة لها.
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال÷ مجموع الأصول المتداولة	ويركز على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويمكن مقارنته بالمعدل الموجود في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة نظرا لعدم وجود معدل نمطي، والمعدل المرتفع مؤشر على كفاءة أو احتمال الاعتماد على رأس مال عامل قليل.
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال÷ الأصول المتداولة	يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق مبيعات وفي ذلك تعظيم الأداء.
معدل دوران الذمم المدينة	رقم الأعمال ÷ رصيد المدينين (الزبائن+ أوراق القبض) متوسط فترة التحصيل= (365أو360÷ معدل دوران الذمم المدينة)	والغرض منه قياس سيولة الذمم، أي قدرة المشروع على تحصيل ذمة من حسابات مدينة وأوراق القبض، كما أنه يقيس كفاءة إدارة الائتمان والتحصيل، وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس صحيح.
معدل دوران الحسابات الدائنة	تكلفة البضاعة المباعة÷ رصيد الدائنين (موردو المحزونات+ أوراق الدفع) متوسط فترة الائتمان= (365÷ معدل دوران الذمم المالية)	ويقيس هذا المعدلات ومدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء، وكلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستوجهها المنشأة من زاوية السيولة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: عبد الحليم الكراجه وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص195-196-197-198.

ج_ نسب المردودية:

وتسمى بنسب المقدرة على تحقيق الأرباح، وتشير هذه النسبة إلى مدى فشل أو نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى فحص القوائم المالية ومدى معقوليتها بالمقارنة مع الدورات السابقة، كما تعطي صورة واضحة عن القرارات والسياسات التي تتخذها المؤسسة بخصوص الأنشطة والعمليات التي مارستها

خلال فترة زمنية معينة، ويهتم المراجع بتحليل نسب المردودية لتحديد الانحرافات غير العادية في الحسابات التي تتكون منها هذه النسب كما يلي:[1]

ويتم الحصول على عناصر حساب نسب المردودية انطلاقا من حسابات النتائج والميزانية ويمكن إبراز أهم هذه النسب كما يلي:

[1] بلقاسم سعودي، **نماذج الفحص التحليلي المستخدمة لتحسين كفاءة وفعالية مراجعة الحسابات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي براهيم، الجزائر، 2011/2010، ص97.

الجدول رقم (2-6): نسب المديونية.

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
المردودية التجارية	النتيجة الصافية÷ رقم الأعمال السنوي الصافي	هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مبيعاتها، حيث تعكس الربح المحقق من المبيعات الصافية.
المردودية المالية	النتيجة الصافية÷ الأموال الخاصة	يقيس هذا المؤشر مقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية كافية لضمان استمرارية نشاطها، حيث تهتم بإجمالي نشاط المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية.
المردودية الاقتصادية	فائض إجمالي الاستغلال÷ مجموع الأصول	تقيس الفعالية الاقتصادية في استخدام الأصول المتاحة للمؤسسة، أي تقيس قدرة الأصول على تحقيق فوائض في إطار النشاط الاستغلالي دون اعتبار لشروط التمويل، سياسات الاستثمار والتوزيع.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: كداتسة عائشة، **التحليل المالي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، 2021-2022، ص 83-84.

د_ نسب المديونية (الرافعة المالية):

تقيس نسب المديونية مدى اعتماد الشركة على الاقتراض (الدين) في تمويل استثماراتها، بالمقارنة مع التمويل المقدم من المالكين، وتدعى هذه النسبة أيضا بنسبة رافعة التمويل لأنها تقييس نسبة استخدام الديون في هيكل تمويل الشركة.[1]

بمعنى أخر أنها: تقيس نسب المديونية مدى مساهمة الملاك في تمويل عمليات الشركة بالمقارنة بالتمويل الخارجي من الغير عن طريق القروض[2]، كما تعمل نسب المديونية على تبيان مقياس مدى مشاركة الملاك من جهة، ومشاركة الدائنين من جهة أخرى في تمويل أنشطة المنظمة وتوسعاتها الاستثمارية.[3]

[1] محمد أيمن عزت الميداني، **الإدارة التمويلية في الشركات**، دار العبيكان للنشر، الطبعة السابعة، الرياض، 2015، ص139.

[2] مايك بايير، **المحاسبة بمنتهى البساطة**، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2023، ص49.

[3] جابر شعيب الاسماعيل، **المالية للقادة (أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين)**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2018، ص48.

وسوف نتطرق فيما يلي لأهمها:

الجدول رقم (2-7): نسب المديونية.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
نسبة التمويل الخارجي (نسبة الدين)	مجموع الديون÷ مجموع الخصوم	أي أن كلما كانت النسبة أقل كلما كانت الحماية المتوفرة للدائنين أكبر وكذلك المقدرة على الحصول على قروض جديدة.
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	مجموع الديون ÷ حقوق الملكية	في حالة انخفاضها تمثل وقاية يتمتع بها الدائنون في حالة التصفية والمعيار الصناعي لهذه النسبة هو 1,1 أي ألا تزيد أموال الاقتراض عن مجموع حقوق الملكية أي أن تكون مساهمتها في تمويل أصول المؤسسة متساوية مع مساهمة حقوق الملكية.
نسبة حقوق الملكية للأصول الثابتة	حقوق الملكية÷ الأصول الثابتة	إذا كانت النسبة إلى الأصول الثابتة منخفضة يجب على الإدارة المالية اللجوء إلى أموال الملكية في أي أصول ثابتة، أما إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يعتبر مؤشرا على ارتفاع مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة لذلك يجب على الإدارة المالية التوجه إلى الاقتراض لتمويل أي أصول ثابتة إضافية.

المصدر: صحراوي فارس، **استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، بسكرة، 2022/2021، ص111-112.

المطلب الثاني: استخدام أساليب المراجعة التحليلية الحديثة في تقييم الأداء المالي

يحتوي هذا النوع من الإجراءات على مجموعة من الأساليب الإحصائية والرياضية المتطورة والتي تعتمد على معلومات كمية، وبشكل خاص تعتمد على المعادلات الرياضية، وذلك باستخدام البيانات التحليلية منها:

تحليل الانحدار: يعد تحليل الانحدار أداة إحصائية تقوم ببناء نموذج إحصائي لتقدير العلاقة بين متغير كمي واحد وهو المتغير التابع ومتغير كمي أخر أو عدة متغيرات كمية وهي المتغيرات المستقلة، وينتج عن

هذه العلاقة معادلة إحصائية تعكس العلاقة بين المتغيرات، ويمكن استخدام هذه المعادلة في معرفة نوع العلاقة بين المتغيرات وتقدير المتغير التابع باستخدام المتغيرات الأخرى.[1]

ويمكن تعريف تحليل الانحدار بأنه مجموعة الطرائق الإحصائية التي تتعامل مع الصيغ المختلفة للنماذج الرياضية التي تصف العلاقات بين المتغيرات بحيث يمكن استعمال نماذج هذه العلاقات لغرض التحليل والتنبؤ والاستنتاجات الإحصائية الأخرى.[2]

وينقسم تحليل الانحدار إلى:

أ_ الانحدار الخطي البسيط (SLR): يستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط في قياس العلاقة الخطية بين متغيرين أحدهما تابع والأخر مستقل.[3]

يعرف الانحدار الخطي البسيط بأنه "دراسة للتوزيع المشترك لمتغيرين أحدهما مثبت عند مستويات معينة ويسمى متغير مستقل، والأخر غير مستقل ويأخذ قيما مختلفة عند كل مستوى من مستويات المتغير المستقل ويسمى بالمتغير التابع.[4] وبالتالي فإن الغرض الأساسي من استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط هو دراسة وتحليل أثر متغير كمي على متغير كمي أخر.[5]

إن أبسط علاقة ذاتية تربط بين المتغيرين Y،X والتي يمكن التعبير عنها على النحو التالي:[6]

$$Y_i = a + bx_i + u_i$$

ترمز مكونات المعادلة الخطية إلي:

y_i : القيمة المتوقعة للحساب المطلوب التنبؤ بقيمته(المتغير التابع).

x_i : الحساب الذي يعتقد أن له علاقة بالحساب المراد التنبؤ بقيمته (المتغير المستقل).

a : عنصر ثابت من العنصر التابع المطلوب التنبؤ بقيمته.

b : ميل خط الانحدار.

u_i :معامل الخطأ العشوائي وهو يمثل أخطاء القياس وأخطاء المدخلات في النموذج.

---

[1] سوسن إبراهيم أبو العلا شلبي، **التنبؤ بالتحصيل الدراسي لطلاب الجامعة من خلال بعض المتغيرات المعرفية والديمغرافية باستخدام كل من الانحدار الخطي المتعدد والانحدار اللوغاريتمي الثاني**، مجلة الدراسة التربوية والإنسانية، المجلد (05)، العدد (04)، الجزء (02)، مصر، 2013، ص178.

[2] ألاء فلاح حسن عطوان، **دراسة الارتباط القانوني في نماذج الانحدار الخطي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في علوم الإحصاء، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017، ص11.

[3] بولحبال فريد، **أثر استخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقارير محافظ الحسابات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص105.

[4] عاشور بدار، **المفاضلة بين نموذج السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار البسيط في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006/2005، ص20.

[5] محمد قايد عبد الجواد وآخرون، **التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام (SPSS-WIN)**، دار العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، السعودية، 2017، ص2.

[6] بولحبال فريد، **أثر استخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات**، مرجع سبق ذكره، ص99-100.

ويمكن استخراج قيمة الثوابت **a**، **b** من خلال المعادلتين الطبيعيتين أو من خلال طريقة المربعات الصغرى التي تجعل مربعات انحرافات القيم عن خط الانحدار أقل ما يمكن، ومجموع القيم من خط الانحدار يساوي الصفر، ويكون استخراج **a**،**b** وفق المعادلتين:

$$a = \frac{\sum_{i=1}^{n}(X_i - \overline{X})(Y_i - \overline{Y})}{\sum_{i=1}^{n}(X_i - \overline{X})^2} \qquad b = \overline{Y} - a\overline{X}$$

ب_ الانحدار الخطي المتعدد(MLR): يعتبر الانحدار المتعدد امتدادا للانحدار الخطي البسيط إلى أن الانحدار الخطي يفترض تابع واحد يتم التنبؤ به ومتغير مستقل واحد، أما الانحدار المتعدد يفترض متغير تابع واحد يتم التنبؤ به وعدد من المتغيرات المستقلة التي تعمل كمتغيرات تنبؤ، حيث يعرف بأنه "الانحدار الذي يستخدم في التنبؤ بظاهرة مستقبلية من خلال أكثر من متغير أو عدة متغيرات مستقلة.[1]

وتأخذ معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يضم عدد من:[2]

$$Y = a + b_1x_1 + b_2x_2 \ldots\ldots\ldots + b_nx_n + u_\backslash$$
$$= a + \sum_{i=1}^{p} B_iX_i + U_i$$

حيث أن:

$Y_\backslash$ قيمة المتغير التابع .

$a \ldots b_1 . b_2 \ldots\ldots bn$ معاملات ثابتة.

$x_1 . x_2 . x_3 . x_4 \ldots . x_n$ قيمة المتغيرات المستقلة.

u_i الخطأ العشوائي.

n عدد المشاهدات.

2_ تحليل السلاسل الزمنية : السلسة الزمنية هي سلسلة معطيات إحصائية مرتبطة بالزمن، أو عبارة عن سلسلة قيم ظاهرة معينة تتغير في الزمن، تعتبر دراسة تطور الظواهر واتجاهاتها والتحكم في مسارها من بين أسباب نجاح المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد على الطرق العلمية في تسيرها، حيث تحتاج كل مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها الى معرفة وتحليل الظواهر المحيطة بيها والعوامل التي تؤثر فيها والتنبؤ بقيمتها في المستقبل.[3]

---

[1] فاتن عدنان محمد عساس، **دراسة نسبة التباين المفسر في نموذج الانحدار المتعدد التدريجي في ضوء أحجام عينات مختلفة**، مجلة البحث العلمي في التربية، المملكة العربية السعودية، المجلد (09)، العدد (20)، 2019، ص324.

[2] بلقاسم سعودي، مرجع سبق ذكره، ص134.

[3] لونيس نعيم، **استخدام المراجعة التحليلية في تدقيق حسابات المؤسسة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019، ص35.

ويمكن تعريفها على أنها: "مجموعة البيانات التي يتم تصنيفها تصنيفا تتابعيا وفقا لأزمنة حدوثها (باليوم، أو الأسبوع، أو الشهر) أو على مدار فترات زمنية معينة".[1]

وتعرف أيضا على أنها: "مجموعة من المشاهدات عن ظاهرة من خلال فترة زمنية متتالية، حيث تمثل بعدين، الأول هو الزمن والثاني هو قيم الظاهرة ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الإجراءات في حالة غياب معطيات كافية حول المتغير أو المتغيرات المفسرة لقيم المتغير التابع.[2]

هناك عدة نماذج للسلسلة زمنية أبرزها:

$$Y=T.\ S.C.\ I$$

$$Y=T+S+C.I$$

T الاتجاه العام.

S التغيرات الموسمية.

C التغيرات الدورية.

I التغيرات العشوائية.

[1] صحراوي فارس، مرجع سبق ذكره، ص117.

[2] عبد السلام وليد، **مدى التزام مدققي الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية الخاصة بأدلة الاثبات**، مجلة أبحاث الاقتصادية والإدارية، المجلد (17)، العدد (01)، الجزائر، 2023، ص552.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية حول تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية، وتبيان مختلف المؤشرات ومتطلبات تقييم الأداء المالي، حيث أنه يجب تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من أجل إعطاء صورة حقيقية لها، باعتباره أداة رقابية فعالة تعتمد عليها المؤسسة في دراسة وتحليل وتقييم مركزها المالي وربحية في أموالها.

كذلك حاولنا تبيان مختلف أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي، ابتداءا من أساليب المراجعة التحليلية القديمة والتي من أبرزها تحليل النسب المالية في تقييم الأداء المالي، وصولا إلى الأساليب المتطورة والمتمثلة في الانحدار الخطي والسلاسل الزمنية مع تبيان كيفية استخدامها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

الفصل الثالث:

دور أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بني هارون -فرجيوة-

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل إلى إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على البيانات الخاصة لمؤسسة مطاحن بني هارون_ فرجيوة، وذلك من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة المتمثلة في النسب المالية، واستخدام أسلوب إحصائي من أساليب المراجعة التحليلية الحديثة المتمثل في الانحدار الخطي.

وسوف نتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: لمحة عامة حول مؤسسة مطاحن بني هارون_ فرجيوة.

المبحث الثاني: استخدام أساليب المراجعة التحليلية لتقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بني هارون _فرجيوة.

المبحث الأول: لمحة عامة حول مطاحن بني هارون – فرجيوة.

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الجزء التعريفي بالمؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في مؤسسة بني هارون _فرجيوة، من خلال نظرة شاملة عن نشأتها، طبيعة نشاطها، مهامها، أهدافها، وكذلك هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وتطور مطاحن بني هارون _ فرجيوة _

قبل التطرق إلى نشأة وتطور مطاحن بني هارون _فرجيوة _ يجب إعطاء تعريف بسيط للمؤسسة الأم أي "**فرع الحبوب ERIAD قسنطينة**" وهي التسمية الجديدة للمؤسسة الاقتصادية للصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاته بقسنطينة "مجمع سميد مسبقا" اختصار SMID والتي أنشأت بموجب المرسوم المؤرخ **75 /12** بتاريخ 1982/11/27والتي انبثقت عن الشركة الوطنية لمطاحن من السميد والعجين الغذائي والكسكسي باختصار "**سمباك**"، باشرت نشاطها الأول في 1 /1/ 1983 وبعد هيكلتها 1990، وأصبحت الشركة ذات أسهم يبلغ رأس مالها حاليا 600000000.

وتضم المؤسسة (6) مركبات صناعية تجارية عبارة عن نقاط لإنتاج وبيع موزعة عبر 6ولايات في الرق الجزائري وهي:

- المركب الصناعي والتجاري سيدي راشد _قسنطينة.
- المركب الصناعي والتجاري الحروش _سكيكدة.
- المركب الصناعي والتجاري سيبوس _عنابة.
- المركب الصناعي والتجاري مرمورة _قالمة.
- المركب الصناعي والتجاري الحضنة _مسيلة.
- المركب الصناعي والتجاري يني هارون _ميلة.

حيث تضم هذه الأخيرة وحدتين إنتاجيتين هما:

– وحدة القرارم قوقة.

– وحدة فرجيوة.

أ– وحدة القرارم: وهي مختصة في إنتاج مادة الفرينة.

ب– وحدة فرجيوة: وهذه الأخيرة هي حقل دراستها ولهذا يستوجب التعرف بالوحدة ونوع النشاط وإمكانيتها ومواردها المالية والبشرية والمصالح الموجودة بها وعلاقاتها بالوحدات الأخرى التابعة لها والوحدات الخارجة عن مؤسستها الرئيسية.

1_ التعرف بالوحدة:

وحدة فرجيوة هي وحدة تجارية مختصة بإنتاج السميد بمختلف أنواعه (سميد عادي، ممتاز، رفيع) وكذا إنتاج مادة الفرينة ومستخرجات الطحين، حيث أنشأت وحدة فرجيوة بالتعاون مع شركة "**كريم CRIMالإيطالية** "وتضم حاليا 193 عامل.

وتعتبر وحدة فرجيوة من أكبر الوحدات على مستوى الفرع الحبوب "قسنطينة" كون أنها تضم مطحنتين واحدة مختصة في إنتاج مادة السميد وأخرى مختصة في مادة الفرينة ويتم العمل على مستوى هذه الأخيرة غالبا بطريقة 3×8متواصلة، أي 24ساعة على 24ساعة.

2_ تحديد الموقع الجغرافي:

تقع الوحدة في منطقة النشاطات التجارية غرب مدينة فرجيوة، يحدها غربا حظيرة البلدية، وشرقا محطة الحافلات ومدخل المدينة _فرجيوة_ وشمالا الديوان الوطني للحبوب والبقول الجافة، وجنوبا الطريق السريع يؤدي إلى مدينة فرجيوة، تتربع هذه الأخيرة على مساحة تقدر ب 107642م^2 وتتمثل المساحة المشغولة ب 1458م^2.

3_ طبيعة النشاط التي تقوم به المؤسسة:

وحدة فرجيوة تورد القمح من الديوان الوطني للحبوب سواء كان مستورد أو محلي ثم تقوم بطحن هذا القمح وإنتاج عدة منتجات منها (السميد العادي والممتاز والفرينة والنخالة)، ومن مراكز التسويق والتوزيع التابعة للوحدة:

- مركز زغاية.
- مركز شلغوم العيد.
- نقطة البيع الرواشد.
- نقطة البيع رجاص.
- نقطة بيع التلاغمة.
- نقطة بيع باينان.

وهذا بالإضافة إلى تعامل المؤسسة مع المركبات الصناعية التابعة للمؤسسة الأم ونذكر منها:

- مركب سكيكدة.
- مركب عنابة.
- مركب قالمة.

- مركب قسنطينة.
- مركب مسيلة.

زد على ذلك فإن الوحدة تتعامل مع زبائن طبيعية (تجار الجملة والتجزئة)، إضافة إلى زبائن معنوية ومؤسسات خاصة نذكر منها **شركة محبوبة في إنتاج العجائن** الكائن مقرها بعنابة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمطاحن بني هارون _فرجيوة.

الشكل رقم (3–1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن بني هارون _فرجيوة

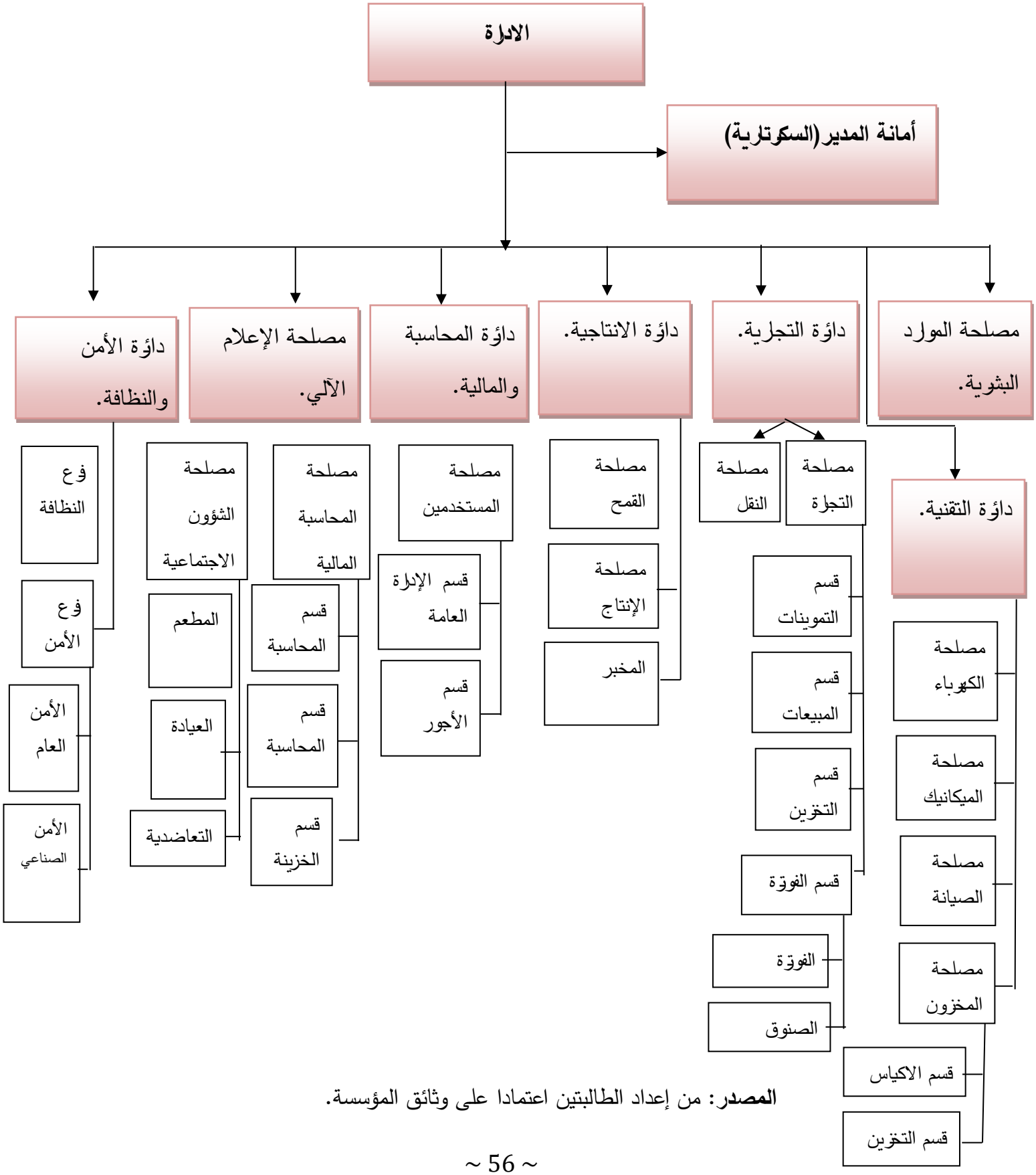

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من البنية التنظيمية نجد أن المؤسسة تتكون من إدارة و5دوائر كل منها تنقسم إلى مصالح وكل واحدة لها مهام خاصة بها.

- **الإدارة:** يأخذ المدير الدور الأكبر والمهم في تسيير المؤسسة في اتخاذ كافة القرارات والتدابير اللازمة للمؤسسة، والسير الحسن للعمل والعمال من أجل تحقيق الأهداف المنتظرة مع التنسيق بين مختلف الدوائر والمصالح.
- **أمانة المدير (السكرتارية):** تلعب دور هام وبارز، حيث تقوم بدور الوسيط بين العمال والمدير من جهة، والعالم الخارجي والمدير من جهة أخرى، ومما تقوم به نجد:

_ استقبال الرسائل (الفاكس، الوثائق...)

_ تلقي المراسلات والرد على المكالمات الهاتفية.

1_ مصلحة الموارد البشرية: تحتوي المؤسسة على مجموعة من العمال الذين بدورهم يساهمون على نشأة وتطور هذه المؤسسة ورفع من إنتاجها وتحسين مردوديتها ومن خلال تمهيدنا هذا وجدنا أن العدد الإجمالي لعمال مؤسسة مطاحن بني هارون فرجيوة هو 193عامل، يتوزعون حسب التسلسل المهني للفئات كالتالي:

- الإدارة تضم 19عامل.
- الدائرة الإنتاجية 78عامل.
- الدائرة التجارية 34عامل.
- دائرة الصيانة 31عامل.
- دائرة الأمن 30عامل.

2- الدائرة التجارية: تقوم هذه الدائرة بدور حيوي كبير إذ تقوم بالسهر على السير الحسن للعمليات التجارية وتقديم كافة التسهيلات وكذلك حل المشاكل المستعصية على مصلحة التجارة وأهم ما تقوم به:

- توفير الجو الملائم من أجل السير الحسن لكافة عمليات البيع.
- تدبير ومراقبة كل عمليات البيع والصفقات وإعطاء الحلول الممكنة.

وهذه الدوائر تنقسم بدورها إلى عدة مصالح وهي:

أ- مصلحة التجارة: تعتبر من أهم المصالح على الإطلاق في المؤسسة إذ تتكفل بأهم النشاطات والمتمثلة في بيع وتسويق المنتجات عبر نقاط ومراكز البيع لها، وذلك بعد تزويدها بالمادة النهائية(المنتجات)والمتمثلة في مادة السميد، الفرينة، النخالة.

وتنقسم مصلحة التجارة إلى:

قسم التموينات: يقوم بمتابعة كل استعمالات المواد التابعة للمركز.

قسم المبيعات: يقوم بمتابعة عمليات البيع بكل المراكز.

قسم الفوترة: وينقسم إلى قسمين هما:

_الفوترة: تتجسد مهامها فيما يلي:

تنفيذ كل العمليات المتعلقة بالبيع على مستوى وحدة فرجيوة وذلك بإنشاء فاتورات بعد استقبال طلبات الشراء من الزبائن، والقيام بعمليات الجرد للمبيعات وإنشاء وصل التسليم.

استخراج رقم أعمال الزبائن.

إنشاء بطاقة الزبون.

_الصندوق: وتتمثل مهامه فيما يلي:

استلام شيكات الزبائن وإيداعها في البنك لصالح المؤسسة.

متابعة تسديدات الزبائن.

قسم التخزين: تتمثل مهامه فيما يلي:

تسيير المخزون.

التجديد في ملفات المخزون.

وهذه المهام تؤدي إلى تجسيد الأهداف الأساسية للمحزون وهي:

تفادي التبذير والاختلافات ومراقبة الاستلامات.

التسيير الدقيق للمخزون.

المراقبة العامة للمحزون.

فحص حالة المحزون.

ب_ مصلحة النقل: هي مصلحة تابعة لمصلحة التجارة كما تسهر هذه المصلحة على تموين الوحدة الإنتاجية بالمادة الأولية، كما تقوم بتوزيع المنتجات على الزبائن، وذلك من طرف المبرمج الذي يسيطر وينظم عملية التوزيع والتموين.

3_ الدائرة الإنتاجية: تسهر على السير الحسن للسلسة الإنتاجية، انطلاقا من المواد الأولية حتى المادة النهائية، ومراقبة النوعية والكمية للمنتوجات وتسليم البضاعة للزبائن ومراقبة ومعرفة مديونية وإعداد الميزانية

الختامية في نهاية كل شهر والمقارنة بين السنوات لمعرفة تقدم أو تراجع الوحدة (أي الربح أو الخسارة) وتنقسم بدورها إلى:

أ– مصلحة القمح: وتنقسم إلى قسم وفحص المواد الأولية وقسم استقبال المواد الأولية.

الشكل رقم (3–2): مراحل العملية الإنتاجية للقمح.

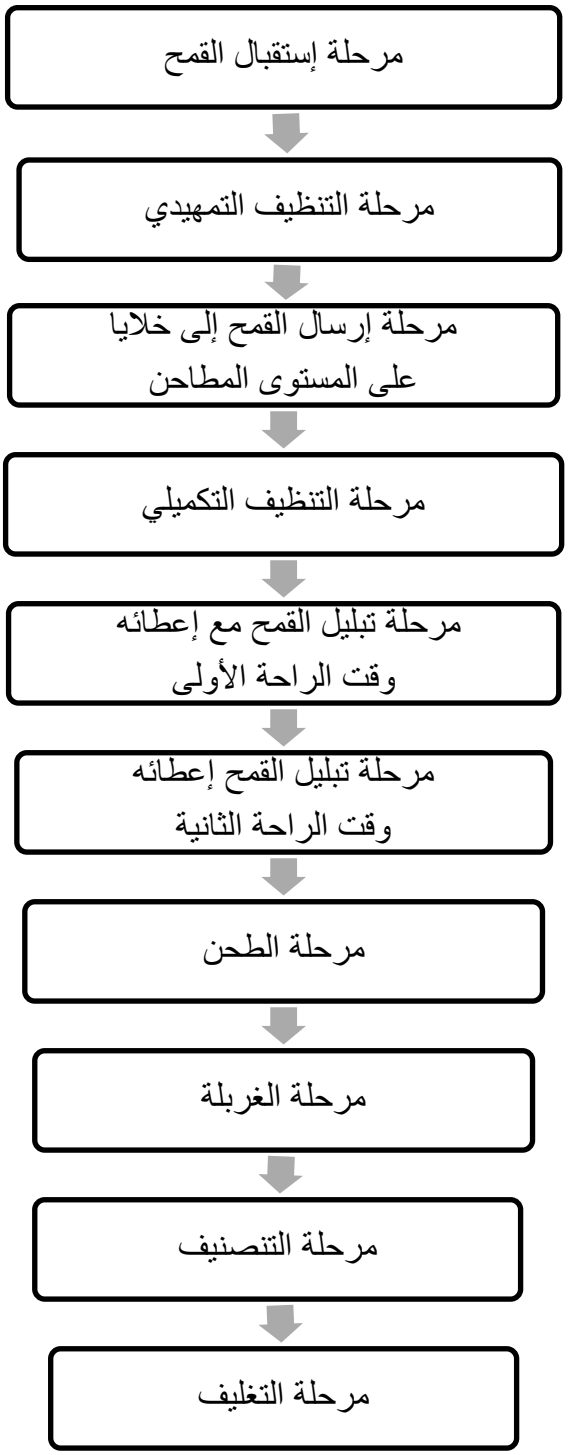

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة من قبل المؤسسة.

ب_ مصلحة الإنتاج: تنقسم إلى قسم الشحن، وقسم الإنتاج، وقسم التسويق، حيث ينتج المركب تشكيلة متنوعة من المنتجات نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–1): منتجات مؤسسة مطاحن بني هارون_ فرجيوة_

المنتوج	النوع	الوزن
السميد	سميد ممتاز	10كلغ – 25كلغ
	سميد رطب	25 كلغ
	سميد عادي	25 كلغ
	سميد العجائن	25 كلغ
الدقيق	دقيق عادي	25كلغ – 50 كلغ
	دقيق ثانوي	1 كلغ – 5 كلغ
النخالة	نخالة حمراء (نخالة القمح الصلب)	50كلغ –100 كلغ
	نخالة بيضاء (نخالة القمح اللين)	50كلغ –100كلغ
	نخالة مكعبة	50كلغ –100كلغ

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من قبل المؤسسة.

ولديها منتجات أخرى منها:

- بقايا المنتجات (غبار، بقايا الغربلة).
- العجائن.
- منتجات غدائية أخرى (الطماطم، الزيت، السكر، لوبيا، العدس، الحمص، العصير).

ج_ المخبر: يعد المخبر مصلحة لا يمكن الاستغناء عنها في هيكلة المؤسسة حيث يشرف المصلحة على مجموعة من الأعوان اللذين يقومون بإجراء اختبارات وتحليل المادة الأولية والمنتوجات تامة الصنع من بين هذه الاختيارات:

- **الرطوبة:** وهي قياس نسبة الماء في القمح وهذا من أجل تحديد نسبة الماء التي يجب إضافتها قبل عملية الطحن.
- **نسبة الرماد:** يجرى هذا على كل من السميد والدقيق من أجل تحديد كمية الرماد.
- **نسبة الغلوتين:** من اجل تحديد نسبة العلك في كل من السميد والدقيق وهل هي مناسبة أو يجب تعديلها.

- **نسبة الاستخراج:** من أجل استخراج كميات السميد الممتاز والعادي وتحديد نسبهما.
- **نسبة الحموضة:** يجرى هذا الاختبار على المنتجات تامة الصنع التي بقيت فترة في المخازن، وهل يمكن بيعها أم لا.
- **نسبة نشاط الأميلاز:** هذا الاختيار يجرى على الدقيق، هل هو يناسب الخباز أو يجب تغيير النسبة.

4_ دائرة المحاسبة والمالية: لها دور فعال فهي تقيم الوضع المالي للمؤسسة ومراقبة الأموال المتدفقة منها وإليها وتنقسم إلى:

أ_ مصلحة المستخدمين: تعتبر مصلحة المستخدمين من أنعش المصالح وأهمها على الإطلاق في المؤسسة إذ تتكفل بأهم النشاطات المتمثلة في سير ومعالجة الأجور ومراقبة مصالح العمال وغيرها وتنقسم إلى قسمين هما كالتالي:

- **قسم الإدارة العامة:** وتقوم على ما يلي:

_مراقبة الحضور والغيابات.

_منح الرخص بمختلف أنواعها.

_منح العطل الشتوية.

_تحرير الوثائق الخاصة بالعقوبات.

- **قسم الأجور:** ويقوم على:

_تنفيذ كل العمليات المتعلقة بالأجر أي وثيقة الأجر.

_جمع المعلومات لحساب الأجور (مقدمة من فرع تسيير الموارد البشرية).

_إدخال معطيات الأجور في قاعدة البيانات.

_طبع كشف الأجور.

ب_ مصلحة المحاسبة والمالية: حيث تقوم هذه المصلحة بتنفيذ كل العمليات المالية أي ذات سمة مالية وتنقسم إلى:

_ قسم المحاسبة العامة: وتقوم بتسجيل تدفق الأموال من والي المؤسسة وكذا تجميع كل المعطيات الخاصة بالعمليات الحسابية التي تقوم بها الوحدة كالمعاملات المالية مع البنوك والزبائن.

_ قسم محاسبة التجارة.

_ قسم الخزينة.

ج_ مصلحة الشؤون الاجتماعية: وتتكون من التعاضدية والمطعم والعيادة.

- **المطعم:** يقوم بإعداد الوجبات للعمال.
- **العيادة:** تقوم بإجراء الفحوصات السنوية للعمال كما ينص عليه قانون العمل وتقديم الإسعافات الأولية في حالة وجود حوادث عمل.
- **التعاضدية:** تقوم هذه الأخيرة بمتابعة أوراق العلاج للعمال والتعويضات الخاصة بذلك كونهم مشتركين بالتعاضدية.

5_ دائرة الأمن والنظافة:

أ_ فرع الأمن: يشرف عليه رئيس فرع مسؤول ورؤساء أفواج يشرفون على مجموعة من أعوان الأمن ويمكن تقسيم مهامه إلى قسمين:

- **مهام خاصة بالأمن العام:**

_حراسة المؤسسة ووسائلها والألات من كل سرقة أو تعدي.

_ مراقبة كل من يدخل أو يخرج من المؤسسة.

_ إعطاء تأشيرة دخول الشاحنات من أجل رفع المنتوج.

- **مهام خاصة بالأمن الصناعي:**

_المحافظة على أمن الألات من الأخطار.

_رش الأدوية على المواد الأولية والألات لإزالة بعض الأخطار كإزالة السوس مثلا.

_الحفاظ على صحة العمال من أخطار الألات.

_إتقان استعمال وسائل الدفاع عن الحريق.

ب_ فرع النظافة: يوجد تحت إمرة رئيس الفوج مجموعة من العمال والعاملات المسؤولون عن:

_ التنظيف الدوري.

_مراقبة مدى مستوى مخزون المياه وتعميقه.

6_ الدائرة التقنية: من أهم مصالحها نجد:

أ_ مصلحة الكهرباء: تقوم بالإشراف على جميع العمليات الكهربائية على مستوى الوحدة.

ب_ مصلحة الميكانيك: تقوم بإصلاح جميع الأعطاب الميكانيكية التي تتعرض لها الألات على مستوى المطحنتين.

ج_ مصلحة الصيانة: تسهر على السير الحسن للألات على مستوى الوحدة.

د_ مصلحة تسيير المخزون: هذه الأخيرة تقوم بجلب قطع الغيار التي تحتاجها المصالح السابقة الذكر من أجل القيام بأعمالها على أكمل وجه وتنقسم إلى قسمين: قسم الأكياس، قسم المخزون.

7_ مصلحة الإعلام الآلي: يتم إدماج الإعلام الآلي في المؤسسة من أجل تسهيل التعاملات بين جميع المصالح والتسريع في وصول المعلومة بالإضافة إلى النتائج السريعة والموثوقة مقارنة بالعملية اليدوية ومن مهامه:

- إنشاء برامج أو إحداث التغيرات والتطورات اللازمة على البرامج التابعة لمختلف المصالح من بين البرامج الموجودة في المؤسسة (حساب الأجور، المحاسبة، تسيير المخزون، الاستثمارات، الاهتلاكات).
- برمجة وصيانة حواسيب المؤسسة.
- إدارة شبكة الإعلام الآلي.
- مراقبة البرامج وتطبيقها بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة على مختلف البرامج.
- المساهمة في الجرد السنوي.

المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية للمؤسسة ومهامها:

أولا: الأهداف الاقتصادية للمؤسسة

تتلخص الأهداف الاقتصادية للمؤسسة فيما يلي:

- تخفيض الربح.
- توفير مناصب للشغل.
- إنتاج السلع والخدمات.
- تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تلبية رغبات الافراد والمجتمع والقضاء على التبذير.
- تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي.
- تحسين الإكفاء الذاتي والوطني.
- مضاعفة وتحسين قيمة الإنتاج الوطني.
- سعي المؤسسة في ظل المنافسة القوية إلى الدمار مركزها والمحافظة على سمعتها.

ثانيا: مهامها:

- دراسة ومتابعة دورات السوق وتطوراته.
- التسويق.
- تتكفل بها الوحدة الإنتاجية والتجارية وتطوراته.
- التكفل بتكوين مستخدميها.
- إنشاء تعيين وتهيئة كل الهياكل الصناعية، والتخزين الضروري لنشاطها.
- تسيير وتحسين الوحدات في إطار القوانين والمشاريع المتبعة والمسيطرة من طرف الحكومة.
- سعي المؤسسة في ظل المنافسة القوية إلى ضمان مركزها والمحافظة على سمعتها.

المبحث الثاني: استخدام أساليب المراجعة التحليلية لتقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بني هارون_ فرجيوة_

يتضمن هذا المبحث على مطلبين، سنقوم من خلالهما بإسقاط أساليب المراجعة التحليلية على حالة المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: استخدام أساليب المراجعة التحليلية التقليدية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة

سوف نستخدم هنا أحد أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة المتمثلة في النسب المالية من أجل تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومعرفة هل الأداء المالي للمؤسسة في تطور أو لا، وكذلك يستخدم هذا الأسلوب من أجل معرفة إذا كانت هناك مؤشرات تدل عن تحريفات جوهرية في القوائم المالية.

1_ إعداد الميزانيات المختصرة: للقيام بعملية حساب وتحديد المؤشرات والنسب المالية، كان لابد من إعداد الميزانيات المختصرة لسنوات الدراسة (من2019إلى غاية2023) انطلاقا من ميزانيات المؤسسة محل الدراسة.

وفيما يلي جدول يلخص الميزانية المختصرة لسنة 2019.

الجدول رقم (3–2): الميزانية المختصرة لسنة 2019

الأصول	المبلغ	(%)	الخصوم	المبلغ	(%)
الأصول الثابتة	580827841,92	73,30	**أموال دائمة**	659112474.22	83,18
الأصول المتداولة	211508825,43	26,70	أموال خاصة	550782886,43	69,51
قيم الاستغلال	137696046,98	17,38	ديون طويلة ومتوسطة الأجل	108329587,43	13.67
قيم محققة	17736385,29	2,24			
قيم جاهزة	56076393,16	7.08	**ديون قصيرة الأجل**	133224193,13	16,82
مجموع الأصول	792336667,35	**100**	**مجموع الخصوم**	792336667,35	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (1–2).

والشكل الموالي يمثل معطيات الجدول أعلاه.

الشكل رقم (3–3): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة2019.

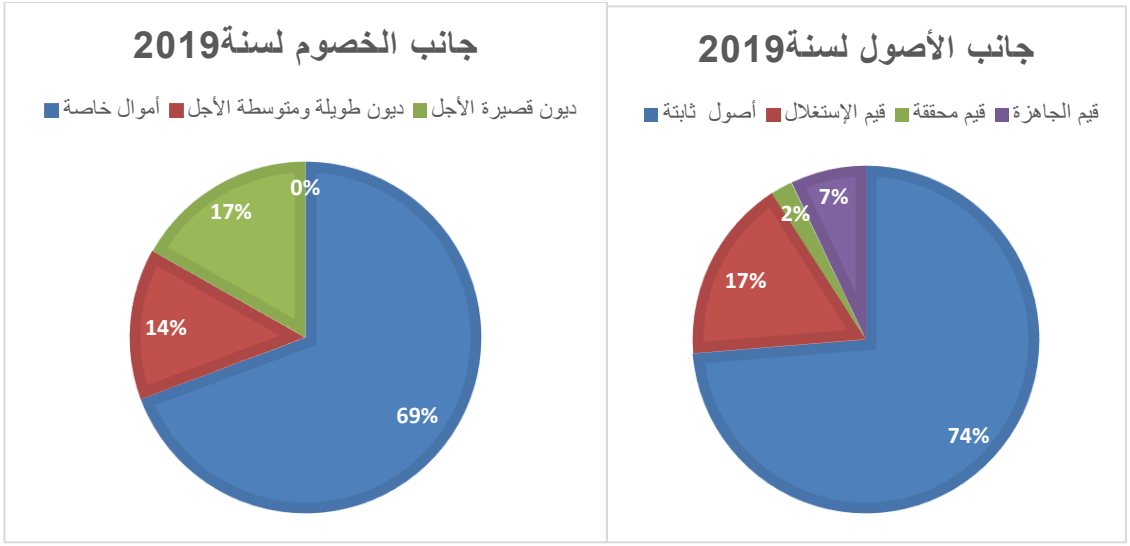

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2019

من خلال الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن بني هارون _فرجيوة_ لسنة 2019، والتمثيل البياني يتضح أن أصولها المتداولة أقل من أصولها الثابتة، أما فيما يخص الخصوم، فهي تعتمد بشكل كبير في التمويل على الأموال الخاصة. ومن خلال هذه الميزانية نلاحظ أن رأس المال العامل موجب، حيث أن الأموال الدائمة قامت بتغطية الأصول الثابتة.

وفيما يلي جدول يلخص الميزانية المختصرة لسنة 2020.

الجدول رقم (3–3): الميزانية المختصرة لسنة 2020.

الأصول	المبالغ	(%)	الخصوم	المبالغ	(%)
الأصول الثابتة	605725402,75	65,79	**الأموال الدائمة**	898757020	97,63
الأصول المتداولة	314887010,57	34,21	أموال خاصة	788236133,03	85,62
قيم الاستغلال	201027431,92	21,84	ديون طويلة ومتوسطة الأجل	110520886,97	12,01
قيم محققة	40749506,66	4,43	**ديون قصيرة الأجل**	21855393,32	2,37
قيم جاهزة	73110071,99	7,94			
المجموع	920612413,32	**100**	**المجموع**	920612413,32	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (1–2)

والشكل الموالي يمثل معطيات الجدول أعلاه.

الشكل رقم (3–4): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة2020.

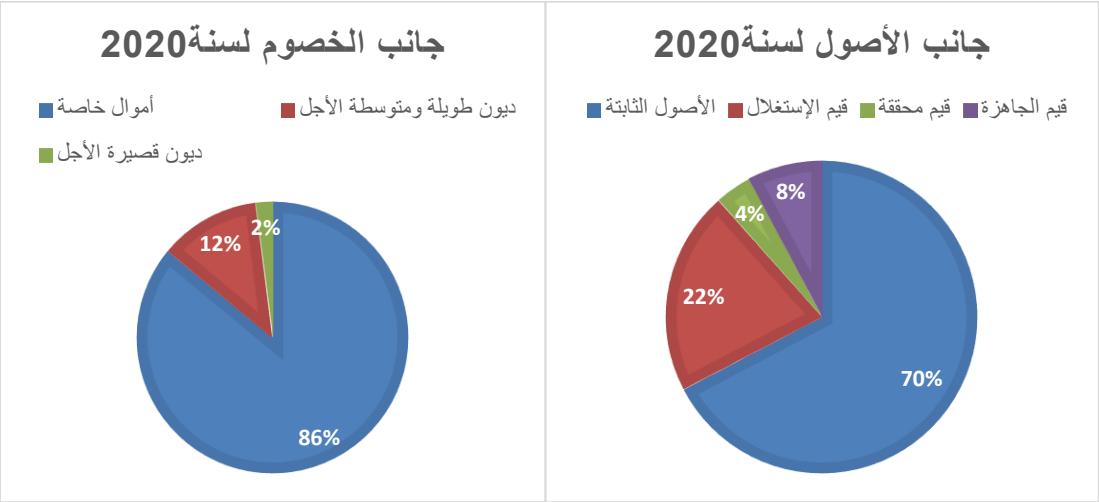

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2020

من خلال الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن بني هارون _فرجيوة_ لسنة 2020، والتمثيل البياني لها يتضح أن أصولها الثابتة ارتفعت مقارنة بسنة 2019 أما الخصوم فهي تقريبا متكونة من أموالها الخاصة، كما نلاحظ زيادة في الأموال الخاصة والديون طويلة والمتوسطة وانخفاض في الديون قصيرة الأجل، وهذا ما

يبين أن المؤسسة تعتمد على الأموال الخاصة في تمويل استثماراتها، مع تحقيق رأس مال عامل موجب. وفيما يلي جدول يلخص الميزانية المختصرة لسنة 2021.

الجدول رقم (3–4): الميزانية المختصرة لسنة 2021.

الأصول	المبالغ	(%)	الخصوم	المبالغ	(%)
الأصول الثابتة	586627888,18	65,79	**الأموال الدائمة**	840436678,96	94,25
	305106287,34	34,21	أموال خاصة	728362414,55	81,68
الأصول المتداولة					
قيم الاستغلال	230220755,96	25,82	ديون طويلة ومتوسطة الأجل	112074264,41	12,57
قيم محققة	21198271,39	2,37			
قيم جاهزة	53687049,45	6,02	**ديون قصيرة الأجل**	51297496,56	5,75
المجموع	891734175,52	**100**	**المجموع**	891734175,52	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (4–5).

والشكل الموالي يمثل معطيات الجدول أعلاه.

الشكل رقم (3–5): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة2021.

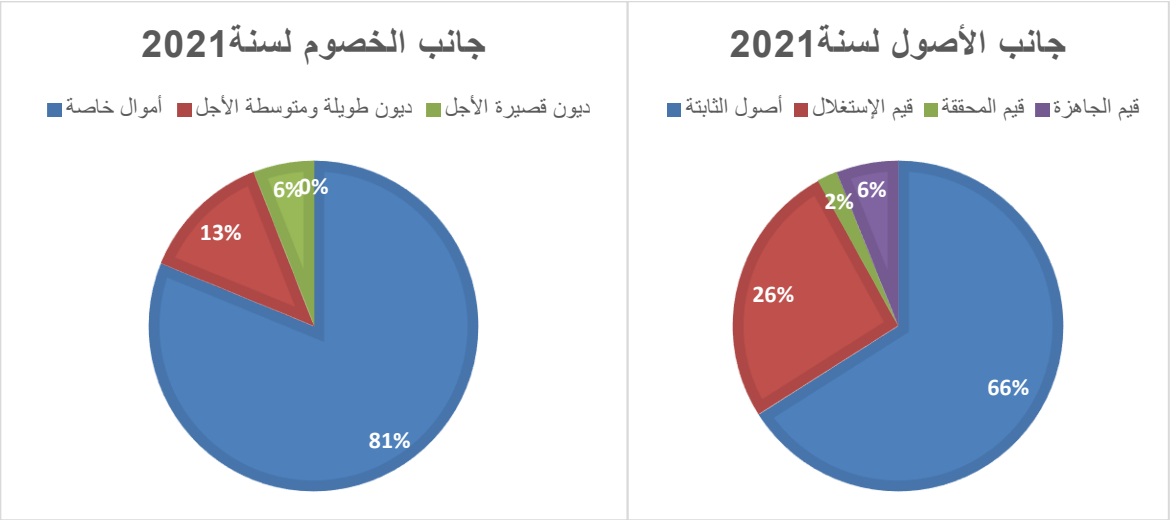

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة2021

من خلال الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن بني هارون _فرجيوة_ لسنة 2021، والتمثيل البياني لها يتضح أن هناك انخفاض في أصولها الثابتة وزيادة في أصولها المتداولة مقارنة بسنة 2020، حتى الخصوم فهي شهدت انخفاض في الأموال الخاصة وزيادة في الديون طويلة الأجل مقارنة بسنة 2020، أما نسبة الديون

الطويلة والمتوسطة والديون قصيرة الأجل في تراجعت مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا ما يؤكد أن المؤسسة تعتمد على مزيج من الأموال الخاصة والديون في تمويل استثماراتها.

وفيما يلي جدول يلخص الميزانية المختصرة لسنة 2022.

الجدول رقم (3–5): الميزانية المختصرة لسنة 2022

الأصول	المبالغ	(%)	الخصوم	المبالغ	(%)
الأصول الثابتة	638073897,58	67,86	**الأموال الدائمة**	908988372,4	96,67
الأصول المتداولة	302268898,24	32,13	أموال خاصة	791305009,90	84,15
قيم الاستغلال	206000836,82	21,91	ديون طويلة ومتوسطة الأجل	117683362,50	12,51
قيم محققة	37605250,76	3,99	**الديون قصيرة الأجل**	31354423,42	3,33
قيم جاهزة	58662810,66	6,24			
المجموع	940342795,82	**100**	**المجموع**	940342795,82	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (4–5).

والشكل الموالي يمثل معطيات الجدول أعلاه.

الشكل رقم (3–6): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة2022.

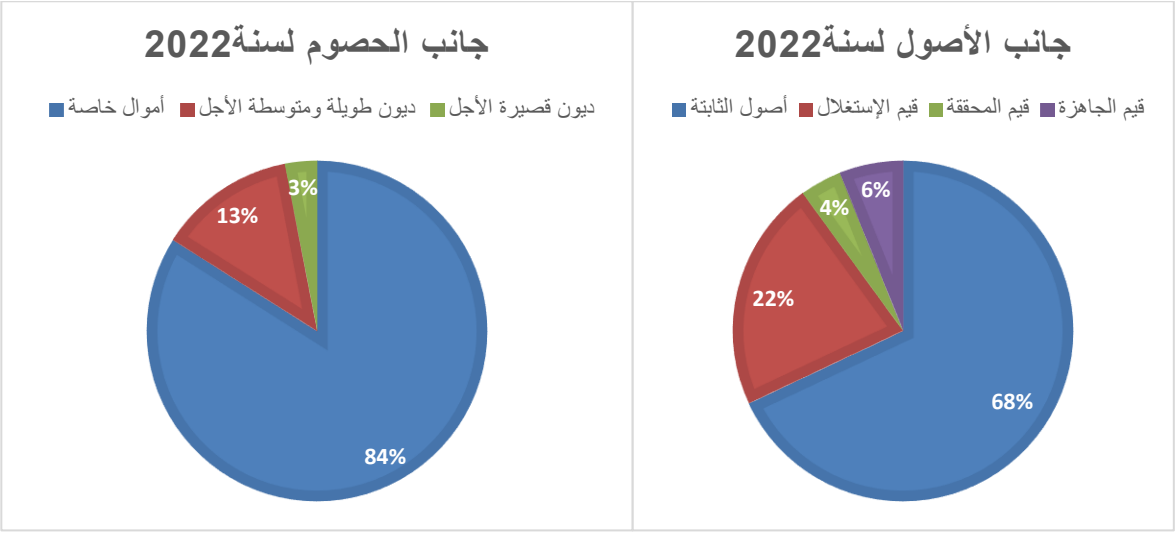

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة2022

من خلال الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن بني هارون _فرجيوة_ لسنة2022، والتمثيل البياني لها يتضح أن زيادة في أصولها الثابتة وانخفاض بنسبة قليلة في أصولها المتداولة مقارنة بسنة2021، أما

الخصوم فهي شهدت زيادة في الأموال الخاصة والديون الطويلة والمتوسطة مقارنة ب 2021، وانخفاض في الديون قصيرة الأجل، وهذا ما يبين أن المؤسسة تعتمد على مزيج من الأموال الدائمة والديون في تمويل استثماراتها مع تحقيق رأس مال عامل موجب.

وفيما يلي جدول يلخص الميزانية المختصرة لسنة 2023.

الجدول رقم (3–6): الميزانية المختصرة لسنة2023.

الأصول	المبالغ	(%)	الخصوم	المبالغ	(%)
الأصول الثابتة	740401079,57	74,28	**الأموال الدائمة**	965145156,39	96,82
الأصول المتداولة	256400183,61	25,72	أموال خاصة	839107070.32	84,18
قيم الاستغلال	162591175,15	16,31	ديون طويلة ومتوسطة	126038086,07	12,64
قيم محققة	41163723,36	4,13			
قيم جاهزة	52645245,10	5,28	**ديون قصيرة الأجل**	31656106,79	3,18
المجموع	996801263,18	**100**	**المجموع**	996801263,18	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (7–8).

والشكل الموالي يمثل معطيات الجدول أعلاه.

الشكل رقم (3–7): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة2023.

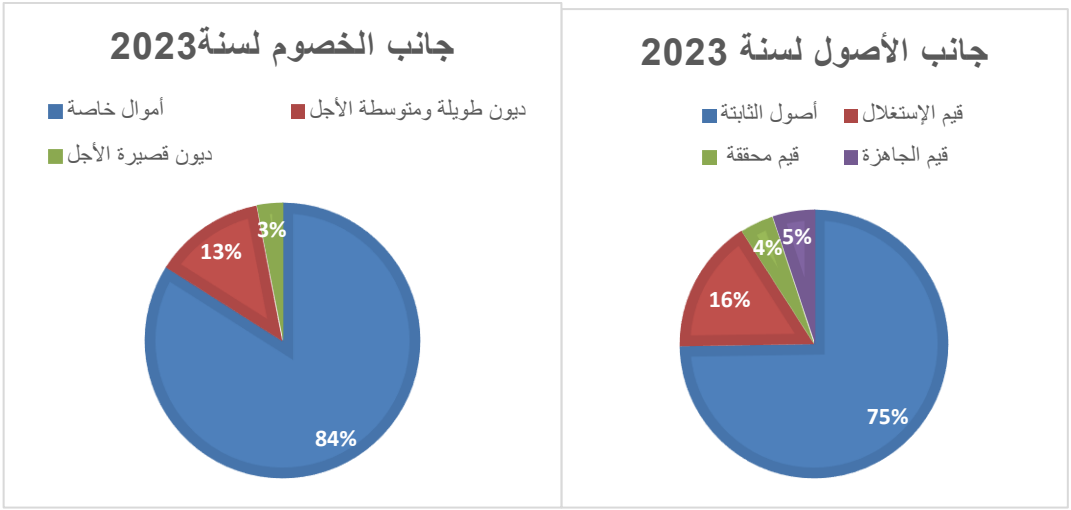

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة2023

من خلال الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن بني هارون _فرجيوة_ لسنة 2023، والتمثيل البياني لها يتضح أن هناك زيادة في أصولها الثابتة وانخفاض في أصولها المتداولة مقارنة بسنة2022، أما الخصوم فهي

شهدت زيادة في الأموال الخاصة والديون الطويلة مقارنة ب 2022، وهذا ما يؤكد أن المؤسسة تعتمد على مزيج من الأموال الخاصة والديون في تمويل استثماراتها مع تحقيق رأس مال عامل موجب.

2_ دراسة مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة مطاحن بني هارون _فرجيوة_ خلال الفترة (2019–2023).

يتم تحليل التوازنات المالية باستخدام المؤشرات التالية:

أولا: رأس المال العامل:

من خلال الميزانيات المالية المختصرة سنقوم بحساب مختلف رؤوس الأموال العاملة خلال سنوات الدراسة في الجدول التالي:

أ_ نقوم بحساب رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية ومن أسفلها.

❖ **من أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل الصافي (FRNG): الأموال الدائمة _ الأصول الثابتة

والجدول الموالي يلخص رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية للسنوات من 2019 إلى 2023.

الجدول رقم (3–7): رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية

	2019	2020	2021	2022	2023
الأموال الدائمة (1)	659112474,22	898757020	840436678,96	908988372,4	965145156,39
الأصول الثابتة (2)	580827841,91	605725402,75	586627888,18	638073897,58	740401079,57
رأس المال العامل الصافي (2–1)	**78284632,31**	**293031617,25**	**253808790,78**	**270914474,82**	**224744076,82**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2–6)

❖ **من أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل الصافي: الأصول الجارية – الخصوم الجارية.

والجدول الموالي يلخص رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية للسنوات من 2019 إلى 2023.

الجدول رقم (3–8): رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية

	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول الجارية (1)	211508825,43	314887010,57	305106287,78	302268898,24	256400183,61
الخصوم الجارية (2)	133224193,13	21855393,32	51297496,56	31354423,42	31656106,79
رأس المال العامل الصافي (1–2)	**78284632,31**	**293031617,25**	**253808790,78**	**270914474,82**	**224744076,82**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2–6)

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة وهذا يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير، مما يعبر على قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها.

ب. رأس المال العامل الخاص:

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول غير جارية.

والجدول الموالي يلخص رأس المال العامل الخاص للسنوات من 2019 إلى 2023.

الجدول رقم (3 –9): رأس المال العامل الخاص خلال الفترة (2019 – 2023)

	2019	2020	2021	2022	2023
الأموال الخاصة (1)	550782886,79	788236133,03	728362414,55	791305009,90	839107070,32
الأصول غير جارية (2)	580827841,92	605725402,75	586627888,18	638073897,58	740401079,57
رأس المال العامل الخاص (1–2)	**(30044955,13)**	**182510730,28**	**141734526,37**	**153231112,32**	**98705990,75**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2–6).

نلاحظ من خلال النتائج أن المؤسسة حققت راس مال سالب في سنة 2019 مما يعني أن المؤسسة عاجزة على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أما بالنسبة للسنوات الأربعة الأخيرة2020، 2022،2021، 2023 فنلاحظ أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من خلال الأموال الخاصة فقط وبقاء جزء لتمويل الأصول المتداولة.

ج. رأس المال العامل الخارجي:

رأس المال العامل الخارجي= الأصول المتداولة – مجموع الديون

والجدول الموالي يلخص رأس المال العامل الخارجي للسنوات من 2019 إلى 2023.

الجدول رقم (3– 10): رأس المال العامل الخارجي.

	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول المتداولة (1)	211508825,43	314887010,57	305106287,34	302268898,24	256400183,61
مجموع الديون (2)	550782886,79	788236133,03	728362414,55	791305009,90	839107070,32
رأس المال العامل الخارجي (1–2)	**(339274061,6)**	**(,473349122)**	**(423256127,2)**	**(489036111,66)**	**(582706886,71)**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2–6).

إن القيمة المنخفضة لراس المال العامل الخارجي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، حيث نجد أنه خلال سنوات الدراسة 2019–2023 سجل انخفاض، وهو مؤشر إيجابي يدل على أن المؤسسة قامت بتخفيض قيمة ديونها.

د. رأس المال العامل الإجمالي:

رأس المال العامل الإجمالي= قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقق+ قيم جاهزة

والجدول الموالي يلخص رأس المال العامل الإجمالي للسنوات من 2019 إلى 2023.

الجدول رقم (3 –11): رأس المال العامل الإجمالي.

	2019	2020	2021	2022	2023
قيم الاستغلال (1)	137696046,98	201027431,92	230220755,96	206000336,82	162591175,15
قيم قابلة للتحقق (2)	17736385,29	40749506,66	21198271,93	37605250,76	41163723,36
قيم جاهزة (3)	56076393,16	73110071,99	53687049,45	58662810,66	52645285,10
رأس المال العامل الإجمالي1+2+3)	**211508825,43**	**314887010,57**	**305106287,34**	**302268898,24**	**256400183,61**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2–6).

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال سنة 2020 قد ارتفع مقارنة بسنة 2019 وهذا راجع إلى حصول المؤسسة على أموال من المدينين الأخرون وإلى زيادة الأموال لدى الخزينة وهو مؤشر إيجابي على تحصل الديون، أما بالنسبة لسنة 2021–2022–2023 فنلاحظ أنه قد انخفض مقارنة بسنة 2020 وذلك يرجع إلى انخفاض في قيم الاستغلال وانخفاض في القيم القابلة للتحقق كالزبائن والخزينة.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل:

تمثل احتياجات رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال.

والجدول الموالي يلخص احتياجات رأس المال العامل للسنوات من 2019 إلى 2023.

الجدول رقم (3 –12): احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة (2019 –2023)

	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول الجارية (1)	211508825,47	314887010,57	305106287,34	302268899,24	256400183,61
خزينة الأصول (2)	56076393,16	73110071,99	53687049,45	58662810,66	52645285,10
احتياجات الدورة3= (1)–(2)	**155432432,31**	**241776938,58**	**251419237,89**	**243606088,58**	**203754898,51**
الخصوم الجارية (4)	133224193,35	21855393,32	51297496,56	31354423,42	31656106,79
خزينة الخصوم (5)	0	0	0	0	0
موارد الدورة6= (4)–(5)	**133224193,35**	**21855393,32**	**51297496,56**	**31354423,42**	**31656106,79**
احتياجات رأس المال العامل = (3)–(6)	**22208238,96**	**219921545,26**	**199821741,33**	**212251664,16**	**172098791,72**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2–6).

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل موجب وهذا يدل على أن احتياج تمويل الدورية تفوق موارد احتياج الدورية، وهذا يعني أن هناك احتياجات استغلالية غير مغطاة بالموارد المالية قصيرة الأجل والمؤسسة بحاجة إلى موارد خارج دورة الاستغلال.

ثالثا: الخزينة: تتمثل الحزينة في الأموال السائلة الموجودة تحت تصرف المؤسسة، وهي تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي، ويتم حسابها بطريقتين إما بالطريقة المباشرة أو من خلال رأس المال العامل والاحتياجات.

الجدول التالي يوضح وضعية خزينة المؤسسة خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (3–13): الخزينة الصافية خلال الفترة (2019– 2023)

	2019	2020	2021	2022	2023
خزينة الأصول (1)	56076393,16	73110071.99	53687049,45	58662810,66	52645285,10
خزينة الخصوم (2)	0	0	0	0	0
الخزينة الصافية (3) = (1)–(2)	**56076393,16**	**73110071,99**	**53687049,45**	**58662810,66**	**52645285,10**
رأس المال العامل (4)	78284632,31	293031617,25	253808790,78	270914474,82	224744076,82
احتياجات رأس المال العامل (5)	22208238,96	219921545,26	199821741,33	212251664,16	172098791,72
الخزينة الصافية (6) = (4)–(5)	**56076393,35**	**73110071,99**	**53687049,45**	**58662810,66**	**52645285,10**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2–6).

نلاحظ أن الخزينة موجبة في جميع سنوات الدراسة وهذا يدل على أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني وجود فائض في السيولة، وكانت هذه الزيادة بسبب النتيجة الموجبة المحققة، ونلاحظ أيضا حصولها على قروض طويلة الأجل مما ساهم في زيادة الأموال الدائمة.

رابعا: حساب النسب المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون _فرجيوة_

سنقوم في هذا الجزء بتقييم ميزانيات المؤسسة وذلك باستخدام أحد أساليب المراجعة التحليلية المتمثل في النسب المالية، حيث سنقوم بدراسة بعض النسب والمؤشرات المالية، للسنوات (2019 إلى غاية 2023)، كما يلي:

أ_ نسب السيولة: من أجل معرفة قدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاق الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (3–14): نسب السيولة المالية.

يلخص لنا هذا الجدول نسب السيولة المالية للمؤسسة محل الدراسة.

النسبة	العلاقة	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية/ الخصوم الجارية	1,58	14,40	5,94	9,64	8,09
نسبة السيولة السريعة	(الأصول الجارية– المخزونات) / الخصوم الجارية	1,59	14,38	5,94	9,32	8,12
نسبة السيولة الجاهزة(الفورية)	خزينة الأصول / الخصوم الجارية	0,42	3,34	0,06	1,87	0,008

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2–6).

تفسير النتائج المتحصل عليها من خلال نسب السيولة (2019–2023):

أ– **نسبة السيولة العامة:** نلاحظ أن النسب المتحصل عليها تقدر ب:1,58؛ 14,40؛ 5,94؛ 9,64؛ 8,09 بالنسبة للسنوات الخمسة على التوالي 2019؛ 2020؛ 2021؛ 2022؛2023 فكانت النسبة العالية خلال سنة 2020 والنسبة الأقل خلال سنة 2019 وهذا يدل على أن المؤسسة خلال السنوات الخمسة كانت قادرة على تغطية ديونها الجارية انطلاقا من إجمالي أصولها الجارية.

ب–**نسبة السيولة المختصرة:** يتبن من خلال الجدول أن المؤسسة حققت نسب سيولة سريعة جيدة في السنوات الخمسة حيث كانت 1,59؛ 14,38؛ 5,94؛ 9,32؛ 8,12على الترتيب، أي أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء لبيع مخزونها.

ت–**نسبة السيولة الجاهزة(الفورية):** من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة مرتفعة في سنة 2020–2022 وهذا يعني أن المؤسسة احتفظت بأموالها السائلة أكثر من حاجتها، أما بالنسبة لسنة 2019–2021–2023 تقدر نسبة السيولة الجاهزة ب 0,42–0,06–0,008 على التوالي، وتشير هذه النسب إلى احتفاظ المؤسسة بقدر معقول من النقدية، وهذا ما يشير إلى أن المؤسسة لا تجد أي صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة في تواريخ استحقاقها، وهذه النسبة تزيد من ثقة الجهات التمويلية للمؤسسة.

ب_ نسب النشاط:

يلخص لنا الجدول الموالي نسب النشاط للمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (3– 15): نسب النشاط.

النسب	العلاقة	2019	2020	2021	2022	2023
معدل دوران الأصول	رقم الأعمال/ مجموع الأصول	3,06	2,56	2,42	2,54	2,58
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال/ مجموع الأصول الثابتة	4,17	3,89	3,68	3,74	3,47
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال /الأصول المتداولة	11,46	7,5	7.08	7,91	10,03
معدل دوران الذمم المدينة	رقم الأعمال/ رصيد المدينين (الزبائن+ أوراق القبض)	66,61	66,64	104,5	108,30	87,67
متوسط فترة التحصيل	360 / معدل دوران الذمم المدينة	3يوم	5يوم	3يوم	3يوم	4يوم
معدل دوران الحسابات الدائنة	تكلفة البضاعة المباعة/ رصيد الدائنين (موردو المخزونات+ أوراق الدفع)	9,28	1,68	8	10,62	14,13
متوسط فترة الائتمان	365/ معدل دوران الذمم الدائنة	39يوم	214يوم	45يوم	34يوم	25يوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المختصرة والملحق (3–6–9).

التعليق:

أ– **معدل دوران الأصول:** فمن خلال الجدول السابق يتبين أنه في سنة 2019 كل دينار مستثمر في الأصول الجارية يدور 3,06 مرة ليحقق رقم أعمال قدره3,06 دج لينخفض بعد ذلك إلى2,56 مرة في سنة 2020 و2,42 مرة في سنة 2021 و2,54مرة في سنة 2022 و2,58 مرة في سنة 2023 مما يعني أن ارتفاع الصول الجارية أدى إلى انخفاض معدل دوران الأصول الجارية.

ب– **معدل دوران الأصول الثابتة: من** خلال النتائج المتحصل عليها في سنوات الدراسة، تبين مقدرة الأصول الثابتة للمؤسسة على توليد المبيعات، وتبين أن كل 1دج من الأصول في سنة 2019 يحقق مبيعات قدرها4,17 دج، أما سنة 2020 فإن 1دج يحقق مبيعات قدرها 3,89 دج، أما في سنة 2021 فإن 1دج يحقق مبيعات قدرها 3,68 دج، أما في سنة 2022 فإن 1دج يحقق مبيعات قدرها 3,74 دج، أما في

سنة 2023 فإن 1دج يحقق مبيعات قدرها3,47دج، وبالتالي في سنة 2019 كانت الأفضل وحققت أدنى قيمة لها في سنة 2021.

ت– **معدل دوران الأصول المتداولة:** من خلال الجدول يتبين لنا أن المؤسسة حققت معدلات (11,46–7,5–7,08–7,91–10,03) لسنوات الدراسة (2019–2020–2021–2022–2023) على الترتيب، بمقارنة هذه النتائج في تزايد فقد حققت أدنى قيمة خلال سنة 2021، وأعلى قيمة لها خلال سنة 2019 ، وهذا ما يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة في تزايد مستمر، فكلما زاد عدد مرات الدوران كلما دل على زيادة إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، أي من خلال المقارنة نلاحظ أن سنة 2019 كانت الأفضل إذ أن 1دج من الأصول المتداولة حقق 11,46دج ، أما في السنوات المتبقية فإن 1دج حقق 10,03–7,91–7,5–7,08 على التوالي، وهذا بسبب انخفاض في رقم أعمال المؤسسة.

ث– **معدل دوران الذمم المدينة:** على ضوء نتائج الجدول يتضح أن معدل دوران الذمم المدينة في ارتفاع خلال سنوات الدراسة (2019–2023)، وهو ما يدل على تحسن كفاءة إدارة المؤسسة في تحصيل ذممه المدينة ويعكس جودة وأهمية الحسابات والارادات، من خلال الجدول يتبين أن كل 1دج مستثمر في تقديم الائتمان للعملاء قد حقق مبيعات قيمتها 108,30 في سنة 2022، في مقابل حققت 104,5 في سنة 2021، أما في السنوات المتبقية فحققت مبيعات 87,67–66,64–66,61 على التوالي، وهو ما ساهم في تحسين معدل دوران الأصول الجارية، وبعبارة أخرى نلاحظ أن السياسة الائتمانية للمؤسسة تتجه أكثر نحو السرعة في تحصيل الديون.

ج– **معدل دوران الذمم الدائنة:** نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الذمم المدينة شهد ارتفاعا في 2019ثم شهد تراجع نسبي في سنة 2020، حيث بلغ أعلى معدل له سنة 2023 بمعدل 14,13، نتيجة الزيادة المعتبرة للسيولة والناتجة عن ارتفاع المبيعات الموجهة للتصدير.

ج_ نسب المردودية:

يلخص لنا الجدول الموالي نسب المردودية للمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (3– 16): نسب المردودية.

النسب	العلاقة	2019	2020	2021	2022	2023
المردودية التجارية	النتيجة الصافية/ رقم الأعمال	0,10	0,11	0,13	0,14	0,14
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0,45	0,34	0,39	0,43	0,43
المردودية الاقتصادية	فائض اجمالي الاستغلال/ مجموع الأصول	0,37	0,34	0,36	0,41	0,41

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المختصرة والملحق (3–6–9).

التعليق:

أ– **المردودية التجارية:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية التجارية المحققة سجلت ارتفاعا خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 2019 كل1 دج من المبيعات حقق مردودية تجارية بقيمة 0,1 أي هامش ربح قدره10% في حين أنها حققت في سنة 2020 و2021 و2022 و2023 هامش ربح على التوالي 11%, 13%,14%, 14% وهذا الارتفاع كان نتيجة زيادة رقم الأعمال والنتيجة الصافية.

ب–**المردودية المالية:** نلاحظ من خلال الجدول أن كل 1دج مستغل من الأموال الخاصة يدير نتيجة قدرها (0,45–0,34–0,39–0,43–0,43)، وهذا راجع لتوظيف أموالها الخاصة للتوسع في نشاطها.

ت–**المردودية الاقتصادية:** نلاحظ من خلال الجدول أن كل 1دج من أصول المؤسسة يغطي نتيجة اجمالية قدرها (0,37–0,34–0,36–0,41–0,41)، وبالتالي نلاحظ أن خلال سنتي 2022–2023 حققت أكبر نسبة وهذا ناتج للارتفاع الملحوظ في النتيجة الاجمالية.

د_ نسب المديونية:

يلخص لنا الجدول الموالي نسب المديونية بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (3– 17): نسب المديونية

النسب	العلاقة	2019	2021	2022	2022	2023
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون/ مجموع الخصوم	0,30	0,14	0,18	0,15	0,15
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	مجموع الديون/ حقوق الملكية	0,43	0,16	0,22	0,18	0,18
نسبة حقوق الملكية للأصول الثابتة	حقوق الملكية / الأصول الثابتة	0,94	0,30	1,24	1,24	1,13

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المختصرة والملحق (2–5–8).

التعليق:

أ_ نسبة التمويل الخارجي: حققت المؤسسة خلال سنوات الدراسة 2019–2020–2021–2022–2023 على التوالي، حيث حققت أكبر قيمة لها في سنة 2019 بمقدار 0,30 وتعني هذه النسبة أن كل وحدة من الأصول يمول ب 0,30 دج من مجموع الديون، وتعبر النسبة المثالية لهذه النسبة في مختلف الصناعات هي 30 %، وهنا نلاحظ بأن النسبة مرتفعة دوما مما يبين سياسة المؤسسة المتجهة نحو الاعتماد على الديون في تمويل استثماراتها.

ب_ نسبة الديون إلى حقوق الملكية: فمن خلال النتائج المتحصل عليها في سنوات الدراسة (2010–2023)، نلاحظ أن نسبة الدين إلى حقوق الملكية منخفضة وهذا راجع إلى استقرارها نسبيا، فذلك يعني أنها لا تعتمد على الديون لتمويل وتوزيع عملها.

ج_ نسبة حقوق الملكية للأصول الثابتة: نلاحظ من خلال الجدول أن خلال سنة 2019 حققت المؤسسة نسبة 0,94 أي تشير هذه النسبة إلى أن 94% من الأصول الثابتة تم تمويلها من قبل حقوق الملكية، بينما تم تمويل6%الباقية من خلال الديون أو الالتزامات الأخرى، أما في السنوات الثلاثة الأخيرة حققت المؤسسة نسبة 1,24–1,24–1,13 تشير هذه النسب إلى أن حقوق الملكية تمول 124من الأصول الثابتة في سنتي 2021–2022 ، مما يعني أن الأصول الثابتة مغطاة بالكامل بواسطة حقوق الملكية بالإضافة إلى وجود فائض بنسبة 24% يمكن استخدامها في تمويل أصول متداولة أو في احتياطات شركة، بينما في سنة 2023 حققت نسبة 1,13 بالرغم من أن النسبة انخفضت قليلا إلى أنها لا تزال أكبر من الواحد، مما يعني أن الأصول الثابتة مغطاة بالكامل.

المطلب الثاني: استخدام أساليب المراجعة التحليلية الحديثة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة

سنقوم في هذا المطلب باستخدام أسلوب احصائي من أساليب المراجعة التحليلية الحديثة وهو أسلوب الانحدار الخطي.

1_ استخدام أسلوب الانحدار الخطي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة: قمنا بعمل دراسة تنبؤية لمبيعات لمؤسسة مطاحن بني هارون _فرجيوة_ وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وذلك بعد تفريغ بيانات المبيعاتفي برنامج الإكسل لمدة زمنية تقدر بِـ 7 سنوات من سنة 2017 إلى غاية 2023.

1.1. دراسة تطور مبيعات المؤسسة واستقرار السلسلة الزمنية

نحاول من خلال هذا العنصر الوقوف أولا على حركة تطور رقم الأعمال الشهري ثم السنوي للمؤسسة محل الدراسة.

أولا: دراسة تطور مبيعات المؤسسة الشهرية

الجدول الموالي يلخص تطور قيمة المبيعات الشهرية للمؤسسة محل الدراسة لفترة زمنية تقدر ب 84شهر.

الجدول رقم (3–18): تطور المبيعات الشهرية من 2017 إلى 2023

	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
جانفي	234759065	213513003,9	21105355,41	211009888,5	224090249,4	225353243	227464611,6
فيفري	223783275,7	212736628,2	188519392	199355646	220376061,1	212497427,6	223299690,2
مارس	106849352,9	210865584,7	224864677,5	190083301,6	232477032,9	257900963,2	239940644,1
أفريل	301326884,1	220028819,4	201585737,3	254111511,5	202943866,7	199799558,1	206135575,7
ماي	255864541	212003540,4	202390725,1	180768051,8	196144663,7	205203068,3	244119976
جوان	21563163,87	177477233,2	134458980,1	99018191,54	140642307,5	205192591,3	137166094,5
جويلية	75593931,42	139624961,7	215019360,8	205575135,6	135845496,7	172544835,6	98876237,97
أوت	204312860,9	175447625,9	201967601,2	130344795,1	105921249,3	98687386,96	228607960,3
سبتمبر	155903623,4	190124426,2	2017616983	208094891,8	164849468,2	196671466,5	235135043,5
أكتوبر	276136470,1	211216097,9	220022579,2	223832637,6	192416815,9	213631614	260740981,5
نوفمبر	209158388,8	213606366,2	206911410,7	214934958,8	169993445,2	209346769,2	239867255,1
ديسمبر	111667549,2	159757408,1	191585132,1	244612907,2	175010383,9	195365916,9	230737442,7

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق من (10) إلى غاية ملحق (16).

من خلال الجدول نلاحظ أن السلسلة لدينا تتكون من 84 مشاهدة ممتدة من جانفي 2017 إلى ديسمبر 2023 حيث حققت أعلى قيمة لها في سنة 2017 (276136470,1)، وأدنى قيمة لها في سنة 2019 (21105355,41).

يمثل لنا الشكل الموالي عرض بيانات لتطور حجم المبيعات حسب الزمن للمؤسسة محل الدراسة.

الشكل رقم(3-8): تطور المبيعات الشهرية من سنة 2017إلى غاية 2023

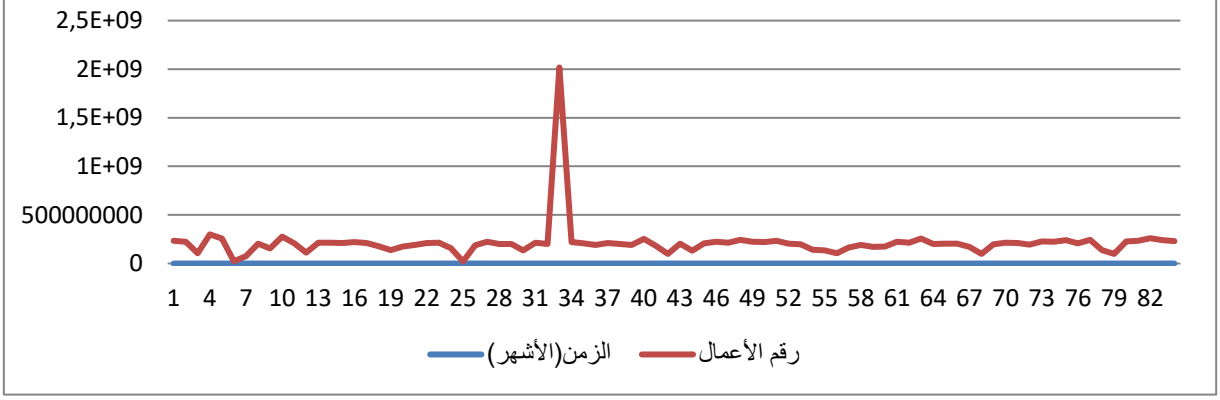

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج الاكسل.

المنحنى البياني للسلسة الأصلية يعطي لنا الملاحظات التالية:

- يظهر لنا السلسلة الزمنية مستقرة لأنه كل قيمتها تتذبذب حول قيمة الوسط الحسابي.
- أن التغيرات في حجم المبيعات تقريبا ثابتة إلا في بعض السنوات، كما نلاحظ أن في سبتمبر 2019 سجلت أكبر قيمة للمبيعات.

نستخلص من العرض البياني للسلسلة الزمنية التي تمثل حجم المبيعات لمؤسسة مطاحن بني هارون – فرجيوة– يظهر وجود استقرار في السلسة.

ثانيا: **دراسة تطوررقم أعمال المؤسسة المؤسسة السنوي**

الجدول الموالي يلخص تطور قيمة المبيعات السنوية للمؤسسة محل الدراسة لفترة زمنية تقدر ب 7سنوات.

الجدول رقم (3–19): تطور رقم الأعمال السنوي للسنوات (2017–2023):

رقم الأعمال السنوي	الزمن (السنوات)
2176919106	2017
2336401696	2018
2425996034	2019
2361741717	2020
2160711040	2021
2392194840	2022
2572091513	2023

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق من (10) إلى غاية ملحق (17).

وللتوضيح أكثر فقد قمنا بإعداد الشكل الموالي الذي يمثل تطور رقم الأعمال السنوي (2017–2023).

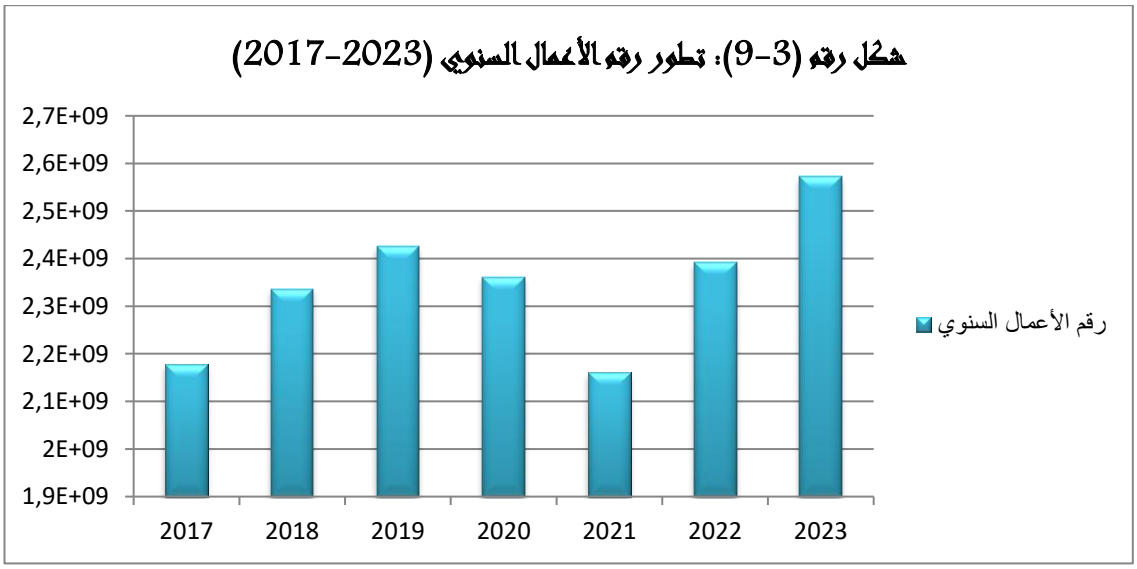

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج الاكسل.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب نوعا ما في رقم أعمال المؤسسة السنوي، وقد حققت المؤسسة أعلى قيمة لرقم الاعمال سنة2023، في حين أدنى قيمة كانت في سنة 2021.

2.1. إيجاد معادلة الاتجاه العام: لإيجاد معادلة خط الاتجاه العام قمنا بتحديد المتغيرات وذلك بالاعتماد على البيانات المالية التاريخية للمؤسسة محل الدراسة.

حيث يمثل: مبيعات البضاعة المتغير التابع ونرمز له ب Y.

الزمن يعتبر المتغير المستقل، ويرمز له ب X حيث معادلة الاتجاه العام هي:

$$Y=a.x+b$$

Y : المبيعات المقدرة لسنة 2024.

a.b: ثوابت المعادلة وسيتم استخراجها بالاعتماد على برنامج الاكسل.

a يمثل الميل.

الشكل الموالي يمثل معادلة الاتجاه العام للسلسلة محل الدراسة.

الشكل رقم(3-10): معادلة خط الاتجاه العام للمبيعات الشهرية

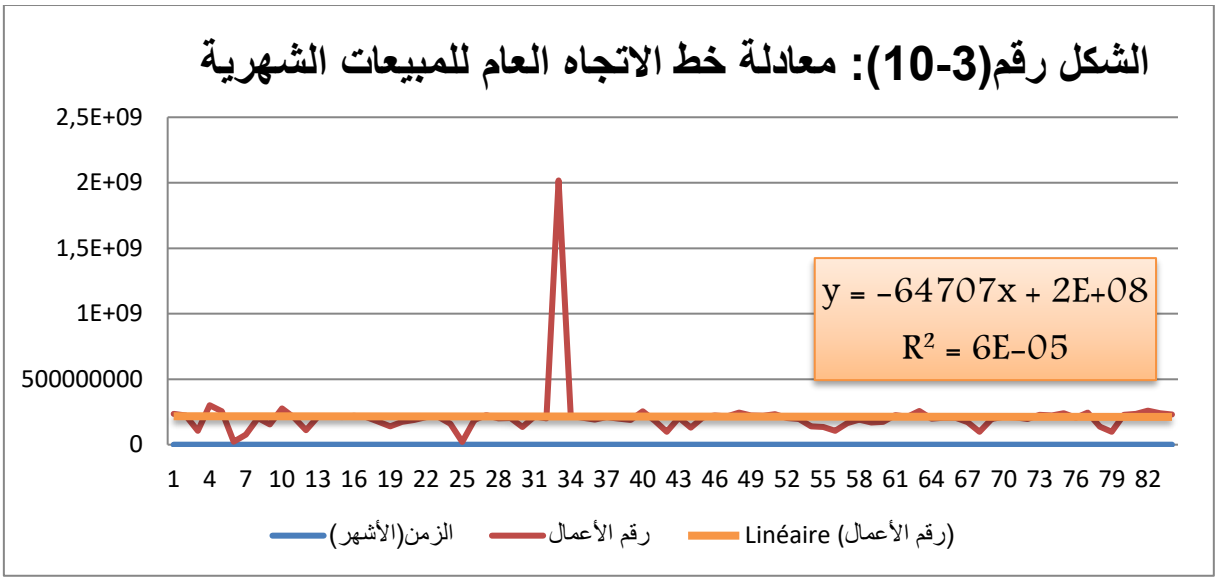

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الاكسل

معادلة الاتجاه العام لهذه المؤسسة للسلسلة الزمنية المقدرة ب 84 شهر كانت كالتالي:

$$Y= -64707x+ 2E+08$$

2. تقييم الأداء المالي للمؤسسة

بعد إجراء التقديرات باستخدام معادلة خط الانحدار، نقوم الآن باستخراج الانحرافات بين كل من المبيعات المقدرة والفعلية للرباعي الأول من سنة 2024.

جدول رقم (3–20): الانحرافات بين المبيعات الفعلية والمقدرة للرباعي الاول من سنة 2024

الأشهر	المبيعات الفعلية	المبيعات المقدرة	الانحرافات
جانفي	231226584,9	211846474	19380110,86
فيفري	241312598,7	212212931,3	29099667,39
مارس	169848541,1	212345783,3	-42497242,16
أفريل	192441686,5	209610146,2	-17168459,7

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من المؤسسة ومخرجات برنامج الاكسل.

وللتوضيح أكثر، ندرج الجدول الموالي الذي يمثل معطيات الجدول أعلاه.

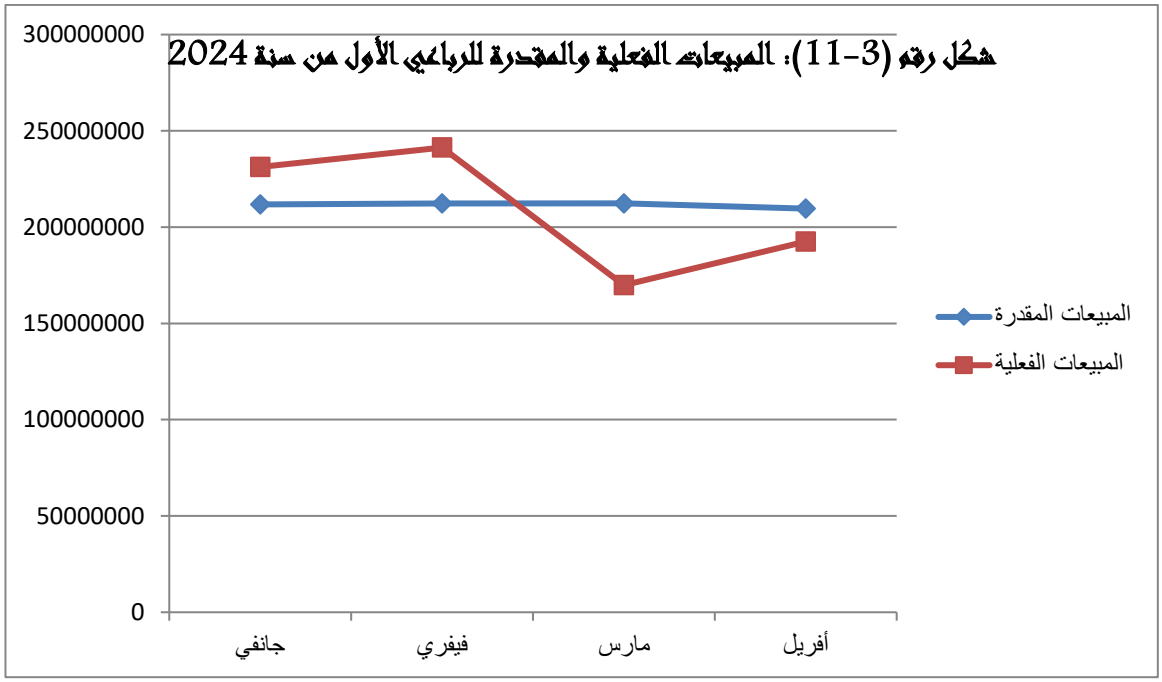

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الاكسل

من خلال الشكل نلاحظ أن المبيعات الفعلية لكل من شهر جانفي وفيفري كانت أكبر من المبيعات المقدرة، في حين انخفضت المبيعات الفعلية عن المقدرة خلال شهري مارس وأفريل من نفس السنة.

والجدول الموالي يلخص كل من رقم الاعمال الفعلي والمقدر وكذا الانحرافات بينهما لسنة 2023.

جدول رقم (3–21): الانحراف بين المبيعات الفعلية والمقدرة لسنة 2023

رقم الأعمال الفعلي	رقم الأعمال المقدر	الانحراف
2572091513	2357499311	214592202,1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المؤسسة ومخرجات برنامج الإكسل.

من خلال الجدول نلاحظ أن الانحراف بين المبيعات الفعلية والمقدرة لسنة 2023 كان ذو قيمة موجبة، وهذا مؤشر يدل على أداء جيد للمؤسسة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمكنا من تقييم الأداء المالي للمؤسسة مطاحن بني هارون بفرجيوة، وكذا التنبؤ بأدائها المالي، وذلك باستخدام أساليب المراجعة التحليلية التقليدية، من مؤشرات ونسب مالية ومتابعة تطورات اهم مؤشرات الأداء المالي، كما قمنا باستخدام اسلوب الانحدار للتنبؤ بالمبيعات وإجراء تقييم للأداء المالي انطلاقا من مخرجات هذا الأسلوب. ومن خلال تحليلنا لميزانية المؤسسة تم التوصل إلى أن المؤسسة حققت توازن مالي للفترة محل الدراسة، كما تبين لنا أن المؤسسة قادرة على الوفاء بكافة التزاماتها المالية القصيرة في تاريخ الاستحقاق.

خاتمة

خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية مساهمة أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي، ولهذا الغرض فقد قمنا بالإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من متغيراتها: الإجراءات التحليلية (المتغير المستقل)، وكذا تقييم الأداء المالي (المتغير التابع)، كما قمنا برط العلاقة بينهما نظريا، من خلال التطرق لدور أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي، وميدانيا، من خلال دراسة حالة مؤسسة مطاحن بني هارون بفرجيوة (ولاية ميلة).

أولا: نتائج الدارسة النظرية

توصلنا من خلال هذه الدارسة إلى عدة نتائج نذكر من أهمها ما يلي:

- تعمل المراجعة التحليلية على الخروج بتقارير تساعد في التنبؤ بمستقبل المؤسسة المالي؛
- تساعد المراجعة التحليلية في اكتشاف الثغرات الموجودة في القوائم المالية ودفاتر المؤسسة؛
- تعد المراجعة التحليلية أحد أنواع اختبارات الفحص الجوهري؛
- توجد العديد من أساليب المراجعة التحليلية، وتعد خبرة المراجع في اختيار أنسبها عامل هام يمكنه من الوصول إلى نتائج أكثر فعالية.

ثانيا: نتائج اختيار الفرضيات

سمحت لنا عملية الاختبار فرضيات الدارسة التوصل إلى النتائج التالية:

- **الفرضية الأولى: "تساهم الأساليب التقليدية للمراجعة التحليلية بدور أساسي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة، من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وكذا إجراء المقارنات لتطور هذه المؤشرات"**، تم تأكيد صحة هذه الفرضية، حيث تؤدي الأساليب التقليدية دورا هاما في تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بشكل عام والمؤسسة محل الدراسة بشكل خاص، وقد أظهرت الدراسة كيفية استخدام هذه الأساليب بطرق علمية صحيحة، وبينت ان أغلب مؤشرات الأداء المالي المحسوبة لمؤسسة مطاحن بني هارون إيجابية، وتعبر عن وضع مالي مستقر للسنوات محل الدراسة، ولا وجود لأي دلائل غير عادية أو انحرافات سلبية لأدائها عموما.
- **الفرضية الثانية: "تساهم الأساليب الحديثة للمراجعة التحليلية في التنبؤ بالأداء المستقبلي للمؤسسة محل الدراسة"**، تم تأكيد صحة هذه الفرضية، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة وباستخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط من التنبؤ بالأداء المستقبلي للمؤسسة، واستخراج الانحرافات، وقد أكدت لنا النتائج المتحصل عليها من اسلوب الانحدار النتائج المتحصل عليها باستخدام الأساليب التقليدية حيث كان الأداء

الفعلي للمؤسسة أكبر من التوقعات لكل من شهر جانفي وفيفري لسنة 2024، وهو مؤشر لأداء جيد للمؤسسة.

وعليه فقد تم تأكيد صحة الفرضية الرئيسية للدراسة وهي "**تساهم أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة، لما تقدمه من مؤشرات مالية للوضعية الحالية، وكذا من اشارات تحذيرية في حال تعرض المؤسسة لوضعية مالية حرجة يمكن ان تعرقل سيرورة عملها**".

الاقتراحات:

– تشجيع كل من المراجعين وكذا المؤسسات على ضرورة تطبيق أساليب المراجعة التحليلية في عملية تقييم الأداء المالي؛

– دعم وتشجيع الباحثين لإجراء وتوسيع بحوثهم ودارستهم حول استخدامات أساليب المراجعة التحليلية وكيفية استغلالها والاستفادة منها.

أفاق الدارسة:

تناولنا في هذه المذكرة موضوع مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، ويمكن في نهاية هذا البحث أن نلفت النظر لبعض المواضيع التي نرى أنها جديرة بالدارسة وهي:

– دور المراجعة التحليلية في زيادة دقة وموثوقية تقرير المراجع الخارجي؛

– دور الإجراءات التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية بالتقارير المالية للمؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وأخلاقيات المهنة، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2008.
2. ألفين أرينز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض،2002.
3. جابر شعيب الاسماعيل، المالية للقادة (أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2018.
4. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان،2011.
5. لقليطي الأخضر، دراسات في المالية والمحاسبة، دار حميثرا للنشر والترجمة، الأردن، الطبعة الأولى،2018.
6. مايك بايبر، المحاسبة بمنتهى البساطة، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2023.
7. محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، دار العبيكان للنشر، الطبعة السابعة، الرياض، 2015.
8. محمد قايد عبد الجواد وآخرون، التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام (SPSS-WIN)، دار العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، السعودية، 2017.
9. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006.
10. منير شاكر محمد، وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان،2008.
11. هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن،2000.

المجلات:

1. ابتهال أحمد حسين العزاني، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية، مجلة جامعة البيضاء، المجلد (05)، العدد (05)، جامعة عدن، اليمن، ديسمبر 2023.
2. أبوراوي عيسى قبقب، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام نموذج دوبونت(DUPONT)، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، ليبيا، المجلد(08)، العدد(15)، ،2020.

3. أحمد عبد الرحمن المخادمة، حاكم الرشيد، أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة الكرك، الأردن، المجلد (03)، العدد (04)،2007.
4. بقدور فاطمة الزهراء، دور مدقق الحسابات في استخدام إجراءات المراجعة التحليلية لتقييم، مجلة العلوم الإدارية والمالية، الوادي، المجلد (06)، العدد (02)،2022.
5. الحمود التركي راجي، المراجعة التحليلية ومدى استعمالها من قبل مدققي الحسابات، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، قطر، العدد (02)،1991.
6. خميس حسين سبع، محمود سامي محمود، أثر إجراءات التدقيق التحليلية في تحسين جودة كل من عملية التدقيق والمخرجات المحاسبية، مجلة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد الأول، العدد13 ،2023.
7. خنفري خيضر، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد (27)،2017.
8. سارة راجي ناجي الزبيدي، أهمية استخدام الإجراءات التحليلية خلال مراحل عملية التدقيق (معيار التدقيق520)، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، العراق، المجلد (02)، العدد (71)،1997.
9. سارة راجي ناجي الزبيدي، مدى التزام مراقبي الحسابات العراقيين بإجراءات المراجعة في عملية التدقيق وفق معيار المراجعة الدولي 520، مجلة الغازي كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد (02)، العدد (18)،2022.
10. سارة محمد يرمه محمد، عبد الر حمن عادل خليل، أسعد مبارك حسين، دور المراجعة التحليلية في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية، مجلة العلوم الاقتصادية، عماد البحث العملي، جامعة النيلين، السودان، العدد17، مجلد الثاني،2016.
11. سميرة خالد علي الدباس، التحليل المالي وأنواعه وأهميته للمؤسسات، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد رقم (05)، العدد (50)،2022.
12. سوسن إبراهيم أبو العلا شلبي، التنبؤ بالتحصيل الدراسي لطلاب الجامعة من خلال بعض المتغيرات المعرفية والديمغرافية باستخدام كل من الانحدار الخطي المتعدد والانحدار اللوغاريتمي الثاني، مجلة الدراسة التربوية والإنسانية، المجلد (05)، العدد (04)، الجزء (02)، مصر، 2013.
13. صحراوي فارس، زعرور نعيمة، استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين عملية التدقيق، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، بسكرة، الجرائر، المجلد (08)، العدد1، جوان2021.
14. صفية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08)، العدد (02)، برج بوعريريج، الجزائر، ديسمبر2021.

15. عبد الستار عبد المجيد الجبار الكبيسي، تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة البتراء، العدد (02)،2008.
16. عبد السلام وليد، مدر التزام مدققي الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية الخاصة بأدلة الاثبات، مجلة أبحاث الاقتصادية والإدارية، المجلد (17)، العدد (01)، الجزائر، 2023.
17. عبد الوهاب موسى الجعلي محمد، دور المراجعة التحليلية في التقليل من ممارسة المحاسبة الخلاقة، أماراباك، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد (08)، العدد (24)،2017.
18. علي محمد موسى، إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع، المجلة الجامعة، ليبيا، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني،2013.
19. فاتن عدنان محمد عساس، دراسة نسبة التباين المفسر في نموذج الانحدار المتعدد التدريجي في ضوء أحجام عينات مختلفة، مجلة البحث العلمي في التربية، المملكة العربية السعودية، المجلد (09)، العدد (20)، 2019.
20. فاطمة فزع هداب، ليلى عبد جاسم، أهمية استخدام الإجراءات في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، بغداد، العدد (121)، المجلد (26)، 2020.
21. مريم الزين جبريل محمد مضوي، المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع، الجزء الأول،2021.
22. مهند جعفر حسن حبيب، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية، مجلة البديل الاقتصادية، السودان، المجلد (07)، العدد (02)،2020.

المذكرات والرسائل العلمية:

1. ألاء فلاح حسن عطوان، دراسة الارتباط القانوني في نماذج الانحدار الخطي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في علوم الإحصاء، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017.
2. أمينة بن جدو، بناء نموذج لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية (إسقاط تجربة البنوك الأمريكية على البنوك الجزائرية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الإدارة البنكية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر،2022/2021.
3. باصور رضوان، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر3، 2018/2017.
4. بلقاسم سعودي، نماذج الفحص التحليلي المستخدمة لتحسين كفاءة وفعالية مراجعة الحسابات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي براهيم، الجزائر، 2011/2010.

5. بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008.
6. بو لحبال فريد، استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين أداء المراجعة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009 / 2010.
7. بوسته رميصاء، التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، الجزائر،2017.
8. بولحبال فريد، أثر استخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقارير محافظ الحسابات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018/2017.
9. جودي محمد رمزي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة، بسكرة، الجزائر،2015/2014.
10. حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2017/2016.
11. رمضاني زينب مومني، إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شاهدة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2019/2018.
12. رويخة عادل، مدى قدرة مراجعي الحسابات على اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2017/2016.
13. ساري حامد العبدلي، أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق من قبل المراقبين الماليين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت،2011.
14. سامر محمد حسين، مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الاعمال، بالجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2019.
15. سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي لشركات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2015/2014.

16. صحراوي فارس، استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، بسكرة،2022/2021.

17. الطاهر جغدير، أثر الإدخال البورصي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شاهدة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر،2017/2016.

18. عاشور بدار، المفاضلة بين نموذج السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار البسيط في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006/2005.

19. عامر حاج دحو، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر،2018/2017.

20. علاء جود الباز، مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة،2015.

21. عميروش إيمان، مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2016 /2017.

22. كردودي سهام، دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تسير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا الاعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2015/2014.

23. لونيس نعيم، استخدام المراجعة التحليلية في تدقيق حسابات المؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019.

24. محمد أكرم أبو شرخ، أثر استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة كأداة للرقابة على الأداء واكتشاف الانحرافات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، غزة،2012.

25. مشعل جهري المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة مقدمة لنيل شاهدة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط،2010-2011.

26. منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2020/2019.

27. نيفين عبد الله أبو سمهدانة، مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2006.

28. هاذي أحمد محمد الصياد، أهمية التحليل كنظام للمعلومات في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير فرع نقود مالية، جامعة الجزائر، الجزائر،2010.

29. هلايلي إسلام، دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الا قتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شاهدة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020/2019.

30. يارا سعيد مصطفى هندية، مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في شركات التدقيق وأثرها على تطوير جودة التدقيق في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2019.

31. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2009/2008.

المطبوعات:

1. بسدات كريمة، التسيير المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022/2021.
2. حولي محمد، التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2020/2019.
3. خوري نبيل، مالية المؤسسة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، تخصص مالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2021/2020.
4. ساجي فاطمة، التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017/2016.
5. لوصيف كميلية، التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020/2019.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Alaa fareed Abdulahad, ANALYTICAL PROCEDURES AND THEIR EFFECT ON THE QUALITY OF THE AUDIT PROCESS/A CASE STUDY IN THE STATE COMPANY FOR PETROCHEMICAL INDUSTRIES, IRAQ.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 01: الأصول المالية لسنة 2019-2020.

CIC MOULINS FERDJIOUA
BP 62 FERDJIOUA FERDJIOUA

EDITION_DU:25/04/2024 10:25
EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2020 Montants Bruts	2020 Amortissements Provisions et pertes de valeurs	2020 Net	2019 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		221 496,60	213 648,43	7 848,17	21 302,17
Immobilisations corporelles		2 340 782 357,86	1 752 634 634,53	588 147 723,33	564 735 702,45
Terrains		232 323 149,86		232 323 149,86	232 323 149,86
Bâtiments		917 988 738,35	831 208 643,50	86 780 094,85	109 711 208,56
Groupe D'actif Destinés à La Cession		33 453 268,75	33 453 268,75		
Autres immobilisations corporelles		1 157 017 200,90	887 972 722,28	269 044 478,62	222 701 344,03
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		15 908,50		15 908,50	15 908,50
Impôts différés actif		17 553 922,75		17 553 922,75	16 054 928,80
TOTAL ACTIF NON COURANT		**2 358 573 685,71**	**1 752 848 282,96**	**605 725 402,75**	**580 827 841,92**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		204 372 600,33	3 345 168,41	201 027 431,92	137 696 046,98
Stocks matières premières et fournitures		123 276 283,19		123 276 283,19	56 709 740,51
Produits finis et encours		2 014 159,50		2 014 159,50	1 456 541,31
Autres stocks		79 082 157,64	3 345 168,41	75 736 989,23	79 529 765,16
Créances et emplois assimilés					
Clients		49 316 168,69	13 877 372,03	35 438 796,66	12 522 485,29
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés					
Autres débiteurs		5 310 710,00		5 310 710,00	5 213 900,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		73 110 071,99		73 110 071,99	56 076 393,16
TOTAL ACTIF COURANT		**332 109 551,01**	**17 222 540,44**	**314 887 010,57**	**211 508 825,43**
TOTAL GENERAL ACTIF		**2 690 683 236,72**	**1 770 070 823,40**	**920 612 413,32**	**792 336 667,35**

الملحق رقم 02: الخصوم المالية لسنة 2019–2020.

الملحق رقم (02)

CIC MOULINS FERDJIOUA
BP 62 FERDJIOUA FERDJIOUA

EDITION_DU:25/04/2024 10:25
EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		272 763 647,34	251 695 506,34
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		515 472 485,69	299 087 380,45
TOTAL I		**788 236 133,03**	**550 782 886,79**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		21 799 516,08	23 788 589,09
Impôts différés-Passif			
Autres dettes non courantes		88 721 370,89	84 540 998,34
Provisions et produits constatés d'avance		86 724 805,77	78 948 405,16
Prov.p/pensions et oblig.similaires		1 996 565,12	5 592 593,18
Autres Provisions		**110 520 886,97**	**108 329 587,43**
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:		12 048 560,69	123 699 709,46
Fournisseurs et comptes rattachés			
Opérations Groupe		587 828,02	192 776,22
Impôts		9 219 004,61	9 331 707,45
Autres dettes			
Trésorerie passif		**21 855 393,32**	**133 224 193,13**
TOTAL III		**920 612 413,32**	**792 336 667,35**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)			

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم 03: جدول حساب النتائج لسنة 2019–2020.

CIC MOULINS FERDJIOUA
BP 62 FERDJIOUA FERDJIOUA

(3) الملحق رقم

EDITION_DU:25/04/2024 10:26
EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2020	2019
Chiffres d'Affaires		2 361 741 717,09	2 425 996 034,03
Ventes de marchandises		845 852,56	266 874,21
Ventes Produits Finis		2 355 759 114,53	2 418 568 659,82
Ventes Produits Intra-Groupe		5 136 750,00	7 160 500,00
Prestation de Services			
Autres Ventes			
Variation stocks produits finis et en cours		557 618,19	-746 587,31
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		564 000,00	1 342 363,62
Cession Inter Unités		142 134 970,96	177 621 400,06
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**2 504 998 306,24**	**2 604 213 210,40**
Achats consommés		-1 979 602 626,50	-2 107 401 698,52
Services extérieurs et autres consommations		-23 627 873,27	-40 124 043,83
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-2 003 230 499,77**	**-2 147 525 742,35**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**501 767 806,47**	**456 687 468,05**
Charges de personnel		-180 821 709,06	-155 792 238,85
Impôts, taxes et versements assimilés		-7 803 389,02	-6 271 756,51
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**313 142 708,39**	**294 623 472,69**
Autres produits opérationnels		4 909 512,93	5 180 438,28
Autres charges opérationnelles		-18 082,23	-492 391,78
Dotations aux Amortissements		-42 711 672,36	-38 363 996,17
Dotations aux Provisions		-9 642 914,41	-13 127 812,82
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 596 028,06	43 847,65
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**269 275 580,38**	**247 863 557,85**
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**269 275 580,38**	**247 863 557,85**
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		3 488 066,96	3 831 948,49
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**2 513 503 847,23**	**2 609 437 496,33**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-2 240 740 199,89**	**-2 357 741 989,99**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**272 763 647,34**	**251 695 506,34**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			

../.. la suite sur la page suivante

الملحق رقم 04: الأصول المالية لسنة 2021-2022.

CIC MOULINS FERDJIOUA
BP 62 FERDJIOUA FERDJIOUA

الملحق رقم 04

EDITION_DU:25/04/2024 10:26
EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2022 Montants Bruts	2022 Amortissements Provisions et pertes de valeurs	2022 Net	2021 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		221 496,60	221 496,60		
Immobilisations corporelles		2 426 436 111,19	1 808 576 265,68	617 859 845,51	568 361 740,53
Terrains		232 323 149,86		232 323 149,86	232 323 149,86
Bâtiments		917 988 738,35	877 041 575,76	40 947 162,59	63 858 746,74
Groupe D'actif Destinés à La Cession		33 453 268,75	33 453 268,75		
Autres immobilisations corporelles		1 242 670 954,23	898 081 421,17	344 589 533,06	272 179 843,93
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		15 908,50		15 908,50	15 908,50
Impôts différés actif		20 198 143,57		20 198 143,57	18 250 239,15
TOTAL ACTIF NON COURANT		**2 446 871 659,86**	**1 808 797 762,28**	**638 073 897,58**	**586 627 888,18**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		207 484 292,61	1 483 455,79	206 000 836,82	230 220 755,96
Stocks matiéres premiéres et fournitures		98 633 490,88		98 633 490,88	162 200 058,75
Produits finis et encours		11 380 323,35		11 380 323,35	1 876 976,43
Autres stocks		97 470 478,38	1 483 455,79	95 987 022,59	66 143 720,78
Créances et emplois assimilés					
Clients		23 851 161,19	1 763 804,43	22 087 356,76	20 677 271,93
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés					
Autres débiteurs		15 517 894,00		15 517 894,00	521 210,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		58 662 810,66		58 662 810,66	53 687 049,45
TOTAL ACTIF COURANT		**305 516 158,46**	**3 247 260,22**	**302 268 898,24**	**305 106 287,34**
TOTAL GENERAL ACTIF		**2 752 387 818,32**	**1 812 045 022,50**	**940 342 795,82**	**891 734 175,52**

الملحق رقم 05: الخصوم المالية لسنة 2021-2022.

CIC MOULINS FERDJIOUA
BP 62 FERDJIOUA FERDJIOUA

EDITION_DU:25/04/2024 10:26
EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		345 812 316,60	288 003 508,24
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		445 492 693,30	440 358 906,31
TOTAL I		**791 305 009,90**	**728 362 414,55**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		17 599 354,06	19 810 443,07
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		100 084 008,44	92 263 821,34
Prov.p/pensions et oblig.similaires		100 084 008,44	90 267 256,22
Autres Provisions			1 996 565,12
TOTAL II		**117 683 362,50**	**112 074 264,41**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		19 152 534,15	39 947 158,18
Opérations Groupe			
Impôts		1 845 273,60	692 071,38
Autres dettes		10 356 615,67	10 658 267,00
Trésorerie passif			
TOTAL III		**31 354 423,42**	**51 297 496,56**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**940 342 795,82**	**891 734 175,52**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم 06: جدول حساب النتائج لسنة 2021-2022.

CIC MOULINS FERDJIOUA
BP 62 FERDJIOUA FERDJIOUA

EDITION_DU:25/04/2024 10:26
EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2022	2021
Chiffres d'Affaires		2 392 194 840,29	2 160 711 040,44
Ventes de marchandises		26 035 698,90	7 076 762,10
Ventes Produits Finis		2 357 706 691,39	2 147 237 278,34
Ventes Produits Intra-Groupe		8 452 450,00	6 397 000,00
Prestation de Services			
Autres Ventes			
Variation stocks produits finis et en cours		9 747 487,47	214 405,77
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 414 181,80	1 163 453,90
Cession Inter Unités		333 808 314,30	132 736 760,01
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**2 737 164 823,86**	**2 294 825 660,12**
Achats consommés		-2 108 391 062,15	-1 764 039 734,89
Services extérieurs et autres consommations		-43 853 565,57	-25 741 790,13
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-2 152 244 627,72**	**-1 789 781 525,02**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**584 920 196,14**	**505 044 135,10**
Charges de personnel		-188 498 333,89	-173 748 440,15
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 152 844,86	-8 146 937,53
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**392 269 017,39**	**323 148 757,42**
Autres produits opérationnels		7 904 761,15	13 161 343,38
Autres charges opérationnelles		-653 331,35	-2 689 771,44
Dotations aux Amortissements		-47 677 238,76	-41 916 786,50
Dotations aux Provisions		-14 143 848,15	-6 699 136,65
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 661 565,32	313 712,62
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**341 360 925,60**	**285 318 118,83**
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**341 360 925,60**	**285 318 118,83**
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		4 451 391,00	2 685 389,41
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**2 748 731 150,33**	**2 308 300 716,12**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-2 402 918 833,73**	**-2 020 297 207,88**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**345 812 316,60**	**288 003 508,24**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			

../.. la suite sur la page suivante

الملحق رقم 07: الأصول المالية لسنة 2023.

CIC MOULINS FERDJIOUA
BP 62 FERDJIOUA FERDJIOUA

الملحق رقم (07)

EDITION_DU:25/04/2024 10:27
EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2023 Montants Bruts	2023 Amortissements Provisions et pertes de valeurs	2023 Net	2022 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		221 496,60	221 496,60		
Immobilisations corporelles		2 492 296 037,16	1 772 740 946,70	719 555 090,46	617 859 845,51
Terrains		232 323 149,86		232 323 149,86	232 323 149,86
Bâtiments		917 929 903,55	880 745 320,42	37 184 583,13	40 947 162,59
Groupe D'actif Destinés à La Cession		32 829 468,08	32 829 468,08		
Autres immobilisations corporelles		1 309 213 515,67	859 166 158,20	450 047 357,47	344 589 533,06
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		15 908,50		15 908,50	15 908,50
Impôts différés actif		20 830 080,61		20 830 080,61	20 198 143,57
TOTAL ACTIF NON COURANT		**2 513 363 522,87**	**1 772 962 443,30**	**740 401 079,57**	**638 073 897,58**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		164 074 630,94	1 483 455,79	162 591 175,15	206 000 836,82
Stocks matiéres premiéres et fournitures		56 334 783,43		56 334 783,43	98 633 490,88
Produits finis et encours		10 687 882,46		10 687 882,46	11 380 323,35
Autres stocks		97 051 965,05	1 483 455,79	95 568 509,26	95 987 022,59
Créances et emplois assimilés					
Clients		31 102 317,72	1 763 804,36	29 338 513,36	22 087 356,76
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés					
Autres débiteurs		11 825 210,00		11 825 210,00	15 517 894,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		52 645 285,10		52 645 285,10	58 662 810,66
TOTAL ACTIF COURANT		**259 647 443,76**	**3 247 260,15**	**256 400 183,61**	**302 268 898,24**
TOTAL GENERAL ACTIF		**2 773 010 966,63**	**1 776 209 703,45**	**996 801 263,18**	**940 342 795,82**

الملحق رقم 08: الخصوم المالية لسنة 2023.

CIC MOULINS FERDJIOUA
BP 62 FERDJIOUA FERDJIOUA

الملحق رقم (8)

EDITION_DU:25/04/2024 10:27
EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		364 582 548,03	345 812 316,60
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		474 524 522,29	445 492 693,30
TOTAL I		**839 107 070,32**	**791 305 009,90**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		24 745 242,70	17 599 354,06
Impôts différés-Passif			
Autres dettes non courantes		101 292 843,37	100 084 008,44
Provisions et produits constatés d'avance		101 292 843,37	100 084 008,44
Prov.p/pensions et oblig.similaires			
Autres Provisions			
TOTAL II		**126 038 086,07**	**117 683 362,50**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		19 438 593,75	19 152 534,15
Opérations Groupe			
Impôts		1 175 707,00	1 845 273,60
Autres dettes		11 041 806,04	10 356 615,67
Trésorerie passif			
TOTAL III		**31 656 106,79**	**31 354 423,42**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**996 801 263,18**	**940 342 795,82**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم 09: جدول حساب النتائج لسنة 2023

CIC MOULINS FERDJIOUA
BP 62 FERDJIOUA FERDJIOUA

EDITION_DU:25/04/2024 10:27
EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2023	2022
Chiffres d'Affaires		2 572 091 513,04	2 392 194 840,29
Ventes de marchandises		30 839 744,67	26 035 698,90
Ventes Produits Finis		2 534 597 068,37	2 357 706 691,39
Ventes Produits Intra-Groupe		6 654 700,00	8 452 450,00
Prestation de Services			
Autres Ventes			
Variation stocks produits finis et en cours		-692 440,89	9 747 487,47
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		629 454,54	1 414 181,80
Cession Inter Unités		250 309 310,39	333 808 314,30
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**2 822 337 837,08**	**2 737 164 823,86**
Achats consommés		-2 160 616 179,93	-2 108 391 062,15
Services extérieurs et autres consommations		-60 744 461,40	-43 853 565,57
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-2 221 360 641,33**	**-2 152 244 627,72**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**600 977 195,75**	**584 920 196,14**
Charges de personnel		-192 765 798,36	-188 498 333,89
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 509 928,90	-4 152 844,86
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**404 701 468,49**	**392 269 017,39**
Autres produits opérationnels		7 030 507,32	7 904 761,15
Autres charges opérationnelles		-27 939,66	-653 331,35
Dotations aux Amortissements		-31 730 352,91	-47 677 238,76
Dotations aux Provisions		-9 289 892,00	-14 143 848,15
Reprise sur pertes de valeur et provisions			3 661 565,32
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**370 683 791,24**	**341 360 925,60**
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**370 683 791,24**	**341 360 925,60**
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-6 101 243,21	4 451 391,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**2 829 368 344,40**	**2 748 731 150,33**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-2 464 785 796,37**	**-2 402 918 833,73**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**364 582 548,03**	**345 812 316,60**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			

./.. la suite sur la page suivante

الملحق رقم 10: مبيعات 2017

CIC MOULINS FERDJIOUA

LES VENTES AU 31/12/2017

70****	VTE.MARCH.PROD.FAB.PREST.	234 759 064,97	223 783 275,71	108 849 352,87	-301 326 884,10	-255 864 541,01	21 563 163,87	75 593 931,42	204 312 860,92	155 903 623,43	276 136 470,09	-209 158 388,80	-111 667 549,24	-2 176 919 108,43
TOTAL GENERAL		234 759 064,97	223 783 275,71	108 849 352,87	301 326 884,10	255 864 541,01	21 563 163,87	75 593 931,42	204 312 860,92	155 903 623,43	276 136 470,09	-209 158 388,80	-111 667 549,24	-2 176 919 108,43

الملحق رقم 11: مبيعات 2018

الملحق رقم (11)

CIC MOULINS FERDJIOUA

70***	Ventes de marchandises et de produits fab	213 513 003,93	212 736 626,16	-210 965 584,73	220 028 819,38	212 003 540,42	177 477 233,18	139 624 961,67	175 447 625,93	190 124 426,20	-211 216 097,86	213 606 366,18	159 757 408,11	2 338 401 695,75
	TOTAL GENERAL	213 513 003,93	212 736 626,16	-210 965 584,73	220 028 819,38	212 003 540,42	177 477 233,18	139 624 961,67	175 447 625,93	190 124 426,20	-211 216 097,86	213 606 366,18	159 757 408,11	2 338 401 695,75

الملحق رقم 12: مبيعات 2019

الملحق رقم (12)

CIC MOULINS FERDJIOUA

LES VENTES AU 31/12/19

Cte	LIBELLE	JANV	FEV	MARS	AVRIL	MAI	JUIN	JUIL	AOUT	SEPT	OCT	NOV	DEC	TOTAL
70**	Ventes de marchandises et de produits f	-221 053 455,41	-189 519 392,01	-224 864 677,50	-201 585 737,29	-202 390 725,10	-134 458 980,13	-215 019 360,77	-201 967 601,18	-217 616 982,68	-220 022 579,17	-206 911 410,74	-191 585 132,05	-2 425 996 034,03
	TOTAL GENERAL	-221 053 455,41	-189 519 392,01	-224 864 677,50	-201 585 737,29	-202 390 725,10	-134 458 980,13	-215 019 360,77	-201 967 601,18	-217 616 982,68	-220 022 579,17	-206 911 410,74	-191 585 132,05	2 425 996 034,03

الملحق رقم 13: مبيعات 2020

CIC MOULINS FERDJIOUA

LES VENTES AU 31/12/2020

CTE	LIBELLE	JANVIER	FEVRIER	MARS	AVRIL	MAI	JUIN	JUILLET	AOUT	SEPTEMBRE	OCTOBRE	NOVEMBRE	DECEMBRE	TOTAL
70**	Ventes de marchandises et de produits fabriqués,	211 009 688,54	-199 355 845,97	-190 083 301,59	-254 111 511,53	180 768 051,84	-99 018 191,54	105 575 135,60	130 344 795,10	209 094 891,79	223 832 637,61	214 934 958,77	-244 612 907,22	2 361 741 717,09
TOTAL GENERAL		211 009 688,54	-199 355 845,97	-190 083 301,59	-254 111 511,53	180 768 051,84	-99 018 191,54	105 575 135,60	130 344 795,10	209 094 891,79	223 832 637,61	214 934 958,77	-244 612 907,22	2 361 741 717,09

الملحق رقم 14: مبيعات 2021

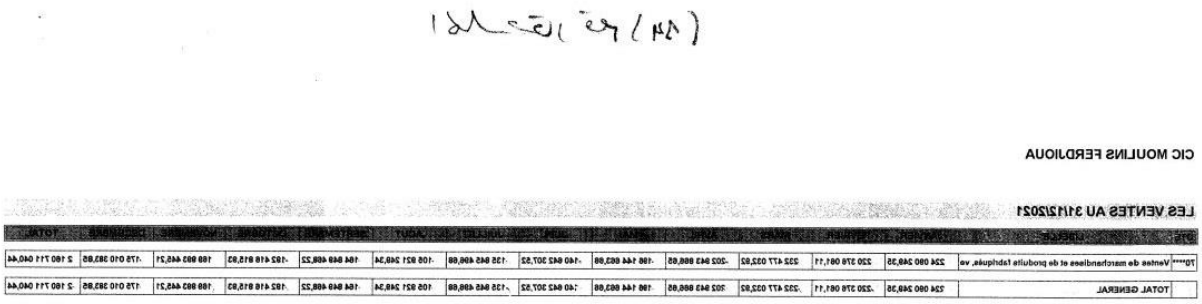

CIC MOULINS FERDJIOUA

LES VENTES AU 31/12/2021

70****	Ventes de marchandises et de produits fabriqués, ve	224 000 240,20	220 378 081,77	222 477 022,02	-202 843 888,68	-198 144 883,68	-740 642 207,32	-752 845 458,68	-705 827 240,34	-164 849 488,22	-182 418 813,85	-188 883 448,21	-178 010 383,88	-2 180 771 040,44
	TOTAL GENERAL	224 000 240,20	-220 378 081,77	-222 477 022,02	202 843 888,68	198 144 883,68	740 642 207,32	752 845 458,68	705 827 240,34	164 849 488,22	182 418 813,85	188 883 448,21	178 010 383,88	2 180 771 040,44

الملحق رقم 15: مبيعات 2022

UPC FERDJIOUA

AU 31/12/2022

DETAIL DES VENTES PAR MOIS

CPT	LIBELLE	JANVIER	FEVRIER	MARS	AVRIL	MAI	JUIN	JUILLET	AOUT	SEPTEMBRE	OCTOBRE	NOVEMBRE	DECEMBRE	TOTAL
70	Ventes	225 353 243,02	212 497 427,64	257 900 963,19	199 799 558,06	205 203 068,31	205 192 591,28	172 544 835,62	98 687 386,69	196 671 466,45	213 631 614,01	209 346 769,16	195 365 916,86	2 392 194 840,29
	TOTAL G	225 353 243,02	212 497 427,64	257 900 963,19	199 799 558,06	205 203 068,31	205 192 591,28	172 544 835,62	98 687 386,69	196 671 466,45	213 631 614,01	209 346 769,16	195 365 916,86	2 392 194 840,29

(1)

الملحق رقم 16: مبيعات 2023

UPC FERDJIOUA

(46) الملحق رقم

AU 31/12/2023

DETAIL DES VENTES PAR MOIS

CPT	LIBELLE	JANVIER	FEVRIER	MARS	AVRIL	MAI	JUIN	JUILLET	AOUT	SEPTEMBRE	OCTOBRE	NOVEMBRE	DECEMBRE	TOTAL
70	Ventes	227 464 611,60	223 299 690,23	239 940 644,06	206 135 575,66	244 119 976,01	137 166 094,50	98 876 237,97	228 607 960,31	235 135 043,46	260 740 981,51	239 867 255,07	230 737 442,66	2 572 091 513,04
	TOTAL G	227 464 611,60	223 299 690,23	239 940 644,06	206 135 575,66	244 119 976,01	137 166 094,50	98 876 237,97	228 607 960,31	235 135 043,46	260 740 981,51	239 867 255,07	230 737 442,66	2 572 091 513,04

(٢)

الملحق رقم 17: مبيعات 2024

(1-1)6 = 181

CIC MOULINS FERDJIOUA

LES VENTES AU 31/12/2024						
COMPTE	LIBELLE	JANVIER	FEVRIER	MARS	AVRIL	TOTAL
70******	Ventes de marchandises et de produits fabriq	231 226 584,87	241 312 598,69	169 848 541,11	192 441 686,46	834 829 411,13
	TOTAL GENERAL	231 226 584,87	241 312 598,69	169 848 541,11	192 441 686,46	834 829 411,13